

فهرست

صحيفة	(١) تقرير لجنة ملنر
٤	أولا — عمل اللجنة في مصر
١٠	ثانياً — النتائج الوقتية التي استنتجت في مصر
١٠	(١) اسباب الاضطرابات الاخيرة والقلق الحالى
١٧	(١) قبل الحرب
٣٠	(٢) أثناء الحرب
٣٨	(٣) بعد الحرب
٤٨	(ب) الحركة الوطنية والاماني المصرية
٥٧	(ج) السياسة المقبلة
٧٠	ثالثاً — أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر
٧٠	(١) مناقشات مع رجال من الوفد المصرى بلندن
٧٥	(ب) مذكرة ١٨ اغسطس ١٩٢٠
٨٠	(ج) سياسة المذكرة
٨٤	١ — تمثيل مصر في البلاد الاجبية

(ب)

٢) الدفاع عن المواصلات الامبراطورية	٩٠
٣) الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية	٩٢

(د) السودان	١٠٤
(هـ) زيارة أعضاء من الوفد لمصر	١١٢
(و) المقابلات الاخيرة مع الوفد في لندن	١١٦
رابعاً — خلاصة عامة	١٢١

خطاب العلماء	١٣٣
بلاغات الامراء	١٣٦
بلاغ الحزب الوطني أثناء وجود لجنة ملتر بمصر	١٤١
بيان الاستاذ سعد باشا زغلول قبيل نشر المشروع	١٤٤
بلاغ أعضاء الوفد المندوبين للاستنارة	١٤٨
قرار الحزب الوطني في قواعد الاتفاق	١٥٣
تقرير الحزب الوطني في قواعد الاتفاق	١٥٥
تمهيد	١٥٥
قواعد الاتفاق — النقطة الاولى	١٦٩
أولاً — مزية الاستقلال	١٧١
ثانياً — مزية التمثيل السياسى	١٧٧

(ج)

ثالثاً مزية المجلس النيابي	١٨٠
رابعاً — مزية التخلص من الموظفين الاجانب	١٨٨
خامساً — مزية التصرف في المالية	١٩١
سادساً مزية الجيش والاسطول	١٩٤.
سابعاً — مزية إلغاء الامتيازات الاجنبية	١٩٦
ثامناً — مزية الدخول في عصبة الامم	١٩٨
النقطة الثانية — تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤	١٩٩
النقطة الثالثة — تنظيم الحماية وسلب مصر	٢٠٥
حريتها الداخلية والخارجية	
النقطة الرابعة — اقرار مصر لاتفاقية السودان	٢٢٠
الخاتمة	٢٢٢
<hr style="width: 50%; margin: 10px auto;"/>	
(التكييف القانوني لمشروع قواعد الاتفاق بقلم	٢٢٥
الاستاذ الدكتور عبد الحميد بك أبى هيف)	
مقدمة	٢٢٥
المبادئ القانونية	٢٢٦
القانون الدولي واقسامه وتطبيقه	٢٢٦
الحماية — النوع الاول	٢٣٤
الحماية — النوع الثانى	٢٣٦
الحماية — النوع الثالث	٢٣٧

(د)

دائرة النفوذ	٢٣٨
السيطرة على البلاد البربرية	٢٣٩
السيادة	٢٤٤
ارتباط الحكومات بالقانون الدولي	٢٤٦
الحقوق والواجبات الناشئة عن الاستقلال	٢٤٨
الحقوق والواجبات المتعلقة بالقضاء والولاية العامة	٢٥٥
الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساواة بين الدول	٢٥٨
البحث في المعاهدات	٢٥٩
تطبيق المبادئ القانونية	٢٦١
الاستقلال الذي جاء به المشروع	٢٦٤

رأى الاستاذ عبد العزيز بك فهمي في موضوع الاتفاق	٢٧٧
رأى الاستاذ شارل ديبوي	٣٠٤
رد سعد باشا على اللجنة الانجليزية	٣٢٣
احتجاج الحزب الوطني على اتفاقية السودان	٣٢٦
احتجاج الحزب الوطني على مستر لويد جورج	٣٢٨
الحزب الوطني ومؤتمر لوندندره	٣٣١
خطاب لورد اللني لمعظمة السلطان	٣٣٣
بلاغ الحزب الوطني	٣٣٥
خطابة وكيل الحزب الوطني في الذكرى الثالثة عشرة لوفاة	
« مصطفى كامل »	

تقرير اللجنة البريطانية
برئاسة لورد ملنر

تقرير اللجنة الخصوصية

المنتدبة لمصر

ظهر هذا التقرير في يوم الاحد ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ وهذا نصه

نص التفويض

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر
المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن
شكل القانون النظامى الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية
أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى
فيها توسيعاً دائماً التقدم والترقي والحماية المصالح الاجنبية »
تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

التيكونت ملز الوزير الاكبر لمستعمرات جلالة الملك
(رئيس اللجنة)

السر رنل رود

الجنرال السرجون مكسويل

البريجادير جنرال السر أوين توماس العضو فى البرلمان

السر سسل ج . ب هرست من موظفى وزارة الخارجية

المستر ج . اسبندر

المسترا . ت لويد (سكرتير اللجنة)

المسترا . م . ب انجرام من موظفى وزارة الخارجية (معاون)

السكرتير والسكرتير الخصوصى لرئيس اللجنة

(٣)

في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

الى فخامة الارل. كرزن وزير الخارجية

مولاي اللورد

أعرض على فخامتكم تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر
والتي أنا رئيسها وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ماعدا
الجنرال السرجون مكسويل الذي اضطر لاسباب صحية أن
يفادر انكلترا في أوائل شهر نوفمبر وهو زيل مصر الآن .
ولكن أنا في منه الكتاب التالي الذي يعرب فيه عن موافقته
على الامور التي استصوبناها وأوصينا بها في هذا التقرير وهذا
نص كتابه :

على ظهر الباخرة تركنده في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

مولاي اللورد

يشق علي أن أخبركم أنني مراعاة لصحتي وطوعاً لامر الطبيب
لي بالسفر الى الخارج لم يعد في استطاعتي مشاركة اللجنة في تشاورها
وتداولها في أمور مصر . على أنني أغتنم هذه الفرصة لأقول اني
موافق تمام الموافقة على ما آلت اليه مداولاتها بوجه الاجال الى تاريخنا
هذا ومتحد معها في السياسة التي رسمت حدودها في مشروع
الاتفاق الذي سلم الي سعد باشا زغلول في شهر اغسطس الماضي
هذا واني الخ الخ . ج . ج مكسويل جنرال

(٤)

ولى الشرف يامولاى اللورد أن أكون عبدخامتكم الخاضع

« ملنر »

— ١ —

عمل اللجنة فى مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى ارسال لجنة خصوصية الى بر مصر منذ شهر ابريل سنة ١٩١٩ لما تعاقم القلق فى تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعمدى والاخلال بالنظام وفى شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه ستسافر الى بر مصر برئاسة اللورد ملنر فى فصل الخريف فجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تذيير ما يلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزمهم هذا كثيراً باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجيء اللجنة قبل امضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا اثر اغفال احتجاجه فخلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الاحكام مدة اقامتنا كلها بمصر

واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه فى الوزارة وكان وزيراً للداخلية مدة اقامتنا بمصر . ويمسر على المرء أن يفي هذين الرئيسين وسائر زعماء الوزراء حقهم من المدائح والاطراء على ما أبدوا من

الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الاحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ما خلا وزيراً واحداً فهي كسابقتها في أوصافها — وزارة اصمال مؤلفة من رجال اداريين اكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويدبرون الامور بالاتفاق مع المعتمد السامي البريطاني وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هي مبالغة الى اتباع خطة مقرررة في المسألة التي هي أم المسائل الحالية أى مستقبل مصر

فتغيير الوزارة في مصر وأحوال أخرى ايضاً اُخترت سفر اللجنة الى آخر شهر نوفمبر ثم بلغنا بورت سعيد في صباح الاحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا الى مصر القاهرة بعد الظهيرة من ذلك اليوم عينه وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظراً الى روح العداء للجنة الذي اشتد في النفوس بالتحريض والاغراء فبلغنا الفندق الممد لتزولنا فيه من دون ان يحدث حادث ما

وفي اليوم التالي ليوم وصولنا قدمنا للورد اللنبي كلنا الى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وانما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمتة اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية وكان

ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء
لجنتنا مع عظيمته فكان عظيمته يعاملنا فيها دائماً بتمام الصداقة
ويعرب في اثناها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر
والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة
مركزه ولكنه امتنع عن أن يشير برأى أو أنه يعطى نصيحة في
الموضوع الذي انتدبنا له أى دستور مصر في المستقبل ولم يحاول
قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثيراً وإنما قصر
على النصح لنا بالتأني في استنتاج النتائج والاحتباس من الفضولين
ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل
رشدى باشا وعبدى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من
الوزراء السابقين وكان موقفه إزاء غرض اللجنة موقف الملتزم
جانب الحياد

وقد كان الاحتباس أشد ظهوراً من ذلك في الوزراء — وهبه
باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم في حفلة أقامها الورد النني في
دار الحماية في ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد
طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائماً على استعداد لمساعدتنا في
بحثنا ولموافاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم
مقابلته . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق في رغبتهم في تمكيننا من
انتهاز كل فرصة تمكنا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها

لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ولكنهم كانوا شديدي العناية
بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بانفسنا ولما طلبنا منهم صريحاً
أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا غمراً رغبتهم في اقتراح شيء
من عندهم في المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية ولم
يظهروا أدنى رغبة في معرفة الجهة التي تتجه اليها أفكار اللجنة من
جهة حكومة مصر في المستقبل غير أن هذا الاحتراس والتمنع
الذي بدا في رجال الحكومة الوطنيين كان على تقيض مافعله جمهور
الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم أناروا عواطف الاحتجاج
والاستنكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم أياماً بل
ساعات في القاهرة حتى رأينا الأدلة الكثيرة على وجود معارضة
شديدة لها منظمة لمقاومتها فان التلغرافات انهارت علينا معلنة
عزم مرسلها على الاعتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا في البلاد
وكان كثير من هذه التلغرافات مراسلاً من صبيان المدارس
وتلامذتها ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات صومية
كمجالس المديرية وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات
والجماعات المتفاوتة في الاهمية وعظم الشأن وقد بلغ عدد التلغرافات
التي وردت علينا مدة اقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافاً كلها من هذا
القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون
بعض رجال اللجنة بأشخاصهم . أما الجرائد الوطنية فكلها ماعدا

القليل النادر منها أفرغت جعبتها في القدح والتعريض منادية بأن
 كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضى عن الحالة الحاضرة وأن كل
 مصرى يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن واتفقت
 كلمة معظم الكتاب تبعاً لمقتضى ذلك على أن زغلول باشا المقيم
 ببarris هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه فالأولى باللجنة
 مفاوضاته فى الامر وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال
 الترموى عن العمل — كل فريق منهم فى دوره وجعلوا يخرجون
 فى مواكب ينضم اليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء
 ويطوفون فى الشوارع وهم حاملون الاعلام ويصيحون بأعلى
 أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصاً اللورد ملنرويه يتفنون بالدعاء
 لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر ولم تقتصر هذه المظاهرات
 على الذكور بل شاركتهم فيها الإناث فان سيدات مصر القاهرة
 انتهزن تلك الفرصة فبرزن من خبائن وركبن المركبات وطفن فى
 الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربى ، وخروج مثل هذه
 المواكب أمر غير مألوف فى بر مصر على الإطلاق ولكنها كانت
 حسنة النظام فى ما خلا الشعب الذى كان يحذره صبيان المدارس
 والراعى فلولا النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه وكان رجال
 العسكرية يساعدونهم أحياناً فى حفظه لخرّب الشئ الكثير فى
 مصر ولسفكت الدماء فى شوارعها أيضاً ولكن غاية ما حدث من

هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترامواى ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو اسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال بالنظام على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة اقامتنا بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المحرم كان لا يزال نشيطاً وخصوصاً بين فئة من الطلبة والذين هم على شاكلتهم.

ولا حاجة بنا الى اطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاومات للغاية التى جاءت من أجلها وانما نذكر حادثتين من هذا القبيل لانهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقاً به . ففي الاسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الجامع الازهر الذى هو معهد التعليم الدينى الاسلامى منشوراً الى المعتمد السامى البريطانى أبانوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد . وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهونون ركوب ذلك المركب السياسى وانما ركبوه اذعاناً لضغط الاساتذة والتلامذة الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة . ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبه مذييل بأسماء ستة من

امراء بيت محمد على أقارب السلطان وقد أرسل في كتاب الى اللورد ملنز ونشر في الجرائد في الوقت عينه ولا يبعد أن يكون أولئك الامراء قد فعلوا ذلك لاسباب مختلفة ولكن لا ريب في أن السبب الاكبر منها هو رغبتهم في اكتساب حب الجمهور لهم بانحيازهم الى حركة طفت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف

وكان أقرب غرض للقائين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودى بوجهاء المصريين الذى ينطقون بلسان أمتهم وأن يعملوا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل (للاستقلال التام) والطمع الدائم على الحماية فلذلك كان مركز اللجنة دائماً تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين فلم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلامذة الى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فينتهى الامر غالباً بأنه يطنب في صجة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرؤه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة في حديثه مع اللجنة ولم يهد عن ذلك الا واحد أو اثنان من ذوى الشجاعة الادبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين أن لا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوم عما لا يعنهم وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد منا الى الارياض

فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواتنا ويسعوا في منعنا من الوصول الى الاهالى وخصوصاً الفلاحين ويدبروا المظاهرات التي يحسبون أنها تؤثر فينا فتوجهنا باتحاد الرأى المصرى وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضطراب وشغب دام أياماً ولم تخمد ناره الا بيد رجال العسكرية ففرقت هذه المظاهرات عملنا طبعاً بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الاكبر المقصود منه لانه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الاعمال أنه لو كان المصريون مجمعين حقيقة هذا الاجماع الذى أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتروكنا وشأننا حتى تتحققه بأنفسنا من الجولان فى البلاد بلا عائق ولا مانع ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الاكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعلمين عمومًا أو نالت رضى جميع المتمكسين بالأراء الوطنية الراقية لان هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالاعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التي يتباهى بها المصريون جميعهم وزد على ذلك أن أناسا كثيرين كانوا يودون أن يفصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منهم من ذلك خوفهم من المضايقة لاشخاصهم والتطاول عليهم ولذلك قال لنا كثيرون اننا اذا استطعنا أن نقهر الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر فى وطنيته بالضرورة فالخائل

دون حرية الكلام معنا يزول وعليه كتبنا التصريح التالى ونشر
 فى ٢٩ ديسمبر فى الجريدة الرسمية والجرائد الاخرى وهذا نصه :
 « جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فأدهشها ما رآته من
 الاعتقاد الشائع بين الجمهور بان الغرض من مجيئها هو سلب شئ
 من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا
 الاعتقاد وانه لا نصيب له من الصحة البتة وانما أوفدتها
 الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض
 واحد هو التوفيق بين أماني الامة المصرية وبين ما لبريطانيا
 العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق
 المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فيها . وان اللجنة لعلى يقين
 من انه اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين يصبح
 من اليسور تحقيق هذه الغاية وانها لترغب رغبة أكيدة فى أن
 تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودنى
 يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا
 جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية
 وللوصول الى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة
 المشخصة للامة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماماً
 صادقاً بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة
 ونهاية الحرية اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة

بقيدها ما أو حصرها في دائرة مخصوصة وهي تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافاً ببدء أو تنازلاً عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وإن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق »

فهذا التصريح أثر بعض التأثير طبعاً في تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين اجمالاً من الاتصال باللجنة رسمياً . فقرر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأى المصريين أن نعتمد على أنفسنا في معرفته باغتنام الفرص التى تسنح لكل فرد منا في معاشرته لهم على اختلاف طبقاتهم . ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين تقابلهم يبدون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط وكان معظم قادة الرأى المصرى من جيلهم تمكنوا فى الأشهر الثلاثة التى قضيناها فى مصر من معرفة الافكار والشعور والاميال فى العالم المصرى وسبرغور المجارى التى تجري فيها بمزيد الدقة

وقد شغلت أحاديثنا معهم جانباً عظيماً من وقتنا ولكننا كنا ندرس الحالة أيضاً من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الاولى تمام الاختلاف فان وزارة الخارجية (البريطانية) كانت قد عتيت بجمع مجلدات من الاوراق الرسمية التى أعدتها لارشاد اللجنة وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التى أنشأها المعتمد

السامى قد جمعت شيئاً كثيراً من البيانات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحككة التي حصلت عليها فى مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للامة فدرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكتنب ب. اهور لها تحريراً يشهد له بالبراعة استغرق زمناً محسوساً وقد كانت مطالعة هذه الاوراق الكثيرة مفيدة لنا جداً ومع ذلك سمعنا فى زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصياً بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين وكذلك كبار النزلاء الاجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعاً عن الاتصال الدائم باللجنة جهاراً وكان كبار الموظفين البريطانيين يحدون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم فى بادىء الامر ونحن مدينون لهم بالمساعدة التي ساعدونا بها عن طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الاحاطة علماً بالحوادث الاخيرة وخص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيها فحسباً وافياً وقد قسم هذا العمل على لجينات ألقيت من لجنتنا وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها الى لجنتنا الاصلية التي اجتمعت كلها معاً فى جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السروليم برونيات الذى كان قبل ذلك قائماً باعمال المستشار المالى فى الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة

في أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والان السر سسيل هرست) العضو القضائي في اللجنة يشترك معنا في هذه الاعمال على قدر الامكان ولكنه قضى معظم وقته في درس النظام القضائي وخير تعديل يعدل به لي مطابق مقتضى الزمان الحالي وكذلك السر اوين توماس الذي كان يقوم بعمل لجنة من تلك اللجينات ولكنه وجه عنايته خصوصاً الى درس الاحوال الزراعية وزار عدداً من الابعاد والاملاك التي يخص بعضها الحكومة وبعضها أفراد الناس ليحيط علماً بأساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشية وقضت اللجنة كلها ماعدا واحداً منها (كان يعمل صملاً آخر) أياماً من اسبوع في الاسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجاليات الاجنبية المهمة النازلة بالمركز التجاري العظيم في القطر المصري فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسية والايطالية واليونانية وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضاً وزار بعض اعضاء اللجنة مراكز اخرى للاشغال والاعمال في الوجهين البحري والقبلي واخبروا رفاقهم بما رأوه فيها فجاءت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت في بطون الاوراق رغماً من السعى في منعنا من الاتصال بالاهالي مباشرة كما تقدم

وزار اثنان منا وهما الجنرال السرجون مكسويل والسراوين توماس السودان زيارة استغرقت عدة اسابيع وعاداهما بمعلومات

ثمينة ضممتها الى المعلومات التي جمعناها من اقوال الذين تمكننا من الاجتماع بهم في مصر القاهرة من البريطانيين والاهالى المقيمين في تلك البلاد

فهذه الاعمال المعيدة التي ذكرناها بالايجاز شغلتنا كلنا في شهري يناير وفبراير وفي اواخر فبراير أخذ الوقت الباقي لدينا لإنجاز أبحاثنا يقرب من النهاية لان جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا الى انكلترا قبل آخر شهر مارس فجعلنا نعقد الجلسات لنسويب المعلومات التي جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التي استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض فاتفق لنا لاول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير في المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التي تقتضي بحثاً دقيقاً لاسيما وان مقابلاتنا بالناس كانت لا تزال تستغرق جانباً كبيراً من وقتنا . فلذلك اجلنا اعداد تقريرنا الى ما بعد عودتنا الى انكلترا على ان المناقشات الابتدائية التي جرت بيننا اظهرت اننا مجموعون اجماعاً غريباً على بعض الامور الجوهرية حتى اننا اثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقنا كلنا عليها اتفاقاً وقتياً ولكننا جعلناها بمثابة رؤس اقلام قابلة للتعديل طبقاً لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة

وهذه الاقتراحات تم دائرة بحثنا وتحقيقنا لها وهي اساس

تقريرنا الحالى فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا في مصر والنتائج التى وصلنا اليها

— ٢ —

النتائج الوقتية التى استنتجناها فى مصر

(١) اسباب الاضطرابات الاخيرة والقلق الحالى

اولا — قبل الحرب : ان الاضطرابات التى وقعت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاظمت حتى بلغت قايها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الاطلاق الى احوال حديثة او احوال جرت فى زمانها فقط لان السبيل مهد لها قبل حدوثها بزمان طويل

ويظهر ان الناس فى هذه البلاد كثيرآ مايحسبون فى مايقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى ان « المركز الخصوصى » الذى تشغله بريطانيا العظمى فى مصر يبتدىء تاريخه من يوم توسطها لاعادة النظام لمدة الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ بعد ما طلبت من الدول أن تشترك معها فى ذلك فأبت . فأتى ذلك على طاق بريطانيا العظمى مسؤولية لايسعها رفضها ولا تستطيع القيام باعبائها الا باحتلال تلك البلاد الى أن يستتب النظام فى البلاد ويثبت امكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الاجانب المقيمين فيها واموالهم .

وكانت الحكومة البريطانية تنوى في ذلك الحين الجلاء عن البلاد
 حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهاراً فأرسلت السر هنرى
 درمند ولف سنة ١٨٨٧ الى الاستانة ليمهد لها سبيل الجلاء فوضع
 اتفاقاً مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على اخراج
 جنودها من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات على شرط أن لا يجد
 حينئذ خطر خارجى أو داخلى يقتضى ابقاءهم فيه وايضاً على شرط
 انه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد اذا حدث خطر كهذا ولكن
 السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق في آخر لحظة بسبب التشديد
 الاجنبى عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك .

ومع ان بريطانيا العظمى بقيت في مصر فهي لم تفعل شيئاً
 في السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك يجعل مركزها في مصر
 شرعياً أو لمس النظرية التي من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة
 استقلالاً داخلياً تحت سيادة سلطان تركيا وكانت مصر نظرياً تحت
 حكم الخديوى ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين
 المصرى والجمعية المصرية ولم يكن للمعتمد البريطانى اسم غير
 (وكيل سياسى وقنصل جنرال) يعرب عن آراء حكومته ويرفأ بها
 للحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الاخرى ثم لوجود
 جيش الاحتلال وكثرة ما ألقي على طاقه تدريجاً من الواجبات
 والمسؤوليات بحكم الاحوال اضحى الحاكم الحقيقى في البلاد ومع

ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية وكان المصريون يعدون احترامه لها عربوناً يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تفرض من حالة الحكم الوطني في بلادهم

وكانت الدول الاجنبية تعده كذلك ايضاً فلما عقد الاتفاق بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح في لندن هذا نصه : « تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية انها لا تنوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية انها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في تلك البلاد اما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطاني أو بغير ذلك »

فهذا الاتفاق كان يفي بقضاء جميع الاغراض لو دام السلم في اوروبا ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها الى جانب العدو أفضى الى مسائل صعبة معقدة لان المصريين كانوا حكاما رعية سلطان تركيا ويدينون له لا للتاج البريطاني فهذه حالة لا يمكن احتمالها كما لا يخفى ولكن مجرد الغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدي بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان لا التابعة لتركيا وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الاشكال بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمداً سبيلاً أرقى من هذا به تنال مصر الامن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير

ممسوس وذلك ببسط حماية بريطانيا العظمى عليها وعليه صدر
المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤
يعلم وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه
بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت
حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة
بالحماية البريطانية

وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته
كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها «
وفى اليوم التالى صدر منشوراً آخر بخلع عباس حلى الخديوى
اذ ذاك بحجة التصاقه باعداء الملك وان وراثة عرش مصر عرضت
على سمو البرنس حسين كامل فقبلها ملقباً بسلطان مصر
أما المصريون الوطنيون فكانوا دائماً يقولون ويؤكدون
أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطاً حريياً وأن الدفاع عن
مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر
على الدفاع فى الحرب فقط ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور
أنه لا يفتح باباً لهذا التفسير ولكن لا ريب فى أن المصريين
أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانهم القومية
وان الجهد أفرغ فى التأكد لهم بان حالتهم السياسية الوطنية
لم تصر بعد بسط الحماية عليهم اردأ مما كانت عليه قبلها . مثال

ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك الى السلطان حسين لما
جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات
« فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى
أرغب ان أقدم الى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة
عن اكمل اخلاص مع تأكيدى لكم بأننى لا أتفك عن تأييدكم
فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ولقد
دعيتم عظمتكم السلطانية الى تحمل مسؤولية منصبكم السامى ايان
أزمة خطيرة فى الحياة الاهلية بمصر وانى على يقين انه بمعاونة
وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل
المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها
وسعادتهم »

وزد على ذلك ان المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد
عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بانكار كل فكرة
بضم البلاد او باحتلالها احتلالا دائما وبتأييد القول الذى قاله
السرالدن غورست وهو ان الفكرة الاساسية التى تتوخاها
الحكومة البريطانية هى اعداد المصريين للحكم الذاتى ومساعدتهم
فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم
من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم فالانكليزيون يعملون الحوادث
التي حالت دون انجاز هذه المهود حتى الآن ولكن المصريين

يحرصون عليها ولذلك يسهل اتخاذها حجة على الانكليز لاتهمهم بسوء النية . فينبغى تذكر هذه الامور اذا اردنا ان نفهم سبب استنكار المصريين للزعم المعتاد وهو أن مصر صارت من الاملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك

ولذلك ظلت الحالة في مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ في بادئ الامر كانت تعرض مشاكل يظن الانسان انه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الاداريين كفاءة واقتداراً ولما مرت الايام وبان في الظاهر ان اداة الحكم في مصر سائرة سيراً حسناً منتظماً لم يعد الرأي العام البريطانى يهتم بأمر الحالة غير المحدودة في تلك البلاد ولكن الواقع ان الحاجة الى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئاً فشيئاً كلما ازداد تأثير وجودنا في القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الاوروبية التى تدخل اليه فانه بعد زوال الخوف من الظلم الذى غادر المصريين في الايام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه فصرى سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريى سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيراً جداً عن مصريى سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين فنحن لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد واهمالنا ذلك هو الذى سبب

بعض ماوصلت اليه الحالة الحاضرة

ان نظام الاحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لا تقاذه حكومة
قد دهمها الافلاس لم يكن الا نظاماً وقتياً لانه لم يكن أحد يظن
مدة أعوام كثيرة ان الاحتلال يدوم الى ماشاء الله بعدما وافقنا
فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير ولكن التدابير
المؤقتة والوسائل التى اتخذت فى ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت
ورسخت شيئاً فشيئاً حتى صارت نظامات مقررة وجعل العنصر
الاقوى بين العناصر الادارية يزيد قوة وتقوى وينال من السلطة
ويتحمل من المسؤولية ما لم يكن مقصوداً فى الاصل ويقصر خدمة
العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة . ان السياسة
التي كانت متبعة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام
عدد محدود من الموظفين البريطانيين المنتخبين بمزيد العناية ليشيروا
وليساعدوا وخصوصاً فى دوائر المالية والرى ثم أضيف اليهم على
مر الايام مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار
للدخلىة وجماعة من المفتشين للاقاليم فلما كان عدد هؤلاء
الموظفين محصوراً ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم الا
الكفاء المجربون كان اشتراكهم فى الاحكام محتملاً ومقبولاً بل
كان المصريون ينظرون اليهم بالتعظيم والاحرام . ولما زادت
ايرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيراً فاقضى

هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبيرين
الاجانب فطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين
زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة
تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئونهم بانفسهم . نعم ان
الوزراء المصريين أخذوا فى السنين الاخيرة يوسعون دائرة عملهم
ويزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم مما كانوا يفعلون فى أوائل
أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفى بفخر منصبه ولكن زاد
عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا
مصريين استقلالاً عن مجلس الوزراء فجعل الاستياء ينمو ويزيد
من عدد الوظائف التى احتكرها البريطانيون ولحظ الناس زيادته
هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل ورأى المصريون الذين طال
اختيارهم لوظائف الحكومة وانصفوا بالكفاءة أنه قد قضى على
ترقيتهم الى أسنى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن
المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا
خلا بل يتقلده غير مصرى على الدوام

واستاء الناس فى مصر استياء خصوصياً حين وصولنا للجنة
من زيادة عدد البريطانيين حديثاً فى خدمة الحكومة فهذه
الزيادة وان كان ماشاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة
العلم بحقيقتها كانت زيادة محسومة وشملت وظائف قليلة من

الوظائف الصغيرة التي كان أهالى البلاد يستخدمون فيها الى ذلك.
الحين ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى
مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ حوالى ١٦٠٠ فى هذه الايام
(وفئات) رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين فزيادة
فئاتهم وإن كان لها مسوغ بالنظر الى ظروفهم الخصوصية جعلت
على أسهل سبيل سبباً للتظلم والشكوى

ومما زاد القلق فى مصر بلاريب كيفية المعيشة فى مصر فقد
كان البريطانيون يزيدون اعتزالا وابتعاداً عن معاشره المصريين.
كلما زادوا عدداً فى مصر حتى أصبح الحى الذى يقيمون فيه
بالجزيرة حياً قائماً بنفسه شبه محلة من محلات الجنود البريطانية
فى بلاد الهند مستكلمة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها
البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به
عن حظيرة الهياة الاجتماعية المصرية وانحصروا فى بقعة خاصة بهم
وبات المصريون فى عزلة عنهم . ونحن لا نجهل الصعوبات التى
تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة.
بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الاجناس والاعداد ولكننا
إذا طرشنا كل ما يجب طرحه من حمابنا لهذه الاعتبارات
وأشبابها فالباقي بعد ذلك يقضى علينا بأن نقول ان اقتصار
البريطانيين على معاشره بعضهم بعضاً واعتزالهم لسوام الاعترال

الذى ازداد خصوصاً فى الاعوام الاخيرة كان سبباً فى البعدينهم
وبين المصريين وجعل احتلال الاجنبى أثقل على الطبع مما ينبغى
أن يكون

على اننا لحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين
كثيرين من الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار
الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين ورأينا الادلة الكثيرة
على عظم قيمة هذه الصداقة فى الايام العصيبة وزمان الشدة اخيراً
ونحن على يقين أنه اذا زادت علاقات الصداقة هذه بين الجيران
ووثقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها. وعلى البريطانيين
الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضاً أن يحسنوا معرفة
سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها
ويخلق بهم وخصوصاً بالزوار منهم أن يعلموا أن عدم مراعاة
الدوق السليم فى أمور ولو كانت طقيفة تافهة بذاتها قد يؤدى الى
عواقب وخيمة لانسبة بينه وبينها فى جسامتها . فليتوخ الزلاء
والزوار البريطانيون اجمالاً ازالة الحواجز الموجودة لايجاد
حواجز جديدة ولتمازجوا المصريين فى معيشتهم على قدر الامكان
وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تتيسر لهم معاشرتهم وحتى
يجدوا اللذة والتبسط فيها وليجتنبوا الاسباب الجزئية التى
تسببهم لانها اذا توالى كانت وخيمة العاقبة

هذا ولسنا نرى من الجهة الاخرى مبروراً لا انتقاد سمعناه كثيراً وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا في الكفاءة والاداء . ففي مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالفن شأواً بعيداً في الكفاءة والمقدرة كما كان بها في ما مضى رجال فائقون في مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها ولكن قوة الانتقاد زادت في المصريين كثيراً بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الاخرى فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم

وأيضاً بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر لا أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى جعلت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب فتأني عن هذه التغييرات المتكررة التي قضت بها ظروف الحال ان الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالاً وهؤلاء كانوا يهتمون باصلاح احوال الدواوين والمصالح واجادة اعمالها أكثر من مراعاة المسائل السياسية واما المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الامور فكانوا يعدون ذلك دليلاً على عدم الثبوت في الامور وعدم الثبات فيها

ومن أسباب الاستياء العام أيضاً عدم النجاح في سياسة التعليم كما هو ظاهر جلياً فأدى ذلك الى تخرج عدد دائم الازدياد

ولا حاجة اليه من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان
والخالفين من تأثير التهذيب الحقيقى . ففى بادىء الامر كانت الحال
تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليماً يمكنهم من القيام بمقتضيات
وظائف الحكومة الكتابية التى كان معظم الموظفين فيها ذاك
من غير المصريين وكذلك اعداد الطلبة لدخول المدارس العليا
التي تدرس الطب والحقوق والهندسة ولكن يظهر هنا أيضاً ان
الحال بقيت الى عهد قريب بلا سعى يذكر فى تنقيح نظام وضع
فى ظروف استثنائية وبلا التفات الى كون الاحوال المتغيرة تقتضى
اتباع طرق جديدة فالتعليم والتهذيب الذى اقبل الناس عليه اقبالا
حقيقياً وجعلوا يلحون فى طلبه لا يزال قاصراً جداً والسواد
الاعظم من الاهالى لا يزال أمياً وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا
تربية اجتماعية أو أدبية أيضاً . والناس انما يجدون التهذيب
الصحيح بمعناه الاسمى فى المعاهد الدينية والخيرية التي يشرف
على اكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو فى كلية فيكتوريا
البديعة التي أنشأها نزل الاسكندرية البريطانيون . ولكن مع
كل هذه الانتقادات التي ينتقد بها على المعارف المصرية لا بد
لنا من التسليم بان مستوى التعليم ارتقى كثيراً عما كان عليه فى
اوائل عهد الاحتلال وان عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية
يفهم وذكاء ازداد اليوم كثيراً

هذا والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم في مصر منذ زمان
طويل ولو نشأ الروح القومي في الصدور مقرؤنا بالعقل والاعتدال
لتقبل بالميل اليه والعطف عليه والاهتمام به وقد كان المرحوم
الورد كرومر يؤمل ان يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المناظرات
السياسية التي كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من
بإدى الامر حتى صبغته بصبغة المضادة للبريطانيين وكان الخديوي
السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة
يخذلهم ويقاومهم طبقاً لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام
أعضاء اليهم من موظفي الحكومة الناقين المستائين الذين يعدون
وجود البريطانيين حائلاً بينهم وبين الترقى والذين ضعفت عزائمهم من
وجود نظام للالتقاء للوظائف يمكن ذوي الوجاهة والنافذ
الكلمة في تفضيل أقاربهم واتباعهم وتقديمهم على غيرهم في
وظائف الحكومة . ثم ان ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون
الاستخدام في الحكومة جزاء التفضيلات التي كثيراً ما يضحونها
حقيقة في سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون ان مزاحمة
الاجني لهم على الوظائف تقلل من امكان حصولهم عليها صيرهم
آلات معدة لنشر تلك الدعوة في الاقاليم
ونقول أخيراً ان هناك أمراً دائماً الوجود وكامن في النفوس
وهو عدم اضطبار المسلم على حكم المسيحي فوجود المسلم في

مركز سياسى تحت مركز المسيحى مناف لروح الاسلام والشعور الذى يصدر عن هذا الروح يدوم طويلا في الصدور بعدما تخف حرارة الشعور الدينى نفسه أو تخمد تماماً في الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيراً استخدمه العنصر الدينى في البلاد لتحريض الناس على اسم (الحماية) بعد ما فسروها بانها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الاسلامية لملك مسيحى خضوعاً دائماً . ولا يخفى ان في الشرق غيرة وطنية على الدين أشد وامكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد اهله

ثانياً — في اثناء الحرب

هذه هي العوامل التى كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرمى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووعدها المانيا جبهة تحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الاخير الذى كانوا واثقين به كل الثقة في هذه الاحوال وبسبب روح العداء المستحكم الذى ما زال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين اشير على القائد العام — ونعم الاشارة — باعلان حالة الحرب مع تركيا ليعلم الناس ان بريطانيا العظمى أخذت على نفسها « ان تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير ان تدعوا الامة المصرية الى مساعدتها فيها » على انه من العدل والانصاف

ان يسطر هنا انه مهما تكن الاماني والآمال التي حركتها الحرب في صدور فئة من المصريين فان الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التي أقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى والخدم التي قام بها فيلق العمال المصرى كانت خدما لا تتمن ولاغنى عنها للعملة على فلسطين وان حكومة السلطان ايدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حيي . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه انكليزية من حساب الامانات والعهد التي كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها

الى هنا بحثنا فقط في أسباب الاضطراب في القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى في المدة السابقة للاضطرابات التي حدثت في مارس سنة ١٩١٩ بقي علينا ان نبحث في الاسباب التي أثرت في الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتحريض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة في مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما ابنا في ماتقدم ولكن انتقارها حتي وصلت الى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التي جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطانى أمر يحتاج الى الايضاح فأولا نقول ان الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقا كما كان يظن والاضطرابات انحصرت في جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التي لا يصل اليها المحرضون

وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلا كثيراً الى الاشتراك في حركة كهذه ثم ان الاماكن التي وقعت الاضطرابات فيها روعت التمدى فيها على سكك الحديد بوجه الاجمال وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن مهاجمة سكة الحديد كانت اتباعاً لخطة قديمة سابقة كان يقصد بها التهديد لهجوم الماني عماني على القنال ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث في مصر . وهذا يعلل بعض الدلائل التي تدل على اشتراك واتحاد في العمل في اضطرابات مارس سنة ١٩١٩

وهناك ما يدل ايضاً على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لان هذا التحكم يحرم الزارع مزية المزاوجة في الاسواق الاجنبية مع كون ايجار اطيانه على ازدياد . ولكن هناك عوامل جرت بها الحرب وكانت أدعى الى زيادة جفائه وتقوره وهي (١) التجنيد لتبليق العمال والمهجاة المصري و (٢) مصادرة الحيوانات الاهلية و (٣) مصادرة الحبوب و (٤) جمع الاموال للصليب الاحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل اكثر من العوامل نفسها

أما العامل الاول فقد دلت الدلائل على ان الاتقار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد وان الرواتب التي كانوا يأخذونها نعت الفقراء نعتاً عظيماً ولكن يظهر أن المستشفيات التي كانوا يمرضون فيها لم تكن على ما يرام وانه كان بين ضباطهم كثيرون

يجهلون لغتهم ولاخبرة لهم بمعاملتهم علي أن قبولهم للانتظام في
 سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا في الخدمة
 منهم في حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن نظامهم من
 الخدمة لم يكن شيئاً يذكر . وكانت التدابير تسير طبق المرام
 مادام الذين ينتظمون في فيلق العمال يجندون من المتطوعين . نعم
 ان البعض تظلموا من اطالة مدة خدمتهم الى ما بعد التاريخ الذي
 تعاقدوا عليه وذلك بعد ما تولت سلطة عسكرية أمر التجنيد
 ولكن تظلمهم لم يبدأ الا بعد ما ثبت أن نظام التطوع لا يفي
 بتقديم العدد الكافي من المجندين فاضطر الامر اذ ذلك الى الضغط
 الاداري للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا في أول
 الحرب مع تركيا بانهم لا يطلبون للاشتراك فيها بقى التطوع اسماً
 لافعلا وعهد الى عهد البلاد الذين هم موظفون اداريون في الاقاليم
 بلا راتب في التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الانكليز الذين
 أخذوا كثيرهم للعمل في جهات أخرى فلجأ العمد الى اكرام الناس
 وارغامهم على التجنيد ولا ريب في أن بعض العمد الخربي الذمة
 اغتتموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم الى الخدمة وتركوا أصدقاءهم
 وشأنهم وأخذوا الرشوة لاعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا
 البديل وفي بعض الاحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف
 وكان الذين يتخذونها يحتجون بان البريطانيين يضطرونهم الى اتخاذها

وقد اختلف الناس في مقدار هذه المظالم والمساوىء ولكنهما على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جداً في بعض الجهات ويسرت للمعرض السياسى انتهاز الفرص لقضاء مآربه .
وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الاهلية فيقال فيه ان الفلاح تضايق كثيراً من أخذ دوابه التى هى واسطة النقل عنده ولكن يظهر ان أثمانها كانت تدفع اليه عند أخذها منه وكانت أثماناً حسنة . غير أن الاثمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التى باعها كانت أعلى من الاثمان الاولى بكثير . فالقلاحيون يكبرهون أخذ دوابهم منهم طبعاً ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سبباً كبيراً لتظلمهم علماً بأنه لا بد منهم في زمن الحرب ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سبباً أعظم مما تقدم فى السخط والاستياء لان أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت أسعارها فى الاسواق أعلى بكثير من الاسعار التى تدفع بها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيط جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحاً كبيرة . فان العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقي بأسعار السوق العالية والاهاالى الذين لم يكن

عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحساب والدفع بطيئة وثبت بالبينة أن الموظفين في المديرية أبقوا أموال الدفع في أيديهم مدداً طويلة وأن كثيرين من العمدة والمشايخ الذين عهد إليهم في توزيع الأموال اختلسوا قسماً منها فكان الموظفون المحليون هم المسئولين في الأكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت إلى الانجليز ولم يكن الانجليز قادرين على مراقبتها بسبب الأحوال غير العادية حينئذ

وأما العامل الرابع وهو جمع الأموال للصليب الأحمر فقد تولاه المأمورون والعمدة المصريون . وكان المقصود جمع هذه الأموال بالتبرع ولكنه كثيراً ما تحول إلى الغصب والأكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الأموال التي جمعت من مراكزهم . شاع في البلاد أن جزءاً فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذي جمع له . فمالا يختلف فيه والحالة هذه ما إذا كان من أصالة الرأي ومراعاة مقتضى الحال في أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل في مصر شيئاً أكثر من فتح الكتب لمساعدة الجرحى فكان كثيرون من أغنياء المصريين والاجانب المقيمين في مصر يقبلون على الاكتتاب بلاريب وأما تفويض جمع المال إلى موظفين محليين

من المصريين فكان من شأنه فتح باب المنكرات والمساوى المؤدية الى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جداً لاسباب اخرى كثيرة هذا ومما يقتضى ذكره أن لجنتي الصليب الاحمر الانجليزى وفرسان مار يوحنا عينتا بعد الحرب ١٠٠ الف جنيه انجليزى لاعانة الذين نكبوا فى الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم

وزد على هذه الظلمات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الاشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود فتقلت وطأته على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفى للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنهم ومن الاجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة فعائلة من أربع أنفس رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفىها من الطعام الا بثمن يفوق متوسط الاجرة كثير حينئذ فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين وأضاعت بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الادارة البريطانية فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين وكانت اذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير الفلاح فيها موظفاً انكليزياً ولم يتوسط انكليزى لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت

تطلب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الانكليزي يمر في
 غيطانه راكباً جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكاوى صغار
 الفلاحين فناب هذا المنظر عنه أو كاد حتى في الايام السابقة
 للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من
 من مركز ادارى الى آخر فنياب المفتش عنه سهل عليه تصديق
 الاشاعات التي شاعت عن قرب رحيل الانكليز وتقسيم البلاد
 على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ماشاءوا بلا
 ممانعة والغاء الضرائب عنهم . وهناك ايضاً ما يحمل على الاعتقاد
 أن بعض المحرضين الذين لاخلاق لهم وجوا الاشاعات الوهمية
 الكاذبة عن تعدى الجنود الانكليزية على أعراض النساء المصريات
 وهجومهم على القرى يعمثون فيها قتلا وفساداً فهاج ذلك روح
 السخط والانتقام الذي أفضى الى قتل بعض الجنود الانكليز قتلا
 شنيعاً في ديروط . أما تلك الاشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء
 الحزب الوطنى هم الذين أوحوا بها

فقدت مصر بوفاة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكماً مقتدرأ
 وكريم الاخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن
 يكون سلطان مصر الاول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب واشترك
 بشجاعة واخلاص في تحمل المشقات التي يقتضيها تديرأ امور بلاد
 اسلامية تحتها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين

وعاش حتى تغلب على تفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه
وناز احترامهم واكرامهم له على اختلاف طبقاتهم. أما خلفه الذي
تعلم وتهذب في إيطاليا فوجد نفسه من بادي الامر في مركز
أضعف كثيراً من مركز سلفه في عيون شعبه ولم يكن له عليهم
يد إذ ذاك فهما قصد وسعى وجد لم يكن يستطيع سند السيل
الذي كان يطفو ويتعالى ضد الانكليز

ثالثاً — بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية الى آخر الحرب
فسهل الآن علينا أن ندرك كيف ان المبادئ التي جاهد بها الرئيس
ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيراً سريعاً قاطعاً في الرأي
المصري. فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الامم مصيرها جاء
مصدقاً لمواطف كانت تختمر في صدور الطبقات المتعلمة منذ
زمان طويل

فالذين كانوا ينتظرون في مصر نصراً ألمانيا عثمانياً ويرحبون
به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا
يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدياً ومادياً على نيل النصر
كانت هي نفسها آلة فعالة في خلع البقية الباقية من النير العثماني.
والمعتدلون في مصر قاموا يقولون ان الوقت قد حان للمطالبة

بحكم ذاتي طبقاً لما صرح به الساسة البريطانيون مراراً من أن
تدخلنا في مصر وقتي وشعر الناس شعوراً صادقاً بأن سلوك البلاد
حامة في الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذي
دعيت الامة اليه فلبته تعطيهم حقاً في مراعاة بريطانيا العظمى لهم
مراعاة خصوصية حتي أن رشدي باشا كبير الوزراء كان قد فتح
في آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى
ومصر تسوية نهائية

ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح
الانكليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية
والعراق فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير
الشعوب التي أنقذت من الظلم العثماني تحريراً تاماً وأن تنشئ لهم
حكومات وطنية تستمد سلطتها من السن التي يسنونها من تلقاء
أنفسهم ومطلق اختيارهم فأبان المتمد السامي حينئذ (السرريجنلد
ونجت) ان هذه السياسة سيكون لها صدى في مصر . وزد على
هذا ان المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل انشاء مملكة
مستقلة في بلاد العرب التي لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل في
الحضارة والارتقاء عن بلادهم التي تضارع بلاد الغربيين بعض
المضاربة

وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الامور في كل مكان ثار ثائر

الرأي العام أثر لإذاعة مذكرة سرية أولت بأنها تنكر على مصر
 مزايا الحكم الذاتي الذي يراد منحه لأمم دول الأمة المصرية
 ارتقاء. وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت في أوائل سنة
 ١٩١٨ للبحث في الإصلاح الدستوري فطلبت من السر وليم
 برونيات نائب المستشار المالي أن يضع مذكرة تكون قاعدة
 لمناقشتها وأن يفحص على الخصوص مبدأ منح النزلاء الأجانب
 قسماً في تشريع البلاد لعل ذلك يفرى الدول بالتنازل عما يحق
 لها بموجب الامتيازات الأجنبية من المفاوضة في كثير من التشريع
 فلما قدمت مذكرة السر وليم برونيات إلى رئيس الوزارة في
 أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءت كثيراً ثم ذاعت واشتهرت مع
 أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية فقامت القيامة وعلا
 الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة
 استشارية فقط ويعهد في السلطة التشريعية كلها إلى مجلس ثان
 (مجلس شيوخ) تكون فيه الأكثرية من الأعضاء الذين تعينهم
 الحكومة وبعض الأعضاء الأجانب المنتخبين
 وفي الوقت الذي عينت فيه اللجنة المذكورة آنفاً كانت لجنة
 أخرى تدرس مسألة الإصلاحات القضائية اللازمة فيما إذا ألغيت
 الامتيازات الأجنبية وقد قضت في ذلك أشهراً كثيرة ولم تصدر
 تقريراً ولكن شاع أنها تنوى استبدال المحاكم المختلطة بمحاكم

جديدة تكون لغتها الانكليزية ويكون القانون الانكليزى هو المعمول به فيها . وفى ذلك ما فيه من الذنب والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدي المحامين الاجانب الذين يترافعون بالفرنسوية وكان من شأن هذه الاشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الانكليزية

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيان آخران من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر الى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتى التام » لمصر وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف الى لندن للنقاش فى شؤون مصر وقال أن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها فابلغ السر ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبها لجاءه الجواب بأن « لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالجمعى الى لندن » وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك وهو أنه سينغيب هو وزملاؤه عن لندن

يسبب مؤتمر الصلح ولذلك « لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافي والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلى المصرى » وعليه طلب من الوزيرين « أن يؤجلا زيارتهما » فافهم رشدى باشا المعتمد السابق أنه يمد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيراً لمعنى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفاه . ولا ريب انه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه حين كان الضعف السياسى شديداً وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامى أُلح عليهم فى مقابلة الوزيرين فلم يدخروا وسماً فى إقناع رشدى باشا باسترجاع استعفائه وضربروا موعداً لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز فى مصر حتى أن الوزيرين اشترطا فى سفرهما أن يسمح لوزلؤل باشا ورفاقه بالسفر مثلهما ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطلب المعتمد السامى الى انكلترا لاستطلاع رأيه فى الحالة

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا الى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ونهض هؤلاء الإيطاليون بسياسة أبعد مدى وحمل محالهم حملة شديدة على الانكليز فى طول البلاد

وعرضها حيث لم يبق الا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب .

وبينما كان البحث دائراً على سفر الوزيرين المصريين الى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ أرسلت مذكرة الى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضواً تحت رئاسة زغول باشا ورضه عرض أمامي مصر المشروعة على الدول الاخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت في آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضواً

وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة الى السلطان أولها الجمهور بأن الغرض منها محاولة ارباب عظمتهم ومنعهم من تأليف وزارة جديدة فعد ذلك تحدياً لا يمكن السكوت عنه فقر رأي السر ملن شيتهم القائم باعمال المعتمد السامي بعدم موافقة الحكومة البريطانية على ابعاد زغول باشا وثلاثة من أشد أنصاره الى مالطة فافضى ذلك الى تجديد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الانجليز أوجبت مداخله الجنود على عمل . وجاءت أنباء الاقاليم بحدوث مثل هذه الفتن وفي ١٢ مارس حدثت فتنة في طنطا فاجدها الجنود بمد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في معظم مديريات الوجه البحري وعم فيها الهجوم على المواصلات

لقطعها ووردت الانباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفي ١٦ منه قطعت سكة الحديد والاسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماماً بين القاهرة والوجه القبلى والاجانب المقيمين فيه وبلغ تعصب الثوار أشده ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط فى ديروط ومفتش انكليزى فى مصلحة السجون وهو راكب القطر بين مصر وأسيوط والمنيا ولكن عادت الحالة فهدأت فى ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فاعيدت المواصلات بخط سكة الحديد الأكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها ووجهت القوات العسكرية فى جهات مختلفة لحفظ النظام فى الأماكن التى اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم واعادة هيبة الحكومة اليها وأتخذت الأماكن النائية فى الوجه القبلى فزال بذلك الدور الاول من الاضطرابات وكان أشد الادوار خطراً

وعليه لم يمحض على ابعاد زغلول باشا وشركائه اسبوع حتى قامت حركة على الانكليز بل على الاوربيين صموماً وبلغت حدّاً تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها اميال جميع الطبقات

والمذاهب في الامة المصرية وفي مجلتهم الاقباط وظهرت بين أشد عناصرها تمصباً بمظهر تخريب الاملاك والمواصلات تخريباً منظماً والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة ولا ريب ان الوفد مسؤول عن تنظيم المظاهرات الاصلية التي نشأت الحركة عنها ولكن أعضائه الذين يفوقون سواهم في المسؤولية هالهم تقاعس الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل الى أيدي المتطرفين غير المسؤولين تؤيدهم بعض العناصر الاجنبية من المتشردين

وكان التورد اللني القائد العام في مصر قد سافر لينضم الى مؤتمر الصلح في باريس في ١٢ مارس فعاد الى القاهرة في ٢٥ منه وكان قد عين معتمداً سامياً خاصاً مدة غياب السر ريجنلد ونجت في انكلترا وصدرت اليه التعليمات «باعادة القانون والنظم وبادارة الامور بجميع المسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادية» وقد أفضت التدابير العسكرية التي اتخذت الى تهدة الاحوال ظاهراً ولكن الشعور بعداوة الانكليز لم يخف الا قليلا وتجهول بالاكثر ضد العنصر العسكري الذي اشاعوا الاخبار الكاذبة عن سلوكه في قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتمضين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم

ودعا المعتمد السامي الخاص اليه تقرأ من الاعيان وخطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يحل دون الاضراب العام من ١٢

ابريل الى ٢٦ منه غير أن اللورد اللنبي سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر الى انكلترا وبعود زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطه جرياً علي سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك وبذلك انعكست السياسة التي اتبعت قبل مرور شهر علي ابعادهم وأصبح زعماء الحركة أحراراً يذهبون الى انكلترا أو الى غيرها لتجديد التحريض والتهييج

هذا باختصار حديث سير الاحوال في الاربعة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٩ وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجيء الى لندن لما طلبا ذلك ودلت النتيجة على أن مشورة السر رجنلد ونجت في هذه المسألة كانت عين الصواب وفي رأينا أنه كان يحسن صنعاً لو زاد الحاجب في وجوب اتباع مشورته . وبعد هذا الخطأ الذي ارتكب في بادئ الامر جرت الحوادث في مصر بأسرع مما أدركت الحكومة فانها لم تقدر نتائج ابعاد الزعماء حق قدرها . ولما ألقى الامر بابعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تبادر الى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وانها تتقلب تقلباً سريعاً تحت تأثير الاغراء والتحريض ثم اقتضي الامر في المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الانكليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة وهذا العقاب أطال عهد السخط طبعاً وان يكن قد أُنقذ بالاعتدال

بوجه الاجمال . وحاولت الحكومة تطيب خواطر المصريين
 باحالة كثير من القضايا الى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم
 العسكرية فى القضايا المستعجلة جداً ولكن رأى أنصار الحركة
 الوطنية قد صلب وزسخ فنتج عن ذلك أن الناس لم يعودوا
 يتقدمون للشهادة فى جميع القضايا تقريباً فأطلق سراح المتهمين
 فيها . وفى أثناء ذلك سافر زغول باشا ورفاقه بعد اخلاء سبيلهم
 من مالطه الى باريس آمليين أن يحملوا مؤتمر الصلح على سماع
 دعوى مصر بالاستقلال ولما أخفقوا فى ذلك وجهوا همهم للحصول
 على تأييد الاجنبى لقضيتهم فأوفدوا رسولا الى أميركا لاستمالة
 رأى العام فى الولايات المتحدة . وجد أنصارهم فى مصر فى السعى
 لاتمام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم فى جوانب البلاد
 متذرعين الى ذلك بالقلق الصناعى الذى كان فى البلاد . فحولوا كل
 جهدهم للاستعانة به ولذلك تعددت حوادث الاضراب عن العمل
 بين كبيرة وصغيرة وأعلن فى خلال ذلك أن الحكومة البريطانية
 حازمة على ارسال اللجنة الخصوصية الى مصر فحكم الميجون
 بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم
 تضيق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة

ب الحركة الوطنية والاماني المصرية

تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطاً صحيحاً مفهوماً

قيل « ان كل مصرى يستحق أن يسمى مصرياً وطنى النزعة فى قلبه » وهذا القول انما يصدق على المتعلمين كثيراً أو قليلا وهم أقل من ١٠ فى المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً فلا معنى لهذا القول عند اطلاقه على ٩٢ فى المائة من الاميين . وخصوصاً الفلاحين الذين هم ثلثا الامة كلها . فى المدن والبنادر يسهل تهيج الفوعاء بتلقينهم الفاظاً مستحبة رنانة تتخذ شعاراً سياسياً فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون فجمهورهم لا يبالي بالسياسة من طبعه وهم لا يزالون على العهد القديم فى الفلاحة يعيشون فى اطمأنهم ومنها وهم متعلقون بهم اتملقاً شديداً ومع ان طرقهم وادارتهم الزراعية لاتزال على عهدى الاول وقبلما يستعينون بالعلوم الزراعية فهم يخرجون بمجدهم الذى لا يبارى ومعرفتهم التامة بتربية تلك الحاصلات المعجبة التى هى أس الثروة المصرية وليس لهم هم فى هذه الحياة الا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكاف لزارعتهم من النيل فى حينه لثلاث محل ارضهم . ولكنهم

وان كانت دائرة نظرم في الامور لاتزال محدودة فقد ازدادوا استقلالاً واستمساكاً بحقوقهم مما كانوا عليه في عهد الاستبداد الماضي

واذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للانكليز على انهم لا يحبون الاجنبي أياً كان . واعتباراً لكونهم مسلمين غيورين لاتحلو مقابلتهم للمسيحي في بادئ الامر من الفتور والنفور . ولكن هذه الاوهام زال معظمها منهم مع الانكليز بعد اختصارهم لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الاجال وما أفضى اليه وجودهم من التحسن الظاهر في أحوال الفلاحين . نعم ان أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوىء العهد القديم أقل شكراً لنا من آبائهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوئ ولا ينسونها . ولكن الفلاحين وان يكونوا أقل ضعفاً واستكانة مما كانوا في الازمان الماضية لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الاطيان وتعت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلصهم لهم . وهم يشعرون أن النفوذ الانكليزي يحبيهم من هذه الاخطار بعض الحماية . نعم ان حوادث الحرب المشؤومة التي أشرنا اليها آنفاً أدت الى زعزعة ثقتهم بملدنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية وكانت أسباباً مهيئة لحوادث الفظيعة التي حدثت ضد الانكليز في ربيع سنة ١٩١٩ . ولكن تلك الفظائع كانت

شاذة وقصيرة الاجل . ويظهر أنه فيما خلا الجهات التي يصل اليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون الى حسن الظن بالانكليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم . وقد أثرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرونهم حيث أكدوا لنا أن المراتة التي كدرت الصفاء في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الانكليز الذين أحسنوا السلوك يتزلون على الرحب والسعة في البلاد كما كانت الحال فيما مضى

ولكن من العبث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معناه يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هي عليه من الجفاء . فقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم اليها كلهم اما طوعا أو كرها من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتائب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحافيين وطلبة المدارس وأخطر من هذا شأنها أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الاصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميائهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكا لا غبار عليه ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة

الوطنية في قلوبهم وتقوِّد بهم يتجه الى الجهة الوطنية ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأي العام في الامة لا يؤثر في السواد الاعظم منها على مر الايام ولا ينكر أن هذه الملايين التي تجهل القراءة والكتابة لا تبالي بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهبا سياسيا ولكن يسهل تعليمها وتدريب الالفاظ المستحبة التي تصير شعارا لها والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها لانه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالظن دائما في كل ما هو انكليزي وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية الى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم فهذه الحرب القائمة بتسويد كل شيء تسويدا كاذبا يدبرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون الى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية الا القليل منها . والفلاح وان كان لا يقرأ بنفسه عادة يصنع الى من يقرأ له فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه الى جهة واحدة فلا بد أن الكاذب التي تنفث كلها فيه على الدوام تسم عقله أخيرا .

نحن نحسب في حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الطليخة ضد الانكليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيدها ويقويها تقوية اصطناعية لكي يؤثر فينا مع انه مامن خبير بهذه

الامور يتأثر منها حتى يخطئ فيحسب الشطط الذي ينتج عن التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الامة ولكن ما يستحق الاعتبار انه بينما كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمنعه غير الذين تضطرم مناضبهم الرسمية الى ذلك وتفر قليل جدا . وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية ان يطهروا بمظهر الذين لا يميلون الى الامانى الوطنية او ان يفعلوا شيئا من شأنه كبح جماح المتطرفين وردم الى دائرة الاعتدال ولم يجرؤ احد ان يقول انه موافق على « الحماية » أو انه غير موافق على « الاستقلال التام » فكان ظاهر ذلك ان كل ذى رأى مستقل يميل الى الحركة الوطنية بكلية وعندنا ان ذلك سيبقى كذلك على الراجح

لا مشاحة ان الامر جلل ومن يقدره يخيل اليه لاول وهلة انه لاخيار لنا امام هذا البتيان المرضوس الا ان نقلع عن مركزنا في مصر بالكلية او ان نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة المتزايدة لنا في الامة المصرية ولكننا بعد انعام النظر في هذه هذه القضية زدنا املا بها واقتنعنا بعد الاحاديث الكثيرة الودية التى جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم وفي جملتهم قوم يمدون من غلاة الوطنيين انهم لا يضمرون للانكليز

من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الانسان من الحملات المنكرة
التي تحملها الصحف علينا . وتبين لنا ان علم الحركة الوطنية
الصافي يخفق على اقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصدا فلا
ريب في ان هنالك قوما من انصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم
لكل مراقبة اجنبية وخصوصا لكل مراقبة بريطانية على تعدى
القانون وارتكاب الجرائم والموبقات او على الميل الى من يرتكب
تلك المنكرات على القليل . واغراضهم كلها تنافي الاتفاق والتفاهم
بين الانكليز والمصريين وليس ذلك فقط بل انهم مستعدون
ايضا للسعى في بلوغ تلك الاغراض بوسائل لا يحلها شيء ولا يسمع
حكومة من الحكومات الا الضرب على ايدي الذين يجرون
الناس عمدا على نظام من الارهاب يراد به جعل التعاون بين
البريطانيين والمصريين محالا في المستقبل . ولا ريب ان الحوادث
المشؤومة التي حدثت بمصر نفسها في السنوات الأخيرة وروح
القلق والثورة الذي ساد العالم كله وكان له صدى شديد في مصر
افاد القشة المتعطفة لانها اتخذته حنطة لمطحنها اكسبت الحركة
الوطنية مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه اذا اعتبر
كثيرون من الانكليز المقيمين بمصر واكثر منهم من انجليز
انكلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للانجليز
وان الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالي رأسا على عقب

ولكننا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة أن التمسك بهذا
الرأى الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن نترك التأثير الذى علق
بنفوسنا من الاضطراب الذى حدث فى الاثنى عشر شهراً الماضية
يعميننا عن رؤية المعقول والمشروع من أماني الحركة المصرية
ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئاً فشيئاً الى
أحضان المتطرفين وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظيين الانجليز
والمصريين والسهل التلافى الى عداوة وجفاء دائم بين الفريقين .
نعم . أنه يجب قمع التمردى والاخلال بالنظام والحق يقال أن التدابير
التي اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة . وما
يقضى بالاسف الاضطراب الى ابقاء الاحكام العرفية فى مصر ولكن
هذه الاحكام تجرى فى أيام اللورد اللبى بأقل ما يمكن من الشدة
ومن التمرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولاحوال الناس فى معيشتهم
اليومية . غير أن وجوب قمع التمردى والاخلال بالنظام فى الحال
لا يميز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالية
كثيراً أو قليلاً . والذين يجاهدون بالثورة والجنائة الذين كانوا
سبب الفتنة فى ربيع ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التمردى بعد
ذلك التاريخ فانا فى الكلام الذى جرى لنا مع الكثيرين من
المجاهدين يكونهم من أهل الحركة الوطنية وقلمنا التقيينا بمن ينكر
ميله اليهم — وجدنا روحاً يختلف كل الاختلاف عن الروح

الظاهر في تلك الفطائع والمنكرات فقد ذموا أماننا اللئجاء الى التعدى والمجاهرة بالثورة وقالوا أن ذلك جنابة لا خير منها . ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن اخضاع مصر اخضاعاً تاماً اذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون لا حلفاء صادقون شاكرون واعترفوا كلهم اعترافاً متفاوتاً في شدته وحرارته — بالمنافع العظيمة التي أغدقتها بريطانيا العظمى على مصر واعترف اكثرهم أيضاً بأن مصر لا تزال في حاجة الى مساعدة انكلترا لها على تنظيم أمورها في الداخل ومنع التعرض لها من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميداناً لتنافس الدول ودسائسها واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية في مصر لانها حلقة الاتصال بينها وبين سلطتها الشرقية وأملأها الاسترالية وان لها كل الحق في ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع ولكن هل يلزم لقضاء هذه الاغراض ان تحرم مصر استقلالها وتجعل جزءاً غير منفصل عن السلطنة البريطانية وان تقاوم رغبة المصريين المتأصلة في أبحاق تقوسهم في ان يكونوا شعباً قائماً برأسه بين شعوب العالم . الا تقضى مصر أغراض انكلترا كما تقضيها الآن أو أحسن اذا صارت بلاداً منتظمة الامور هادئة الاحوال مصادقة لانكلترا متصلة بها اتصالاً وثيق العرى لا تشكو ظلامه ولا تميل الى ثورة . أو

ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التي طالما جازت بها بريطانيا العظمى في تصريحاتها المتكررة حيث قالت انها لا تقصد امتلاك مصر ولا ادماجها في السلطنة البريطانية وانما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها . قالوا انهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمانا طويلا ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لانهم يرون بعد مرور اربعين سنة تقريبا على الاحتلال البريطاني لبلادهم انهم لم يدنوا من الغرض الذي ادعت بريطانيا العظمى انها ترمى اليه بل بعدوا عنه وان بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية التي يعتقدون كلهم انها تتضمن اخضاع بلادهم اخضاعا دائما عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الاولى ونكثت عهدا فانهم قبلوا الحماية حين اعلانها كضرورة اقتضتها الحال لانها لما كانت بريطانيا العظمى في حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلقات التي كانت باقية بين تركيا ومصر فلم يكن بد اذ ذاك من وضع شيء آخر في الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سائئا باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون ان بريطانيا العظمى تسوى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصالحها الحقيقية وشرفها ولكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم قدما دائما وضيورتهم (مستعمرة بريطانية) ورعية

بريطانية فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون بالعدل
البريطاني أولاً. وبمعطف كل العالم المتمدن عليهم أخيراً
(ج) - السياسة المقبلة

هذا في اعتقادنا بيان الرأي عند انصار الوطنية المصرية
ولكن سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن
دائرة الاعتدال والانصاف جعلها الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما
يقبل الصلح والاتفاق مع ان الامر ليس كذلك في رأينا ولا هو
دائم بالضرورة فان الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التي
يرأسها سعد باشا زغلول والتي تسلط على عقول المصريين تمام
التسلط ولوفي هذا الحين على الاقل والتي تقول ايضاً بأنها تنطق
بلسان الامة ومعبها وثائق كثيرة مؤلفة من أعضاء اكثرهم ليسوا
من الغلاة المتطرفين بل اصاهم من حزب الامة القديم الذي كان
غرضه التقدم الدستوري تدريجياً بخلاف الحزب الوطني الذي
هو حزب الثورة ومعارضه البريطانيين

نعم ان زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم مأوهمهم
بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا الى المعارضين ومازالوا يدنون منهم
شيئاً فشيئاً الى عهد قريب ولكن ظهر لنا بالاختبار ان الامر
لا يقتضى الاعناء يسيراً نفهم رأيهم وازالة ريهم وشبهاتهم في
هناك بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم الى المناقشة

في الحالة بتمام التعقل . وهذا يصدق أيضاً على الذين هم أكثر منهم اعتدالا في رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدي باشا وعدلي باشا و ثروت باشا الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا وان يكونوا ميالين الى الغايات الوطنية . ولما خرجنا في تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا في جوهر القضية وصعوبتها العملية تبين لنا ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجلسيتهم بحيث يكونون شعباً ممتازاً عن سواهم

فيظهر مما تقدم ذكره انه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل في أعماق نفوسهم عند السعي في التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك في كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التي هي أكثر اعتدالا وميلا اليها من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود اليها وتحاز الى جانبها ولا يكفي لذلك اعطاء مصر كثيراً او قليلاً من « الحكم الذاتي » حتى ولو اعطيناها ما هو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلي لا ملاكنا) لان المصريين لا يعدون بلادهم من جملة الاملاك البريطانية ولا يعدون انفسهم رعية بريطانية . وهذا الفارق يوجب بالفرق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وقضيته في البلدان الاخرى التي مضت عليها السنون وهي جزء من الامبراطورية

البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلاً فأننا نقول في كلامنا عن هذه البلاد أنها تبلغ حالة القومية (اوحالة الامة) تدريجاً واما المصريون فيقولون أنهم بلغوا هذه الغاية ولا يمكن ان يرضوا بحل المستقبل مصر اذا لم يكن مبنياً على الاعتراف بدعواهم هذه بل يجب حينئذ اكرامهم على قبوله اكراماً

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهي ان مصر وان لم تكن جزءاً من الامبراطورية البريطانية فعلاً فاهميتها حيوية لنظامنا الامبراطوري كله . وانها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديداً من الحضارة والتقدم اذا تركناها تنحط عنه كان ذلك شراً ووبالاً فالتوفيق بين الدفاع عن هذه المصالح المصرية والبريطانية وبين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالأمر اليسير والانسان يتوهم لاول وهلة ان هذه القضية زداد اشكالا وتعقيدا ووبالاً بسبب قوة مركز الجاليات الاجنبية غير الجالية البريطانية في مصر ولكنه اذا انعم النظر في ذلك وجد انه يجعل تلك القضية اقل اشكالا فليس في الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوروبيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة في التجارة والتعليم والصناعات العلمية والادبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة ايضاً ثم ان المذنب المصرية الكبيرة ولا سيما الاسكندرية أضحت مدناً أوروبية من وجوه

كثيرة وستظل بلاد مصر بلاداً دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلاً ما لم يراع فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة المركز في وادى النيل فلا عجب اذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة في بابها . ولكن كل ما في مصر وحوادثها فريدة في بابها أيضاً وليس عندنا سابق تتبعها في معالجتنا لاحوال خارجة عن الحد المألوف كهذه وكل نظام يطبقها يلزم أن يكون جديداً غريباً ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونها في حكم الامور المتناقضة

وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجياً الى هذه النتيجة وهي أن كل حل تقرضه بريطانيا على مصر فرضاً لا يرضى ولا يفي بالفرض وان الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أى بعقد معاهدة بين البلدين . ولم نر سبيلاً آخر غير هذا الى اطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض المصريون عليها اعتراضاً شديداً بلا تغريض المصالح الحيوية التي تجب علينا وقاتتها للاخطار وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة . ترضى فيها مصر بمقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقاً معينة في الاراضي المصرية أما الحقوق التي كنا ن فكر فيها فعلى نوعين الاول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في

إبقاء قوة عسكرية في أرض مصر لتحمي مصلحتها الخصوصية في مصر أي سلامة مواصلاتها الامبراطورية والثاني أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصري والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة أما الامتياز الاول فليس بأكثر مما يمكن مصر مع محافظتها على كرامتها أن تمنحه لحليف يتكفل بأن يحميها من كل الاخطار الخارجية ولذلك تهتم قوته وسلامته أهمية حيوية وأما الامتياز الثاني فليس فيه من الافتئات على استقلال مصر أكثر مما كانت دائماً معرضة له بسبب الامتيازات الاجنبية (*)

(*) « الامتيازات الاجنبية » اسم أطلقه الاوروبيون على الامتيازات التي نال بها الاجانب المقيمون في تركيا من سلاطين تركيا الاولين حقوقاً خارجة عن حقوق بلادها ادامة للامتيازات المضارعة لها التي كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للاجانب المقيمين في بلادها وهي تقتصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها وإنما تقبل التعديل بمعاهدات ثابته لها أما اذا كانت هذه المعاهدات التالية الى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتقض عند انقضاء ذلك الاجل وكان القصد منها في الاصل تمكين المسيحيين من التجارة والسكنى في بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم والعسف الذي كان يمكن أن ينالهم لكونهم غرباء ويدينون

بدن آخر ويبتدىء تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا العظمى
 فى عهد قديم جداً ولكنها بعدما غيرت وحورت تغييرات متعددة
 بحسب تاريخها الآن منذ سنة ١٦٧٥ وقد ثبتت فى معاهدة الصلح
 التى عقدت فى الدردنيل سنة ١٨٠٩ ومنحت الامتيازات لفرنسا
 فى سنة ١٥٨١ (١٦٠٤) ١٦٧٣ وجددت سنة ١٧٤٠ ومنحت
 الامتيازات للدنمارك سنة ١٦١٣ ووجدت سنة ١٦٨٠ ولا تزال
 نافذة المفعول ونالت الدول العظام كلها تقريباً امتيازات كهذه من
 الباب العالى فى أوقات مختلفة فى الاربعائة سنة الماضية

فوجود الامتيازات الاجنبية فى مصر ناتج عن هذه المعاهدات
 الخاصة بالفريق المتعاقد مع الباب العالى (دون الباب العالى نفسه)
 وقد كان عدد الدول التى تتمتع بها قبل الحرب خمسة عشر دولة
 وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا
 وايطاليا واسبانيا وهولندا والبلجيك وزوج وأسوج والدنمارك
 واليونان والبرتغال وروسيا والمانيا والنمسا وهنجرىا فاشته
 امتيازات الدولتين الاخيرتين بمقدم معاهدتى فرساي وسان جرمان
 وتتضمن الحقوق التى تخولها الامتيازات للاجانب فى مصر علاوة
 على بعض الامتيازات التجارية اعفاءهم من الضرائب الشخصية
 بلا مصادقة عليها من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحمايتهم
 من القاء القبض عليهم استبداداً واخراجهم عن دائرة اختصاص

على ان استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه . وزد على ذلك اننا جريا على ما اتفقت به السياسة البريطانية في مصر جعلنا قسما من مشروعاتنا حصر المزايا التي يتمتع بها الاجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر ودية أمرها اكثر مما هي الآن وذلك لا يمكن عمله الا اذا كانت مصر تعترف بان بريطانيا العظمى هي التي تحمي تلك الامتيازات الاجنبية . بعد ردها الى حدود معقولة

وهذه النقطة الاخيرة تحتاج الى ايضاح فنقول أن القيود التي تقيد بها الامتيازات الاجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات المحاكم الاهلية . فافضى أمر هذا الامتياز الاخير بعد انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ الى عدم تطبيق تشريع على الاجانب بلامصادقة الدول ذوات الامتيازات وان القضايا المدنية التي تقع بين الاوربيين والاهالى أو بين الاوربيين المنتمين الى شعوب مختلفة تنظر امام المحاكم المختلطة وأما القضايا الجنائية التي تتعلق بالاوربيين وكذلك القضايا المدنية التي تقع بين اوروبيين من شعب واحد فتتظر امام المحاكم القنصلية وتستعمل فيها قوانين بلادها . ولا يؤدى الاجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الاملاك وأموال الاطيان »

ولها سيئات . فحسنتها انها تحمى حرية الاجانب وأملأهم بكونها
تضمن لهم العدل فى أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام
المحليين وسيئاتها انها تعفى الاجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع
القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيراً
عظيماً لا مسوغ له ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال
التخلص من الامتيازات الاجنبية واستبدالها بنظام يحمى كل
المصالح الاجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التى يتمتع بها
الاجانب الآن والتى لا يمكن الدفاع عنها وللوصول الى هذه الغاية
دارت المفاوضات منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التى لها
حقوق فى مصر بموجب الامتيازات ولكن هذه الدول لا يمكن
ان تتنازل عن تلك الحقوق ما لم تحصل على ضمان بان ابناء وطنها
يحصلون على العدل والمعاملة بالانصاف فى المستقبل . ولاعطائها
هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى فى مركزه يمكنها من
تنفيذه فمن مصلحة مصر اذاً أن تتمكن بريطانيا العظمى أن تحمى
الامتيازات التى يتمتع بها الاجانب فى مصر ويقضى العدل
والانصاف بابقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف فى
معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى فى مصر
هذه هى أوصاف التسوية التى بتنا نرى انها تضبط العلاقات
بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل ذكرناها بوجه الاجمال

وتركنا تفصيلها لنشرحه بعد . فلما شرعنا نناقش فيها المصريين الذين كنا وياهم على وداد وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة فى الوطنية تقدمًا متفاوتًا فى القلة والكثرة وجدنا منهم ما شدد عزائمنا وهو مقابلتهم لاقتراحنا بالميل إليها والمطف عليها لانهم يرتاحون الى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع نده لا كما على الاعلى على الادنى لمطابقتها لشعورهم بانهم شعب قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية اذ الامر ظاهر ان تلك الفكرة تنطوى على الاعتراف بمبدأياً باستقلال مصر ولا تطابق النظرية التى تعتبر بموجبها مصر ملكاً من الاملاك البريطانية . ولما نظروا فى الشروط التى اشترطناها فى اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بانها وان كانت شروطاً لا يقبلها الوطنيون المتطرفون لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها قائمهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة الا اذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها ويحق لبريطانيا العظمى ان تأخذ بدلا معقولا لهذا التأييد الذى لاغنى عنه لمصر . وهذا البديل انما هو الاشراف على سياسة مصر الخارجية وابقاء قوة فى ارض مصر لقضاء أغراض الامبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون ولية أمرها وحاكمة نفسها بنفسها تماماً الا فيما يختص بامتيازات

الاجانب . وأما القيود التي يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت طول الزمان اتقاها تكون أيضاً أخف مما كانت ولا ينكر بعد هذه الاعتبار أن التسوية التي اقترحناها لم تقترح حجة بمصلحة بريطانيا العظمى وحدها بل بها وبمصلحة مصر أيضاً ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لأن تكون أساساً عادلاً معقولاً ليبني عليه تعاون الامتين في المستقبل

ولا يسعنا ذكر رأي المصريين الذين ذكرناهم في هذه التسوية الا بوجه الاجمال لان المناقشات طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثر في الرأي بينهم أنفسهم عند التفصيل وقضينا وقتاً طويلاً في مجادلات مملّة لانهاية لها في معاني ألفاظ « الحماية » و « السلطة » و « الاستقلال » و « الاستقلال التام » ولكن ذلك كله لم يمنع من انعام النظر طويلاً في مواد المعاهدة التي كنا نفكر فيها والادلال على أن الاتفاق عليها غير ممكن . ويقال بالاجمال أن الاحاديث التي جرت ونحن بمصر أرتنا اننا تقدمنا كثيراً في سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين واننا انتقلنا خصوصاً من جو الى جو خير منه كثيراً لان الجفاء الذي استحوذ أخيراً على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التي دبّت في نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول . واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة

منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة .

ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن في مصر للوصول الى نتائج معينة محدودة كان ايضاً محدوداً لانه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لاننا انما انتدبنا لنشير بخير الطرق التي يجب اتباعها للوصول الى تلك الغاية والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفراداً وجموعاً انهم انما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدعون بانهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل ان اكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا ان زغلول باشا وفده هم وحدهم الذين فوض اليهم الناس عموماً تمثيل الامة المصرية أما نحن فلم نكن نسلم طبعاً بان زغلول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التي يدعونها لهم ولكننا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعاضد عن رؤية الحقيقة وهي انهم كانوا في هذه المدة أقوى قادة الرأي العام المصري وان لا أمل بان المشروع الذي يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور . وكان من الضروري في اعتبارنا كما قلنا للمصريين في أول الامر أن المعاهدة التي تفكر في عقدها مع مصر لا تمقد عقداً عرفياً فقط بل عرفياً وأديباً ايضاً اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية فهي تكون شكلاً معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف لانه يمكن

أن يقال دائماً بعد ذلك ان الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة
 في عقدها بل انها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه
 بريطانيا العظمى وانها على كل حال حكومة اتوقراطية استبدادية
 لا تمثل الشعب المصرى حقيقة فلذلك كان من الامور الجوهرية
 في مشروعنا أن لا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية
 تنوب عن الامة المصرية نيابة حقيقية فاما أن تكون الجمعية
 التشريعية الحالية التي أوقفت جلساتها منذ نشوب الحرب أو تكون
 هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل ولكن المصريين
 أولى منا نحن بأن يحكموا أى جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل
 رأى الامة وانما ينبغى على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من
 الشعب تتناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط
 عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية

وكان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكثرية
 كبيرة ان لم ينالوا الاكثرية المطلقة في مثل هذه الجمعية ولذلك
 رأينا من الحماسة في مثل هذه الحالة أن تترك الرسميات تحول دون
 مناقشتنا له اذا شاء الكلام معنا فاننا من أول الامر دعونا وجوه
 المصريين ليعطوا لنا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين وكان
 يحتمل أن زغلول باشا الذى كان حينئذ في باريس يعود الى مصر
 ليقابل لجنتنا لان المصريين الذين كانوا يحادثوننا حينئذ بذلوا الجهد

لاقتناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلى باشا في ذلك أيضاً بما له من الكلمة النافذة لانه ولو كان مستقلاً عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغول باشا وكان يروم جداً أن يجتمع به ولكن زغول باشا لم يكن يرى اذ ذاك اجابة اصدقائه الى طلبهم ومع أن الخطابات العديدة دارت بينه وبينهم في أواخر مدة اقامتنا هناك بقي في باريس ولم يغادرها في ذلك الحين ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتي :

استقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الاحوال اذ ذاك وانهزنا الفرص الكثيرة لنعرف بانفسنا حالة شعور الجمهور وقررنا رأينا في أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ولكننا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم في أمر المشروع الذي كنا تفكر فيه لاننا لو فرضنا انه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول انه يلقي في مصر التأييد الكافي الذي يسوغ قضاء الوقت في وضع تسوية على مبادئنا فيه ولهذا كان غاية ما نستطيع عمله أن رفع تقريراً عن الحالة كما وجدناها وندل على النتائج التي أوصلنا بحسبنا وتحقيقنا اليها ونبسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم الذي رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيراً من تعيين حالة مصر في المستقبل باتفاق الفريقين

أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر

(١) مناقشات مع رجال من الوفد بلندن

فادرنا مصر في الاسبوع الاول من شهر مارس وسافرنا في طرق مختلفة والتقىنا في لندن ثانية في أواسط ابريل لكتابة تقريرينا . وبعد الابتداء به بقليل وجدنا أمراً لم يكن غير منتظر تماماً فوقفنا حملنا آمليين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التي فارقنا القطر المصري ونحن مرتابون فيها وتلك النقطة هي كما أوضحنا قبلا الموقف الذي يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأي الوطنى بازاء السياسة التي كنا نحن نميل الى نفيها الحكومة البريطانية باتباعها فحدث الآن ما يمكن أن يجعلوا الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغول باشا رأساً

ففي أواخر ابريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه وكانت نصائحه لنا في مصر من أعظم النصائح قيمة فقصده زغول باشا من فوره وجعل يكلمه لكي يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا في أوائل شهر مايو أنه بحسن مساعي عدلى باشا بالاكثير رضى زغول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الاولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة واتفق في الاسبوع الثالث من مايو أن المستر (والآن السرسيل) هرست كان في باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة في لندن ولما أيقن

بزعول باشا أن لا حرج عليه في ذلك على مركزه من حيث كونه
 المحامي عن الاستقلال المصرى وصل الى لندن في ٧ يونيو ورافقه
 سبعة من أعضاء الوفد ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران :
 ودار الكلام بينهم وبين اللجنة في أوقات متعددة تتخللها
 فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ولذلك
 استمر الكلام الى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات
 الطويلة على صور وأشكال شتى فعدد منها جرى في جلسات تحضرها
 هيئة اللجنة للاجتماع بزعول باشا ورافقه بحضور عدلى باشا
 أيضاً . والنقط التى كانت تصعب المناقشة فيها في هيئة كبيرة كهذه
 كانت تحال من وقت الى آخر الى لجان فرعية مؤلفة من أفراد
 قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفوضونها عادة وزد على
 ذلك انه كثيراً ما كان الكلام يدور في الفترات التى تتخلل الجلسات
 الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين
 فيأتى بفائدة كثيرة ولا فائدة من الاسهاب في وصف الوجوه
 والكثيرة المتغيرة التى جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر
 على تبيان أوصافها العمومية

ونبتدى بذكر ما لسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات
 كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الاول الى الآخر حتى لما
 كان الاختلاف في رأى بيننا يبلغ غايته كان الجدال كان يجرى

بيننا بمزيد الصداقة ولا يخافنا الريب يوماً في أن زوارنا كانوا يرومون بكل اخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجاً من مشاكل الحال ومصاعبها ولكنهم ونحض بالذكر منهم زغلول باشا نفسه كانوا مقيدون بقيود الخطة التي اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أماني المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره مقاصد بريطانيا العظمى . فلطالما قالوا لنا المرة بعد المرة أنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم في مطابقته للعدل والإنصاف وبذلك لا يكونه لا يطابق « التوكيل » الذي أخذوه من الشعب المصري . ولم تكن نجني نفعاً من قولنا لهم أن « التوكيل » الذي يدعونه هو البيان الذي وضعوه هم أنفسهم وإن الجمهور المصري إنما قبله منهم فليس ثم ما يمنهم من تعديل سياسة هي من بنات افكارهم فكانوا يجيبوننا دائماً أنه ليس لهم سيطرة لأن يحيدوا عن المطالب التي صادقت عليها الاكثرية الكبرى من أهل بلادهم ولا كانت في الاصل قد عرضت منهم . فكان النداء الحربي الذي دوى بمصر في الثمانية عشر شهراً الماضية حجر عثرة دائماً في الطريق ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى في سياق المناقشة نجد من الصعوبة بالآ

يعرض في إلbas ذلك الاتفاق ثوباً من التعبير لا يغاير الصيغ التي
 يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت
 عليهم وقد ابتدأنا بها في سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدماً يذكر
 ولكننا وصلنا الى التناقض في شروط المعاهدة التي تتضمن الضمانات
 القليلة الجوهرية للمصالح البريطانية والاجنبية تهيب المصريون
 الموافقة عن أمر لا يمكن أن ينافي الاستقلال الذي يرمون اليه
 والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافي ذلك الاستقلال اذا فسرت
 حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الاقل يمتدحون
 به ولكنهم كانوا دائماً في وجل من أبناء وطنهم الذين لا يرون
 رأيهم فيعدونهم في مصر خائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب ذللناها تدريجياً الواحدة بعد الاخرى
 وفزنا أخيراً بوضع رسم للتسوية ارتاح اليه الفريقان بعضهم كثيراً
 وبعضهم قليلا ولم نصل الى هذه النتيجة الا بعد ما تساهلت اللجنة
 في أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمراً نعود الى ذكره بالاسهاب
 قريباً فانتنا وافقنا على طلب المصريين كنا طازمين على مقاومته في
 أول الامر وانما وافقنا عليه لعلمنا انه يرضى أهل مصر أكثر من
 كل أمر سواه فرأينا انه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثمنا لا يمد
 غالياً عاينا اذا اكتسبنا موافقة الامة المصرية الودية على المشروع

برمته . ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يعيل الى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة في الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة

أعجبتنا التسوية التي توصلنا اليها نظراً الى ما هي عليه بذاتها ولكن على شرط واحد جوهرى وهو ان زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بان يستعملوا نفوذهم لحمل اهل مصر على قبولها وبعد ذلك بان تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن ننتظر منهم أن يعدونا بنجاح مسعاهم كما اننا نحن لا نتدرا أن نقدم بان الحكومة البريطانية والامة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا والذي طالبناه منهم انما هو أن يتكفلوا بان يؤيدوا النتيجة التي وصلنا اليها نحن وايام معاً من صميم قلوبهم لانهم ان لم يفعلوا ذلك ضعف الامل في فهم التسوية حق الفهم في مصر أو في استقبالها بالترحيب والارتياح . وان لم يكن لنا نحن هذا الامل فن العبت أن نحبذ هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له انها حل للقضية المصرية لاننا نعتقد أن الشعب البريطانى يرضى أن يجود في الشروط التي يمقدها مع مصر ولكن اذا كان يقتنع بان تلك الشروط تقبل بالشكر وانها تؤول الى تحسين العلاقات تحسیناً دائماً والى التعاون بالصدق والاخلاص بينهم

ووين المصريين في المستقبل

أما زغول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا الى هذا الحد لخوفهم من أن ينكره كثيرون من أتباعهم في مصر ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتحويل في الشروط المتفق عليها وذلك بالاكثر في شكلها لكي يجعلوها أقرب الى قبول الرأي العام المصري فتساهلنا لهم بقدر ما تقتضيه الحكمة لاننا نحن أيضاً مضطرون الى مراعاة الرأي العام البريطاني كما أوضحنا لهم فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لارضاء المصريين اذا كانت موافقتنا تقضى الى رفض المشروع كله في بريطانيا العظمى فكاننا قد بلغنا والحالة هذه سداً لا منفذ له

(ب) مذكرة ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة الى حين ريثما يزور بعض اعضاء الوفد القطر المصري ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية التي تميل اللجنة الى تحبيذها والمنافع العظيمة التي تنتفعها مصر منها فاذا احسن الناس ملقاهم كما كانوا يؤملون كان ذلك توكيلاً لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . فاستصوب زغول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب

ثلاثة او اربعة من رفاقه في السفر

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة في نظر الاعضاء المصريين
لانه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن
يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم اذ لم يقابل تلك الشروط
بالرضى والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضاً لان
المناقشة التي تقع بين الجمهور في مصر على أثره تمكننا من سبر غور
الرأى العام المصرى اكثر مما تيسر لنا سبره في ماضى وأن تقارن
بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . وعليه
كتبت مذكرة حاوية بعبارة جملة أشهر خصائص التسوية التي
تحبذها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفاً . فكان وضع
هذه المذكرة خاتمة المساعي التي سعيناها لافراغ نتيجة مناقشاتنا
في قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل
الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأى العام المصرى فهذه
المذكرة التي سميت اتفاق ملنر وزغول ليست اتفاقاً كما هو ظاهر
عليها وانما هي رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها اتفاق بعد
وضعها فدفعها اللورد ملنر الى عدلى باشا الذي كان وسيطاً بين
الفرقتين وكان له نصيب عظيم في كل مفاوضاتنا وطلب منه أن
يوصلها الى زغول باشا واصحابه وكان المفهوم انهم يستعملونها
كما شاؤوا في مناقشتهم العمومية وهي مؤرخة في ١٨ اغسطس

وهذا نصها : —

ان المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت
بلندن في شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملتر
وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين زغلول باشا وأعضاء
الوفد المصرى وقد اشترك عدلى باشا في تلك المفاوضات أيضاً
وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على
أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كليهما
فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشرحوا على الحكومة البريطانية
بقبول السياسة المبينة في هذه المذكرة اذا اقتنعوا ان زغلول
باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضاً للدفاع عنها والترغب فيها
وأنهم يستعملون كل تفويض ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية
مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة السنونه المبينة في المادتين ٣ - ٤
وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحدان قلباً على تأييد الخطة
المقترحة هنا باتباعها لا يصادف نجاحاً « الامضاء » ملتر »

مذكرة

١ - لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم
تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ويجب
تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا
وأحوال الاعضاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية : —

٣ — أولاً — تمقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانته مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر انها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها بكل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية

٤ - - تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية : -

(أولاً) تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى. وتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

(ثالثاً) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما ستنبع من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر (ثالثاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً

يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التى لصندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب في استشارته فيها

(رابعاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحفانية يشتمع بحق الدخول على الوزير ويجب احاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بأدارة القضاء فيما له مساس

بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته
في أى أمر مرتبط بحفظ الامن العام

(خامساً) نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها
الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات
الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى
التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لمنع أن يطبق على الاجانب
أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد
بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون
مفعول القانون جائراً على الاجانب

صيغة أخرى لهذه المادة

نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الآن الحكومات
الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية
تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى
مصر لمنع ان ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن
موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن
لا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً جائراً
على الاجانب فى مادة فرض الضرائب أو لاتوافق مبادئ التشريع
المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات
(سادساً) نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين

بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر وينحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

(سابعاً) الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم او رغبة الحكومة المصرية في اى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش او التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتكون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو منحول لهم بمقتضى القانون الحالى

وفى حالة عدم استعمال الحق المنحول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس

٥ تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ولكن لا يعمل بها الا بعد اتمام الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية واتخاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦ يعهد الى جمعية التنظيم وضع قانون نظامى جديد لتسيير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى احكامه ويتضمن هذا النظام احكاماً تقضى بجعل الوزراء مسؤولين امام الهيئة التشريعية وتقضى ايضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

٧ تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات
 تمقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات
 وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكي
 يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان
 التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى
 يفرض الضرائب) على جميع الاجانب فى مصر

٨ تنص هذه الاتفاقات على ان تلتقل الى الحكومة البريطانية
 الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى
 نظام الامتيازات

وتشمل ايضا احكاما تقضى بما يأتى : —

(اولا) لايسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا اى دولة
 وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر
 بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون

(ثانيا) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب
 فيتمتع الاولاد الذين يولدون فى مصر لاجنبى بجنسية ابيهم
 ولايحق اعتبارهم رعايا مصريين

(ثالثا) تخول مصر موظفى قنصليات الدول الاجنبية نفس
 النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب فى انجلترا

(رابعا) المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر

في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول اما في المسائل التي ينالها اساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر المعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة او بين طرفين مثال ذلك اتفاقات تحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ريثما تمقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها

(خامساً) تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن على شرط ان تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوروبية بمصر

(سادساً) تضمن ايضاً حرية ابقاء او انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدات ايضاً على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الاسكندرية

٩ التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت

بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

١٠ تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل

هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان يخولا الى الآن للمحاكم

القنصلية الاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

١١ بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا

العظمى نصها الى الدول الاوروبية الاحنية وتمضد الطلب الذى

تقدمه مصر للدخول عضواً فى جمعية الامم

ج - سياسة المذكرة

(اولاً) تمثيل مصر فى البلدان الاجنبية

ان سياسة المذكرة التى مر ذكرها مطابقة بمجملتها للنتائج التى

توصلنا اليها قبل سفرنا من مصر بناء على الاسباب التى ابناها آتقاً

ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه

صيرتنا مستعدين للذهاب الى ابعدها واهم نقطة حملتنا حججهم على

تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهوراً عظيماً وهى حق مصر

فى تعيين ممثلها فى البلدان الاجنبية فقد كنا ولا نزال نرى من

المبادئ الاساسية ان تكون علاقات مصر الخارجية تحت ادارة

بريطانيا العظمى بوجه العموم • وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم

قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت

ميوهم شديدة الى الحركة الوطنية • وواضح انه لا يمكن ان ينتظر

من بريطانيا العظمى ان تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الاخطار اذا تركت مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية او غير مطابقة لها وهذه اولية لم ينازعنا فيها احد من المصريين الذين كنا نناقشهم بل كلهم كانوا مستعدين انهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن ان تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى في ارتباك ولم يقع بيننا وبينهم خلاف في الرأي في هذه النقطة عند المناقشة ويظهر لنا ان عبارات المذكورة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على ان الاتفاق عليها كان تاماً بيننا وانما قلنا انها تدل عليها دلالة كافية لانه لا يجب ان يبرح من البال سواء كان في هذه النقطة او في غيرها انما لما كنا نضع المذكورة لم نكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والافكار التي تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق في المعاهدة التي يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك

فالمسألة الحقيقية التي كانت موضوع الاخذ والعطاء لم تكن « هل يجب ان تكون مصر حرة في اختيار سياسة اجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى » اذ لا خلاف في ان موافقتنا على هذه المسألة ضرب من المحال انما كانت هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة ان تبي إدارة جميع علاقاتها الخارجية في ايدي بريطانية

فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فيها وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين . وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد فالتساع نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن الى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً فى غرب أوروبا والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها الى حماية رسمية فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الافراد المصريين خارج بلادهم تقلت أعباء ذلك جداً عليهم ولذلك رأينا من بادى الامر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب

ولكن الذى كنا نقصده فى الاصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لا سياسية فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع فان المصريين أجمعوا على ان انكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحاطة ويحمل ابناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا تفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن انهم مصيبون فيما يقولون لاننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين

جميعهم والسلطان ووزراؤه في جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا في الخارج مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الاخرى وكانوا كلهم ممتعضين من الغائنا منصب وزير الخارجية المصري عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها الى المعتمد السامي البريطاني وكذلك كانوا كلهم يرجون انه متى آن الاوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى في وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر في البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا وكانوا يرجون على هذا المبدأ ايضا بعد زوال السيادة العثمانية ان الذين ترسلهم مصر الى البلدان الاجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التي تكون لممثلى الدول الاجنبية في مصر

فلذلك لم يخامرنا ريب في أن اعضاء الوفد المصري كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم في هذه المسألة وكانوا يقولون لنا قولاً صريحاً بأننا اذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل يتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل وأما اذا اعترفنا بها لمصر أو أرضينا المصريين ارضاء تاماً بمرأنا عزة نفهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين لم أنتم خائفون فقد اعترفتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة فيها في البلدان الاجنبية يحسن المصريون رعايتها اكثر مما يحسنه

غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح لانهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر في الخارج يكون قليلا جداً لان مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم الا في بلدان قليلة ولا يسعها أن تقوم بنفقات كثيرين منهم ايضاً ففي سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها وكفى بذلك دليلاً على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين

فلم يسعنا الا الشعور بقوة هذه الحجج الوجيهة ومع ذلك فالامر واضح وقد قلناه لهم وأكدناه على مسامعهم وهو انه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو في قليل من عواصم أوروبا ووجد ممثلون سياسيون من الاجانب في مصر اتسح بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة لان قلة وجود اعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يفرهم بتعدى حدود وظائفهم حتى لا يقال انهم لا يجدون شغلا يشغلهم ولكن رجال الوفد لم يسلّموا بأنه يخشى من حدوث أمر كهذا بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمرکز الذي ثالثه مصر بعد المعاهدة فيكونون آخرون من يوافق على دسائس يمكن أن تفتح للاجانب

سبيل الدخول في شؤون بلادهم بالقاء الشرأ ولا يبنهم وبين بريطانيا العظمى وان أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو ان المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على محالفة يعترف فيها بحالتهم القومية وكرامتهم الوطنية

هذه هي الادلة والبراهين التي حملتنا على اعادة النظر في مركزنا لآزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا لو قد صرنا بأن تساهلنا في هذا الامر قد ياتي الرعب المقلق في دوائر الرأي العام البريطاني ويخشى انه يمنع الشعب البريطاني من قبول الاتفاق برمته واذا بنينا حكمنا على مائفاً عنه من الانتقاد والاقوال الدالة على عدم الرضى عنه في دوائر كثيرة اتضح اننا أصبنا ولم نخطئ في توقعنا له المعارضة الشديدة ومع ذلك فنحن لانزال نرى أن كافة الحجج الراجحة هي في جانبه بلا مشاحة لانه مادام الجفاء والخلاف ضارين أطنابهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا في البلدان الاجنبية فالجمعيات التي أنشئت لنشر الدعوة ضد انكسار تنشرها بجد واجتهاد منذ اعوام في سويسرا وفرنسا وايطاليا والمانيا ولا علاج لذلك الا باعادة علاقات الوداد ونحن نعد السياسة التي أوضحناها هنا كفيلة بذلك فاذا تمت لنا هذه النتيجة في اعطاء الصفة السياسية لممثل مصر في الخارج نافع لنا لاحالة لانه اذا بقى قوم من المصريين غير راضين

بالمصالحة وبقوا مصرين على ادامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر
اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسموا في كبح جماحهم وابقائهم
عند حدم اذ لا يسع معتمداً مصرياً الا الاعراض في كل عمل
يعمله أبناء وطنه ضد خليفة مصر وذمه والنفور منه وإلا قصر
في الواجب عليه وتمرض للعزل عن منصبه

ثانياً — الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الالهمية العظمى التي يعلقها رجال الوفد على مسألة
« حالتهم القومية » أتم الظهور لما شرعنا نبحث في مصلحة بريطانيا
العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية
فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى
كانت حليفتها — قاعدة في أرضها من غير أن يقدم ذلك بمرّة
نفسها أى انها تعطىها « مكاناً منيعاً لاسلحتها » أو « نقطة ارتكاز »
في سلسلة استحكاماتها الإمبراطورية التي تربط الشرق بالغرب ولم
يأبوا أن بريطانيا العظمى تستلم زمام الموارد المصرية كلها أيام
الحرب وخصوصاً كل وسائل المواصلات والسكك الحديدية وميادين
الطيران الخ لإدارة الاعمال الحربية بل رحبوا بهذا الحكم لانه
يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين بدليل أن مصر
تعطى شيئاً بدلاً مما تأخذه فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد في
معاهدة المحافاة التي تعقد بينها وبين مصر بأن تدافع عن مصر

فكذلك مصر يجب غلبها عدلاً وانصافاً أن تفعل شيئاً لمساعدة
الامبراطورية البريطانية اذا دخلت بريطانيا العظمى في حرب ولو
لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة

وأصعب من هذه المسألة مسألة ابقاء قوة عسكرية بريطانية
بمصر أيام السلم وفيها ايضاً لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر
ماهتموا بصفتها ببقاؤها في مصر سائغ عندهم مادامت تعتبر قوة
يقصد بها قضاء غرض خارجي وهو الدفاع عن الامبراطورية
البريطانية لا (جيش احتلال) ولا (قوة لحفظ النظام) في مصر
اذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ولم يفتحوا
مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافيهم بان مقدارها
يتوقف على الاحوال الخارجية وانه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع
الامبراطوري، وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة اذا
كانت مصر في خطر بل كان كل همهم أن تلك القوة لا تعد حامية
لمصر بوجه من الوجوه لان المحافظة على النظام الداخلي من شؤون
المصريين انفسهم

ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيداً لحوافى ان يكون معسكر
تلك القوة على ضفة قنال السويس وفضلوا ان تكون تلك الضفة
الشرقية وليكن لم يكن في امكاننا أن نوافقهم على ذلك لان
وجود جنود بريطانية في « منطقة القنال » المحايدة يمكن أن

يلقي المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك التركة الدولية إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية فاحتلاله جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالاً دائماً قد يعد خرقاً لذلك الحياد وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال السويس بل أن الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك كثيراً. أن مصر تقرب شيئاً فشيئاً من أن تصبح «عقد ارتباط» كل تلك المواصلات برية كانت أوجوية أو بحرية فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها في منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ما تم التسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل في المفاوضات التي تجري لعقد المعاهدة المنوية ثالثاً — الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة في مركز الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية وهذه المسألة عظيمة الشأن جداً من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها في مصر فنظام الإدارة الداخلية الحالي برمته يقي الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر في بر مصر فإذا أبعد العنصر البريطاني عن الحكومة جالاً

خيف من تقوض أركانها وخراب بنيانها بل إن التسرع في تخفيض
عدده يخشى أن يؤثر في متانة ذلك البناء ويمطل حسن إدارة أعمال
الحكومة كثيراً

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بمخرج الموظفين
البريطانيين منها إلى سوء الإدارة الذي اتقناها منه وإن جميع
الشعور والمساوئ القديمة تعود إلى ما كانت عليه لأن عدد
المصريين الذين صاروا أكفأ علماء وأخلاقاً للاشتراك في أعمال
الحكومة على مبادئ التمدن ازداد ازدياداً عظيماً في عهد الاحتلال
واعتاد المصريون جميعهم من اعلام إلى أدنام أن تكون أعمال
حكومتهم وإدارتها حسنة الانتظام مادية صادقة فلا يصبرون
عليها إذا عادت إلى مساوئ العهد الماضي تماماً . ولكن مع هذا
كله لا يخلوا الأمر من خطر على البناء الجديد أن يتداعى بنيانه إذا
ابعد الذين بنوه ولا يزالون عماده دفعة واحدة عنه

فمن الطبيعي والحالة هذه أن ينظر بعين الهم والقلق لأول
وهلة إلى الاقتراح الذي فحواه أن تترك الحكومة المصرية المحضنة
وشأنها مطلقة الحرية في استبقاء من تبقيه وفي اخراج من تخرجه
من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب ولكنها
إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التي يمكن العمل بها وبحسنا فيها
يهدوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيراً لأن من يظن أن وزارة

من الوزارات المصرية تقدم يوماً على اخراج جميع الموظفين الاجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية في ذلك وحسبنا. تصور الحالة التي تبنت فيها تلك الوزارة بعد ما تقدم فجأة أعظم مستشاريها اختباراً وأكثرهم تحملاً للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها تفوراً شديداً وانقلابهم عليها بعد انهيار نظام ادارتها حتى تحكم بانه مامن عاقل يلقي بنفسه عمداً في بحر هذه المصائب والمحن ثم ان الامر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه ايضاً أن يحسب حساب سخط الاجانب وخوفهم فان الجاليات الاجنبية الكبيرة الغنية التي يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها تقوم عليه حالا قومة واحدة لانها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين في الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفاهيها . ولا ينتظر أن المعتمد السامي أو أى لقب آخر يلقب به في المستقبل لا تكون له كلمة يقولها بهذا الشأن . نعم انه لا يكون له حق الامر والنهي على الحكومة المصرية ولكنه معتمد خليفة مصر وأسمى الاجانب مقاماً في مصر وحامي مصالح الاجانب فيها . فلهذه الاعتبارات يكون لکلمته شأن عظيم ويهم كل وزير مصرى أن يكون على صفاء واتفاق معه . فالملوثات التي من شأنها منع الوزراء المضربين عن الافراط والتفريط في استمالتهم حتى الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جداً .

هذا ناهيك ان سرورهم العظيم بعلمهم ان ذلك الحق هو حقهم وان الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لئلا يروهم وينهزمون يزيد رغبتهم في الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها

اذ ما من مصرى قائل يتمنى بجد أن يستغنى عن مساعدة الاجنبى لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن الى زمان طويل . لكن المصريين عامة يعتقدون — وهم مصيبون في اعتقادهم — أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد احياناً وخصوصاً في السنين الاخيرة وهم معتمدون بهذا المبدأ وهو انه لا يجوز تعيين بريطاني او أجنبي آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم . فهم يتطلعون الى الزمان الذي يعين فيه رجال من أبناء وطنهم في وظائف الحكومة كلها أو جلها ويشعرون أن التقدم في هذه الجهة كان ابطأ مما يجب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضوع احترامهم وكثير مام . وكذلك يابون أن يمنعوا من استخدام غيرهم من المضارعين لهم في كفاءتهم في حكومة بلادهم في المستقبل (*)

(*) بذلنا جهداً كثيراً لنعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الاجانب في الحكومة المصرية فاعدت لنا مصلحة الاحصاء كشوفاً تبين كيفية توزيع جميع الوظائف في ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠

وطلبنا من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بالنسبة لبعضها إلى

إلى بعض في سني ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ .

أما كشوف مصلحة الاحصاء فقد قسمت الوظائف إلى وظائف

ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كعقودات)

وظائف ماهياتها شهرية وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الثلاثة

ظهورات) أما القسمان الآخران فالمستخدمين ٩٨٥ في المائة منها

مصريون ولذلك تكون المراجعة فيها غير زائدة

وأن الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين

من العام النظر فيها أن حالها تختلف عما تقدم لأننا إذا ضربنا

صنفًا عن مناصب الوزراء السبعة وموظفي الديوان السلطاني

ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الاوقاف — وهذه

وظائفها كلها بيد المصريين وخدم ماعدا واحدة أو اثنين منها

فالمصريون يتقلدون ٨٦ في المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ في

المائة من الرواتب وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ في المائة من

الوظائف ويقبضون ١٩ في المائة من الرواتب . وغير المصريين

والبريطانيين يتقلدون ٨ في المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ في

المائة من الرواتب . وفي بعض الرسوم الاحصائية التي رسمت

لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت

الوظائف إلى ست درجات الثلاث الأولى منها تختلف رواتبها من

ادنى راتب الى ٧٩٩ جنيه مصرى فى السنة وتسمى الوظائف الصغيرة والثلاث الاخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ ج. م. الى ٢٩٩٩ ج. م. فى السنة

فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثي ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج. م. الى ٤٩٩ ج. م. وينحط نصيبهم الى اكثر من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ ج. م. الى ٧٩٩ ج. م. والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحا فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع. نعم ان نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ ج. م. الى ١٤٩٩ ج. م. ولكن ذلك راجع الى وزارتي الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون اما وزارات المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلدها المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و٣٢ غيرهم وراتب كل منها اكثر من ٨٠٠ ج. م. نعم ان فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها فى الوقت الحاضر ولكن اذا كان المصريون سيعيرون مسؤولين عن ادارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدبير احسن من التدابير الحالية لتدريبهم واعدادهم لتقلد اعمال هذه الوظائف الكبيرة

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى فقد يمكن أن الموظفين
البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركوا الخدمة جملة من تلقاء
أنفسهم خوفاً من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة
فيكون ذلك مصيبة عظيمة ولكن نستبعد جداً أنهم يخرجون
من الخدمة على هذا المنوال أولاً لأن مصالح مصرية كثيرة مثل
مصلحة الموائع والسكة الحديد والجمارك ومثل الأشغال العمومية
ونحوها تستخدم عدداً كبيراً من الإنكليز وغيرهم من الأوروبيين
في وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة
لها فهؤلاء الموظفون الأجانب لا يشعرون بأن تغيير حالة مصر
السياسية أثر في مركزهم وإنما الذين يخافون من هذا التغيير هم

أما الجداول التي يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش

والوظائف ذات العقود في سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠

فأرقامها تقريبية فقط لأن تقييدها في السجلات غير كامل ولكنها

كافية لإدراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الأجمال فقد

زاد عدد العنصر المصري في مجموع الوظائف من ٤٥٤ في المئة سنة

١٩٠٥ إلى ٥٠٥ في المئة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده في الوظائف

الكبيرة نقص من ٢٧ و ٢٨ في المئة سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣ و ١ في المئة

سنة ١٩٢٠ وزاد نصيب البريطانيين في قسم تلك الوظائف عينا

من ٤٢ و ٢ في المئة إلى ٥٩ و ٣ في المئة من المجموع كله

الذين يتقلدون مناصب ادارية محضة ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لانهم يسألون أنفسهم قائلين ترى هل يؤيدنا الوزراء المصريون الآن في استعمانا لسلطاننا . وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم في سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة (المحسوية) وترقية الذين يستحقون الترقى لا الذين نوحى بترقيتهم وأن ننجح في ذلك باستمرارنا عليه . فمثل هذا الخوف طبيعي وقد يحمل بعضاً من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم في المستقبل لانهم لا يكونون مثل أولئك الاوروبيين القلائل الذين كانوا في خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والاهوال في سبيل اصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق الى مصر اصلاح . ومع انهم كانوا في احوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا تقوذاً ووجهة ولم يعاملوا بغير التجارة والاكرام . أما الموظفون البريطانيون الذين يتقون في مصر اليوم فانهم يكونون في بلاد اختمرت بالتأثيرات الاوروبية وتعودت الجرى على اساليب الحكم البريطاني ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصرى يزيل مانعاً عظيماً يحول الآن دون تقمعهم للبلاد وذلك لانه اذا لم يوقف استياء المصريين وتضرعهم من جلب الموظفين الاجانب عند حد خيف انهما يؤكيدان الى

قطع كل تعاون حيي بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهم ليس
الاشخاص بل النظام اذ من السهل اثاره العداوة الآن عليهم بحجة
كونهم يجلبون الى مصر رغم أنها ويجعلون فيها عمالاً للسود
الاجنبي وعلامة عليه . فاسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا
يعدون آلات بيد حكومة اجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في
محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الكفاء فيها . والدليل
على ذلك ان الموظفين البريطانيين في الادارة والضباط البريطانيين
في الجيش غير مكروهين شخصياً بل ان اكثرهم محترمون
ومحبوبون ايضاً عند شعب يعترف حالا بالكفاءة لاربابها ولا سيما
اذا اقرنت باللفظ والكياسة فاذا تأمل الانكليز الموظفون في
الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأفوا ومامن شيء يوجب
العجلة فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون في وظائفهم ومامن خدمة
يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهي انشاء شركة حبية بين
بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى ينجحوا في أنظمة
الحكم الذاتي

ولكن وان يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من
الاجانب جملة وبسرعة أمراً غير منتظر فانه يحسن مع ذلك تدبير
أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمتهم أو
الذين يرومونهم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ

النظام الجديد فهو لا يجب أن يعاملوا بالانصاف وسخاء اذ لا شئ يكدر صفو العلاقات بين الانكايذ والمصريين في المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم فيجب في كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون الحالي يعطى الموظفون المصريون اذا أحتالهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشاً طيباً مناسباً لطول مدة خدمتهم وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ولكن يلزم مراعاة لتغيير الاحوال أن يوضع تدبير خصوصى للمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم في الخدمة قضاء مبرماً وكذلك الذين يتروكون الخدمة من تلقاء أنفسهم في النظام الجديد يعاملون معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . والمعتاد الآن انه اذا اراد موظف الاستمفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على مانحن بصدده بعد تغيير شروط الخدمة تغيراً جوهرياً بل يجب أن يترك للموظف حق الخيار بين البقاء في الخدمة أو تركها في النظام الجديد فاذا اختار التترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة الزاماً

رابعاً — التحفظات لحماية الاجانب

تستثنى المذكرة في البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ شيئين من المبدأ العام القاضي بأن تكون الحكومة المصرية في المستقبل حرة في تعيين الوظائف التي توكل غير المصريين فيها وهما على ما في الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالي وموظف في وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون في ماله مساس بالاجانب « بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك » ورب قائل يقول بعد الذي تقدم ذكره بهذا الشأن وما الذي أوجب استثناء هذين الامرين فالجواب على ذلك ان المسؤوليات الخصوصية التي تلتقي على طاق برطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الاجانب . فالامران اللذان يهتمان الدول الاجنبية التي يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الاجنبية هما اقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضاً في كل رؤوس الاموال والمشروعات الاجنبية في البلاد وسلامة ارواح الاجانب وأملاكهم فلضمان هذين الامرين لا تكفي الدول بكل تأكيدهن اللحاح طالبة ابقاء بعض المراقبة الاجنبية وقد رضيت أن تتولى برطانيا العظمى تلك المراقبة . فاذا كفت برطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها الى دولة أخرى غيرها أو الى فريق من الدول لتحل في ذلك محلها ومن المبادئ الاساسية التي تبنى التسوية المتوية عليها ان كل

سلطة تلزم لضمان مصالح الاجانب في مصر ولحمل الحكومات
الاجنبية على الاطمئنان والايقان بان حقوق رعاياها تحترم وهذا
هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكبارين
المشار اليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لان الواجب على
أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها والواجب على الآخر
مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالاجانب وقد وصفت
وظيفتهما وصفاً إجمالياً في المذكرة وسيحدد مدى اختصاصهما
تجديداً دقيقاً عند تحرير المعاهدة لاننا اكتبنا هنا أيضاً بالاتفاق
مبدئياً وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية :

وهذا يصدق أيضاً على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث
خول المعتمد البريطاني في بعض الاحوال حق منع تطبيق القوانين
المصرية على الاجانب وقد كثرت المناقشة في ذلك وبذل رجال
الوفد جهدهم لكي يمنعوا هذا الحق من أن يتحول الى حق منع
عام في التشريع المصري وهذا ما لم نكن نريده ولكن صعب
علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعييناً مدققاً ولهذا
أثبتنا لذلك صيغتين في المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكننا
اذا جردناها من غواشيها الفنية والاصطلاحية بقى هنا ما يأتي :
وهو أن الحكومة المصرية تجدد نفسها كيفما التفتت مكتوبة
البيدين لا تستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات

الامتيازات في بلادها بلا مصادقة منهم وان تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهم أحياناً في تلك المصادقة. وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترى دائماً الى تنقيص القيود التي تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضاً هو جزء من المشروع المنوي في المذكرة ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب ازالة القيود بالكلية . وهي مادامت لا غنى عن وجود من يكون له حق استمائها . وهذا الحق الذي يقصد به ضمان مصالح جميع الاجانب المشروعة تمنحه مصر على ما في المشروع الذي تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هي بريطانيا العظمى

(د) — السودان

ان المشروع الذي تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان — البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر في اوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً في الاتفاق الانكليزي المصري المبرم في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (*) وليست كحالة مصر التي لا تزال غير معينة . فلهذه

(*) — ان هذا الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه « يحق » لبريطانيا العظمى « بحق الفتوح » « أن تشارك في تمير السودان وادارته وترقيته » وقد أضطط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على السودان

الاسباب أخرجنا السودان حمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه ولكن منعاً للخطأ وسوء الفهم بمصر في غاية مناقشاتنا ومداها دفع اللورد ملتر الكتاب التالى الى عدلى باشا يكن لما أرسل اليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس ١٩٢٠

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى انه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنامرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكنى أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل انه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم تتناقض فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة

وأخرجت البلاد نهائياً من الدائرة التى يسرى عليها نظام الامتيازات ولذلك نص فى هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة « لا يسرى الى اى جهة من جهات السودان او يعترف به فيها » وان لا يقيم قناصل الاجانب فى البلاد بلا رضى الحكومة البريطانية . اما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها الى شخص « الحاكم العام » الذى يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديوى مصر والذى يكون لمشوراته قوة القانون

الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما
ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف
عن وجه البحث في الآخر

ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة
على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لاي تغيير
يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع
لطاق تقدم السودان وترقيته على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة
على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في
ايراد الماء الذي يصل اليها ماراً في السودان ونحن نأمنون أن
نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية
ذلك الايزاد لحاجاتها الحالية والمستقبلية

الامضاء « ملتر »

العنوان : (حضرة صاحب المعالي عدلى باشا يكن)

ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالايجاز الاسباب التي نرى
أنها تقضي باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد
تسوية المسألة المصرية عليها ونشير في الوقت عينه الى الخطة العامة
التي يلوح لنا أنها أصح من سواها لسد حاجات السودان الحالية
نقول : —

أن الاكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة الى

سواها وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود وفي كل من هذين الجنسيتين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين والاسلام أخذ في الانتشار في السودان حتى بين الاجناس غير العربية من أهله وهذه المؤثرات تطف ما بين أهالي البلدين من التضاد والتنازع ولكنها تقوى عليه بعد ما زادت تذكّار بسوء الحكم المصري الماضي قوة وشدة

أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان الماضي فكانت دائماً روابط واهية فان الفاتحين المصريين اجتاحتها أقساماً من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعاً حقيقياً ولا أدغمته فيها وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعاني وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على البلدين معاً وانتهى أمره بفتنة المهدي التي قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب في أوائل العقد الثاني من ذلك القرن ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة أكثر من عشر سنوات الا في مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات اتفقت عليها أموالاً طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت

عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة واسلمت الايدي البريطانية
 زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية
 البلاد بقيادة قواد بريطانيين في سني ١٨٩٦ — ١٨٩٨ وبات
 السودان تحت الحماية البريطانية المصرية في سنة ١٨٩٩ لان الحاكم
 العام وان كان يعينه سلطان (وسابقاً خديوي) مصر فالحكومة
 البريطانية هي التي ترشحه وكل مديري المديرات وكبار الموظفين
 هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدياً تحت
 رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لانا اذا حسبنا حساب كل
 ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهي ادخال المبادي الاولى
 لحكومة منظمة ممتدة الى بلاد أهلها لا يزالون في أول عهد
 السذاجة حكماً أن النجاح العظيم الذي نجحته بلاد السودان في
 المدة الطويلة التي كان فيها السررجند ونجت حاكماً عاماً عليها يعد
 أعجب صفحة في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب المتأخرة ..
 أما الحكومة الحالية فقبولة ومحبوقة عند أهل السودان والسلام .
 والتقدم بخيمان على تلك البلاد الا فيما ندر

غير أنه وان تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما
 عن الآخر وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين فلمصر مع
 ذلك مصلحة عظيمة جداً في السودان وهي ان النيل الذي يتوقف
 عليه وجود مصر وكيانها يجري مسافة مئات من الاميال في بلاد

السودان فمن أهم الامور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من اصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وتصير قابلة للزراعة اذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التى يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم الى ماء اكثر لأجل تقدمهم وقد يفضى ذلك الى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ولكن الامل وطيد انه اذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لرى كل الاطيان التى يمكن ان تحتاج الى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة باعظم مكان من الاهمية والقضايا التى تنطوى تحت ذلك فنية كانت أو غير فنية صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الاولى وأيضاً من رجال يتوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الامر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالتسوية ولتجاوز مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد

السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها . يحق لها أن تكون كذلك أيضاً ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الامر ويكفيها لقضاء اغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر

والضرورة تقتضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ولكن لا يستحسن ان يخصص الحكم كله في حكومة مركزية بل الواجب التواء مقاليد ادارته بقدر الامكان الى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع ازجائه واختلاف طباع اهله واخلاقهم فالحكومة البيروقراطية المركزية لاتلائم السودان على الاطلاق وانما تلائمة اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث استطاع لقضاء الاعمال الادارية البسيطة التي تحتاج البلاد في الحالة التي هي عليها من التقدم لان ذلك يقلل نفقاتها ويزيد في كفاءة رجالها وحسن ادارتها والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلائل العدد في جنب الذين يوثق بهم من مصر وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السودان ولكن هذه الصعوبة ستزول كلما تقدم التعليم في السودان وزاد عدد الذين

يصيرون كفاً من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلى الى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذي ارتكب في مصر بادخال نظام اليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الاعمال الكتابية والوظائف الادارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم الى الاستخدام في الحكومة . فليس في السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى في السودانيون القابلية والميل الى الاعمال الاخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة اذ حاجة تلك البلاد الآن هي الى الترقى المادى وفى وسعها الاستغناء عن نظام ادارى على غاية من الاتقان

ان القواعد العسكرية التى لاتزال تستخدم فى السودان كبيرة جداً . نعم ان وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازماً لاتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها ولكننا نرى ان الزمان قد حان لاعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على طاق مصر من ابقائها هناك . ثم ان وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لاتزالان مجتمعتين فى شخص واحد وكانت الاسباب التى تقتضى ذلك وجهة فى الماضى ولكن لايمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائماً ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند سنوح أول فرصة

ويقال بالاجمال ان الغرض الذى ترمي اليه السياسة البريطانية يجب أن يكون اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل. فلمصر حق لاينازع فيه فى الحصول على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى ايراد الماء يتيسر للبراءة الهندسية أن تأتى بها فاذا صرحت بريطانيا المعظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق وانها طاقدة النية على المحافظة عليه فى كل حال من الاحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستعوز عليهم من هذا القبيل ورأينا أن هذا التصريح يبنى بالغرض المقصود اذا تم فى الوقت الحاضر

هـ - زيارة اعضاء من الوفد لمصر

وبعد انتهاء المناقشات التى اسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس. سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلى باشا ايضا من لندن الى باريس. ثم سافر فى الحال اربعة من أعضاء الوفد (ومحمد باشا محمود واحمد لطفي بك السيد وعبد اللطيف بك المكباتى وعلى بك ماهر) الى مصر طبقاً لما تم الاتفاق عليه لكي يحصلوا من مواطنهم على تأييد للمشروع المبين فى المذكرة. وكانت خلاصة

المذكورة قد وصلت الى الجرائد مع هفوات قليلة في تفصيلها فوبلت
في مصر بعبارات الرضى والاستحسان

وحوالى ذلك الحين نشر في مصر منشور طويل من زغلول باشا
قوه فيه بصفة الوفد النيابية التى يمثل فيها الآن وبما لقيه من
تأييدها وأشار الى المساعى التى بذلها الوفد لمرض القضية المصرية
على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعيًا أنهم اكتسبوا شيئًا
كثيراً من الميل والعطف فى البلاد الاجنبية . ثم استطرد الى
ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الاصرار
على بقاء الحماية وما جرى بمد ذلك حتى أفضى الامر الى زيارة
الوفد المصرى للندن والمناقشات التى جرت فيها وأعلن فى الختام
أن الاقتراحات التى نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الامة
على يد رسل منتدبين لذلك فاذا قوبل المشروع بالاستحسان عين
ممثلون للمفاوضة فى عقد معاهدة على القاعدة المقترحة

وتخلو هذا المنشور من الجزم يظهر انه أضف الحماسة التى
استقبلت بها لجنة الوفد المركزية فى القاهرة اعلان التسوية فى
بادئ الامر ولكن لما وصل الرسل الاربعة الى الاسكندرية فى
٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابهاج والترحيب وأفمش وصولهم
التفاؤل فى النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية
الى زغلول باشا أعربت فيها عن « ثقة البلاد كلها » بالوفد وعن

الحماسة الغالبة على الجمهور وظهر في ذلك الوقت دلائل الفتور في الجذب والدفع اللذين اعتبرا علاقات البريطانيين والمصريين مدة من الزمان ولاحت تباشير المصالحة في كل مكان

صحيح ان الحزب الوطني وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة في أول الامر وقال الناقدون ان الاستقلال المنوي لمصر ليس استقلا لا حقيقيا واحتجوا خصوصا لعدم ادخال السودان في المشروع وقام في مقدمة المعارضين أربعة من أمراء البيت الخديوي الذين وقعوا المنشور المذكور فاتهمزوا الفرصة ونشروا في الجرائد في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحاً بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيراً يذكر ولما رأى أولئك الامراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعاً حسناً عند الناس عموماً تداركوا الامر بأن نشروا كلاماً يعنفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلاً

ولم يتصل رسل الوفد الاربعة بالعالم السياسي في مصر مطلقاً ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا في عملهم كاملي الحرية مطلتي الحركة . أما الخطة التي جروا عليها فكانت أنهم يدعون اليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين لقومهم لكي يجتمعوا معاً ويتناقشوا في التسوية المقترحة فإذا طادت هذه

الجماعات من عندهم أبلغت الامر الى جماعات أخرى في الاقاليم
 فترد على الرسل الاربعة قرارات الموافقة والانضمام الى القابليين
 بحيث لم يمض اسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن
 أكثرية جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة
 المفاوضات التي عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة
 بهذا الاستحسان العام شهادة الباقين من أعضاء الجمعية التشريعية
 في اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد في ١٦ سبتمبر وكان عددهم
 تسعة وأربعين عضوا فقرروا قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على
 الاقتراحات وامتنع اثنان من اعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط
 فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسها الى الاجتماع
 فكتبتا يهربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد
 المشروع سبعة وأربعون عضوا من الواحد والخمسين عضوا
 الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية

وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض
 النقاط الخصوصية في المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد الى
 لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقاط وأهم هذه
 النقاط رغبة الناس اجماعاً في الحصول على دليل قاطع على إلغاء
 الحماية عند عقد معاهدة المحالفة

و — المقابلات الاخيرة مع الوفد المصرى فى لندن

وعاد الرسل الاربعة من مصر الى باريس فى أوائل اكتوبر وانضموا الى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا فى أوروبا وفى آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه عدلى باشا الى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الاربعة ما رأوه وخبروه فى مصر . وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك وقد ظهر من أقوال الرسل التى جاءت مؤيدة للاخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأى المصرى قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان وأن المساعى الكبيرة التى بذلت فى أول الامر لاثارة المعارضة انتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يقولوا أن يرسخوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلومهم وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكى يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هذا القبيل تضييق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية وإعمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لإجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات وأهم من ذلك إلغاء الحماية

رسمياً وأوردوا قطعاً أخرى أقل أهمية من ذلك فأتضح لنا أنه إذا أعدنا النظر في هذه الأمور كلها اضطررنا الى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال ضرب من العبث ولا سيما بعد ما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائياً على كل حال . وإن كل ما يسعنا عمله هو أن نعهد الطريق للمفاوضات الرسمية التي تدور فيما بعد إذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التي تناقشنا فيها قبولاً عند الرأي البريطاني والمصري . أما النقط التي قدمت للآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية هي وغيرها من النقط التي لا بد من ان تعرض للبحث من الطرفين فحاولتنا ان نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيراً من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات وقد يضر ضرراً كبيراً في نجاح سيرها أيضاً

وقد خلص اللورد ملبر رأى اللجنة في بيان تلاه في الجلسة الثانية إلى حضرها الوفد في ٩ نوفمبر وهو كما يأتي : —

رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجالاً للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل

ويظهر من الاخبار التي طاد بها الدنيا السادة الذين رجعوا من مصر أخيراً أنها تدل على أن هناك جمهوراً كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المبينة في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا أن في المذكرة تقطاً يرغبون تعديلها وأنهم يرغبون أيضاً في إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط واني في غنى عن الاسهاب في الكلام على هذه النقط اليوم لان أعضاء اللجنة يجمعون رأياً على أن لا فائدة من المناقشة في التفاصيل الآن والمذكورة لم تدع أنها تتضمن غير تبليان المبادئ العامة التي يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق اذا قر القرار عليه الا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائماً . وفي تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التي قدمتموها على أثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التي يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضاً أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين في المذكرة التي تحتاج في حالتها الحاضرة الى توضيح واتقان قبلما نحول الى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لانكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الاجدر بنا أن نجتنب الآن ابداء أى رأى في النقط

الجديدة التي عرضتموها أخيراً منع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض بل لا بد من الوصول إليه حينها تدور المفاوضات القانونية

والامر الذي يهمننا الآن بعد ان بلغنا ما بلغناه هو التأثير في الرأي العام هنا وفي مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسناها نحن وأتم . وأعظم من ذلك كله أن نفرس وتقوى بكل وسيلة ممكنة أوأصر الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت محادثاتنا هنا على ايجادها والتي يجب تعميمها بين الفريقين اذا شئنا أن تفضى مساعيها الى الغاية المطلوبة فان ذلك كله أهم جداً من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فاننا نأمل ان تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بانجازه بأسرع ما يمكن يؤدي الى هذه الغاية . ومما يماثل ذلك في الاهمية أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعرف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القبيل حتى الآن ولكن من اليبين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن في مصر أناساً كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الاسباب فهم يرايون في نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى وأنكم تهديدكم سوء الظن

وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن في النفوس بدلهما تعلمون مالا
يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول الى التسوية التي نرغب فيها
كلنا أشد الرغبة »

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد
الرغبة كما نحن شديدو الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن
مساعيه في هذا السبيل تضعف جداً اذا لم يستطع أن يعيد المصريين
شيئاً من جهة التحفظات المطلوبة وبالاخص اذا كان غير قادر أن
يقول للمصريين ان بريطانيا النظمي الغت الحماية نهائياً . وقد
اعاد القول الاخير مراراً وكرر هذه الآراء في رسالة بعث بها
الى اللورد ملتر

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادرا نكلترا بعدها
ولا بد لنا من القول ان مناقشاتنا كانت دائماً على غاية المودة
من البداية الى النهاية ومع اننا افرقنا من غير ان نصل الى اتفاق
نهائي بل بقي كل فريق متمسكاً برأيه فقد استنتجنا ان شروط
الاتفاق المنوي وقعت وقماً حسناً جداً في مصر سواء قبلت
تحتفظات أو بغير تحفظات . وأن أكثر اعضاء الوفد ان لم يكونوا
كلهم كانوا شديدي الثقة بأننا تقابل من مواطنهم بالقبول التام
اخيراً شديدي الرغبة في تحقيق ذلك

خلاصة عامة

نظراً الى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتركيب والى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة مع بذلنا الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست ببحرانية منه زوم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطأ التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا الى نتائجنا فنقول.

لما وصلنا الى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها وكانت الفتنة قد وقعت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر مظهر العنف والخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة نهال من كل مكان « بالاستقلال التام » مبتدئاً بالفناء الحماية التى كانوا يقولون انها تتضمن ابادة الجنسية المصرية ولكي يسوغ ألصار الحزب الوطنى هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر الى لندن بعد الهدنة وابعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين. منذ نشبت الحرب واستمرار الاسكام العسكرية . ثم ان البنود الاربعة عشر التى أعانها الرئيس ولسن أثارت آمالا فى كل مكان ووعدت أمماً أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون يحسبون ان ذونهم فزاد ذلك فى استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الاتراك وماحاط حول مستقبل الخلافة من الريب والشكوك

وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة فان عدداً كبيراً من الموظفين الواسعى الخبرة أخلو مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون الا اليسير من النظام المتبع الذى حفظت به الرقاية البريطانية فى عهد لورد كرومر من غير أن يجرح احساس المصريين . نعم ان عمل الادارة فى زمن الحرب خلى بالشكر الجزيل ولكن الضرورة اقتضت تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ولو بعض الشئ الى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تخل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن ميله اليها شديداً ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضى . وسارت الاحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام باعمال الادارة وكان القنصل الجنرال الوكيل السياسى قد صار معتمداً سامياً وهو القائد العام ايضاً . وظل الوزراء المصريون فى مناصبهم ولكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الادارة فى هذه الاحوال مضطرة أن تقوم باعمالها رغمًا من مقاومة تكاد تكون هامة ويكاد الموظفون انفسهم يشتركون فيها . وهم معتمد الحكومة فى جانب كبير من عملها التنفيذى

وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع الى النظام الذى كان متبعاً قبل الحرب ولا باصلاح ادارى محض بل لابد من تغيير جوهرى يناسب الاحوال الجديدة . ولكن

الاهياج الذى ثار على « الحماية » زاد الصعوبة في ايجاد سياسة يقبل بها المصريون وتضان بها المصالح البريطانية . فان كلمة « الحماية » صارت عنوان الاستعباد في أذهان المصريين وأصروا على أن معناها هو المعنى الذى فهموه لها فعماد الجدال في هذا الموضوع ضرباً من العبث واتضح لنا والحالة هذه انه لا يمكن أن نصل الى التوية بالاتفاق مالم نتخذ خطة أخرى

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التى دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الامل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول اليه على مبادئ جديدة فقد اتفقت كلمتهم على انهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة توجهها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاملة تحالف تعقد في بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتلبي بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى تفهمها بها نحن وانحصر اكثر عملنا بعد ذلك في فحص هذا الامر الذى حسبناه محتملاً . وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمعالجة توضع فوق كل المجادلات على الالفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائى للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

وليس في اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيء جديد فقد عطينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كاملة

تحت سيادة سلطان تركيا ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا بعد انعام
النظر أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءاً من
الامبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائماً باعطاء مصر
الحكم الذاتي . ومن رأينا ان الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله
والروح الوطنية المصرية لا يمكن اطفاءها وقد يمكن قمع ما يبلغ
درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلادها أهلها مظهرون
العداء لنا يتهموننا بنقض عهدنا عمل شاق مكروه لدى الذين
يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسؤول عنه

غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير فجائي تام بنقل
كل السلطة الى ايدي مصرية . وهناك مصالح بريطانية جوهرية
لا بد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضاً من حماية عدد كبير من الاجانب
المتوطنين في مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء في مصر
يجعل مركزها مختلفاً عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد
المسألة تعقيداً

اما المصالح البريطانية الجوهرية فهي ان المواصلات
الامبراطورية العظيمة التي تخترق الاراضي المصرية يجب ان لا تهدد
بخطر سواء كان باضطرابات داخلية او باعتداء اجنبي وان تكون
ميسورة في زمن الحرب وللاغراض الضرورية في زمن السلم وان
لا تعود الى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفوق فيها .

واخيراً ان لانجربى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للامبراطورية البريطانية بحجة بها . ولذلك كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب ان تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مضر وتمكننا من ابقاء قوة داخل الاراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الامبراطورية وتتخذ التأمين الكافى على ان السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية ثم وان حماية الحقوق الاجنبية مشكلة اشد تعقيداً فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات اعظم كل القيود التى تشكو منها مصر الآن فان تعدد القضاء الناتج عنها والتسييلات التى تخول للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الاهلية كل ذلك مشا كل تمنع حفظ القانون والنظام فى حين ان اعفاء الاحاب من الضرائب المقررة غير اموال الاطيان وعوائد الاملاك لايشل يد الحكومة اذا ارادت ان تزيد ايراداتها لانه يستحيل عليها فرض ضرائب على المصريين وتعفى الاجانب منها ولذلك بقيت الحكومة زماناً فى الماضى مضطرة ان تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومى والصحة العمومية مع ان ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفى لكل حاجات حكومة منتظمة : وفى زمن الحرب لم يتيسر الحصول على ايراد كاف للخبراء الا بضريرة خصوصية فرضت بواسطة

الاحكام العسكرية

فاتضح لنا انه ما من حكومة مصرية تستطيع ان تكون مستقلة الا بعد ازالة هذه القيود واذا تركت وزارة مصرية تعاني مصاعب هددت الادارة الحالية بتوقيف دولا ب اعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل . و تراءى لنا انه اذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح ان الحكومة المصرية تتعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الاجنبية يمكن ان تشلها اذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فيرى من ذلك جليا ان مصلحة مصر تقتضى الغاء الامتيازات واعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتنتظر في القضايا الجنائية التى تتعلق بالا جانب كما فى القضايا المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر الا بواسطة بريطانيا العظمى . وهى لا تتوقع أن تغلج فى جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة الا اذا كانت بحيث تستطيع ان تؤكد لهم ان مصر تبقى قادرة على ايفاء ما عليها من الديون وأن ارواح الاجانب وأموالهم فى أمان ولذلك وجهنا اهتمامنا الى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكننا من اعطاء التأكيد اللازم . ولكى يحصل هذا الغرض ينبغى أن يكون فى المعاهدة بند يخول لبريطانيا العظمى حق الدخول فى التشريع الذى يتناول الاجانب ويخولها أيضاً قسطاً من الرقابة على الادارات التى لها تأثير مباشر فى

المصالح الاجنبية

واذا استثنينا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الاجانب فاننا نرى ان تعاد حكومة مصر فعلا الى ما كانت عليه نظريا مدة احتلالنا أى حكومة مصرية للمصريين . ولنا ثقة كافية بأعمال الاصلاح التى تمت فى الاربعين سنة الماضية تحملنا على الاعتقاد بان هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه . ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وبروح الحب والرجاء . ولا شئ يحتمل أن يودى الى الفشل مثل أن تقيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على ان صاحبها موجس شراً نشوه مبدأ الاستقلال المصرى وتوجب الريبة . فى صدق نيائنا وتفسد علينا غرضنا الاصلى وهو اعادة الثقة المتبادلة والمؤازرة الاكيدة بين البريطانيين والمصريين

ولا نحاول اخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية فى ادارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتى أيقنوا أن المسئولية واقعة عليهم وخدم لا يسرعون للاستغناء عما لا يستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن ادارة حكومتهم . وبما يزيدم ابطاء فى ذلك عليهم انهم اذا فشلوا فى أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لا تمارهم بأمر البريطانيين ولعلم وزراءهم أن الاعمال الحسنة

التي يعملها الموظفون البريطانيون في الحكومة يعود الفخر بها الى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم في وظائفهم وعندنا ان الجوكلة يتغير تغييراً تاماً متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذي يرمون اليه لا أن يحاولوا في سبيلهم لكي لا ينالوه وقد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذي اختبرناه بأنفسنا في الاخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم واتصال جبل الوداد بيننا وبينهم فانهم لما وثقوا بخلص نيتنا اظهروا حسن استعدادهم حالا لقدرة رأينا قدره وللاعتراف بمصالح بريطانيا الخصوصية في مصر وبعام مدينون لها به من الشكر على اعمالها الماضية في البلاد وعدم استغلالهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها . ولم تضعف عزيمتنا لانهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التي طأونا على استنباطها فلارب عندنا في انهم موافقون بكليتهم على اعظم مزايا تلك التسوية وانهم شديداً الرغبة في حمل اهل وطنهم على قبولها والظاهر لنا ان الرأي العام متجه الى هذه الاحالة وقد قل ما كان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التي كانت غالبية الى عهد قريب ومالت البلاد الى الهدوء والسكون فالوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر

لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهريّة ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلانه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك . وأما لمصر فلانه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها

فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا ابطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي حبذناها وعندنا أن اضاءة هذه الفرصة مصيبة عظيمة

هذا ونروم في اختتام أن نسطر شكرنا لسركتبرى اللجنة ونعرب عن تقديرنا لخدماتهما التي لاشمن بحق قدرها . فان المستر ا . ت . لويد أولهما اعتزل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة في مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع اللجنة في عملها بقليل ولكنه أذعن الى الحاح رئيسنا عليه ورضي أن يصحبنا الى مصر ويكون سكرتيرنا الاول فيها مع أنه كان المفهوم في أول الامر أن واجبات أخرى لا تسمح له بالبقاء في هذه الوظيفة طويلا . بعد عودتنا الى انكلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة أقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا

ولما تركنا المستر لويد في شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله
على المستر ا. م. ب. أنجرام من موظفي وزارة الخارجية (البريطانية)
وكان قد صحبنا الى مصر بوظيفة مساعد للمستر لويد وسكرتير خصوصي
للورد ملتر وكانت واجبات وظيفته في الاشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة
ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيره متقدة ومقدرة وكفاءة ونحن مدينون
له ديننا كبيرا على مساعدته !!

(الامضات)

ملتر . رنل رود . أوين . توماس . سسل . ج . ب هرست .
ج . ا . سبندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥



خطاب العلماء

خطاب العلماء

ارسل حضرات اصحاب الفضيلة كبار علماء الأزهر الشريف وعلى رأسهم رئيس المجلس الأعلى وأعضاؤه خطاباً الى عظمة السلطان ورئيس الوزراء ولورد ألبي في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ وقد اشار اليه جناب لورد ملتر في تقريره كما ارسلوه للمصحف وقد نشرته جميعها وهذا نصه :

«ان علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بازاء الظروف الحاضرة وما جرت به على البلاد من خطوب تفاقت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها. يرون من أقدس الواجبات التي فرضها الله عليهم أنه لا يتوانوا عن القيام بوظيفتهم من ابداء النصيح والارشاد الى ما فيه تأييد السلم في الارض وتوطيد الملائق الحسنة بين الامم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله

يه في جميع الشرائع المنزلة ولا سيما الشريعة الاسلامية الفراء
أجمعت الامة المصرية على التمسك بحقها الشرعى في
الاستقلال التام وأصررت على المطالبة به بكل مالدبها من
الوسائل المشروعة دون ان يظهر من جانب الحكومة
الانجليزية ميل الى الاعتراف بهذا الحق فأدى اذ ذاك الى
أحوال تشعر بما يحالج النفوس من الريب والحذر والقلق .
فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتطيل المصالح العامة
والخاصة

لذلك يرى علماء الازهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى
الموقمون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق
بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي :

أن تفي الدولة الانجليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال
التام لهذا البلد الممتاز بيمراته المجيد وبمكائنه الخاصة ومقامه
بالراجح في بلاد الشرق أجمع

وبذلك تمتنع وسائل الشدة التي طالما ظهرت آثارها بما
يوجب الاسف الشديد . وبخلد أبناء الامة كلمهم الى الهدوء

والسكينة ولا يضمنون ضعفنا ولا حقدا للحكومة الانجليزية
ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول
الاجنبية

هذه هي الامانة التي وضعها الله في أعناقنا، قد أدتناها
قياماً بالواجب على خدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو
خير الشاهدين »

وقد ذيل هذا الخطاب بتوقيع صاحبي الفضيلة شيخ
الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية وسعادة احمد باشا زكي
سكرتير مجلس النظار وسعادة محمد بك ابراهيم المستشار
بمحكمة الاستئناف بصفتهم عضوين بالمجلس الاعلى وبتوقيع
أصحاب الفضيلة الشيخ محمد شاكر وجميع أعضاء هيئة
كبار العلماء ومدرسي الازهر الشريف والمجاهد الدينية
الآخري

بلاغات الامراء

بلاغات الامراء

أصدر بعض أصحاب السمو أمراء مصر ثلاثة بلاغات
في المسئلة المصرية وقد نشرتها الصحف جميعها :
الاول في الثالث من شهر يناير سنة ١٩٢٠ وجهوا فيه
الخطاب للأمة وهذا نصه :

« أبناء مصر مواطنينا الاعزاء

يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية ايداع مصير مصر بين
يدي من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصرى
ومرشده الا وهو جدنا الاكبر وسيدنا الاعظم المرحوم محمد
على الاول وجمعت القدرة الالهية في شخص هذا البطل
العظيم الحكمة والشجاعة في أعماله مع الصدق والولاء نحو
مصر فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل
خزية تقطن هذه الارض الطاهرة مغمورة بنعمها فرض الله
علينا بذات خدمة مصر واخواننا المصريين والسير على أثر

جدنا الا كبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين وحيث ان الامة المصرية الشريفة التي هي سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت بالواجب عليها قياما يجعل لها ولنا أعظم منزلة تنفخ فيها في العالم بأسره وبما انه لم يبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة الا وتنادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة فقد جئنا نحن أولاد محمد علي لا لنشارك أمتنا في أمانيتها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورها الى صدور أفرادها ونجعل أيدينا في أيديهم حيث اننا لسنا الارواحا واحدا حتى نكون جسما لا يجبر وقوة لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا . نطالب بحقوق أمتنا . نطالب بحقوقها الشرعية . نطالب باستقلال مصرنا استقلال تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط .

الامضات

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد علي ابراهيم —
يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود

...

والبلاغ الثاني في نفس التاريخ لجناب لورد ملنر رئيس
الجنة الانجليزية ردا على بلاغه الذي نشره في ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩١٩ وهذا نصه :

« بما ان جميع طبقات الامة المصرية أعلنت شعورها نحو
وطنها وعبرت عن أمانيتها طالبة الاستقلال التام لبلادها . وبما
أن هذا العمل الصادر من الشعب المصري برهان ساطع قاطع
على اخلاصه الذي لا يدع مجالاً لاحد ان يتهمه بأنه يعمل
تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة . وفضلا عن ذلك
بما أن جميع أعمال الامة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من
اعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على انها منبعثة عن شعور
حقيق لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن . فعليه
تقدم اليكم هذه المذكرة لتحيط جنابكم علما اننا لا تقتصر على
الموافقة التامة على جميع مطالب الامة المصرية بل ننضم اليها
ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والنسائل
بالاستقلال التام لمصر .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا»
كمال الدين حسين . عمر طوسون . محمد علي ابراهيم .
يوسف كمال . اسماعيل داود . منصور داود



والبلاغ الثالث في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ لمناسبة نشر
مذكرة قواعد الاتفاق وهذا هو نصه :

« أصدرنا بلاغنا المعلوم الذي قوبل بمزيد الاستحسان
من جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم في
هذا الوقت الخطير نبدي رأينا في مستقبل بلادنا الذي سيبت
فيه كباقي أفراد الأمة التي نعتبر أنفسنا منها ونتشرف
بانتسابنا إليها .

وهو أن مبادئنا التي ذكرت في ذلك البلاغ لم تتغير .
وأننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك وأننا لا نبرر عقد
أى اتفاق ينافي أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالاً
تاماً حقيقة بلا قيد ولا شرط .

هذا هو رأينا في هذه المسئلة الخطيرة وللأمة الرأي
الأعلى فيها . والله يهدينا جميعا إلى الصواب «
عمر طوسون . اسماعيل داود . سعيد داود . محمد
على إبراهيم



هذه هي البلاغات التي لو كان مصطفى كامل أو محمد
فريد حيين لأذاعوها في الخافقين ولاعتبروها آيات بينات
من آيات الوطنية العالية . فأن أمراء مصريين ينزلون إلى
إرادة الأمة ويعلنون للملأ أنهم لا يقبلون إلا المبادئ التي
اعتنقها كرام الوطنين في كل عصر لجديرون بالتعظيم والاحترام
من كل مصري يعرف معنى الوطن والوطنية . ولا بد أن
يكتب تاريخ مصر صحيفة قيمة لهؤلاء الأمراء كما ينزل الذين
حملوا عليهم لوطنيتهم إلى الدرك الأسفل من الاحتقار
والإذراء وما مستقبل هذا التاريخ ينعيد :

بلاغ الحزب الوطني

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني في يوم الاربعاء ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ على أثر اذاعة بلاغ اللجنة الانجليزية التي يرأسها جناب اللورد ملر وقررت :

أولاً — توجيه كلمة الى أعضاء الحزب خاصة والى الامة عامة وهذا نصها :

أعلن جناب اللورد ملر في بلاغ لجنته للامة ان الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس اعيانها ما اوفدت اللجنة الى مصر الا لفرض واحد وهو التوفيق بين اماني الامة وبين مالدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين فيها واظهر جنابه رغبة اللجنة في الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للامة المصرية وانها ترغب رغبة صحيحة صادقة في ان تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر اساسها اتفاق ودي يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من ان يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت انظمة دستورية — هذا هو جوهر البلاغ الذي نشرته الصحف المحلية وليس للحزب الوطني اراء هذا البلاغ سياسة خاصة بل انه لا يزال متمسكا بسياسته التي اعلنها للامة مراراً وتكراراً :

والتي ابانها ازاء السياسة الانجليزية بكل وضوح في الخطابة التي القاها باسمه حضرة على بك فهمي كامل وكيل الحزب في حفلة تأييد المنفور له رئيسه في يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجاري وهذا خواها .
 د أن الامة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالاً غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال وأنها لا ترضى بالمخاطرة مع أية هيئة بريطانية أو غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام واعلنت اعترافها رسمياً وايدته بجلاء الجنود الانكليزية عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية

د انه اذا اعترفت انجلترا امام الملأ رسمياً بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الاخلاص اللذين اشار اليهما جناب اللورد ملنرو جلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب اعلان الحماية فان الامة المصرية تشعر اذ ذاك بأن انجلترا وفقت بوعودها وبرت بعهودها وتكون الامة المصرية بأسرها مرتاحة لكل مخاطرة لا تمس استقلالها التام في أمورها الداخلية او الخارجية وما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كرزون ومستر بلنور ضارين باستقلال مصر التام عرض الافق وما دامت البلاد محتلة بجيشين احدهما حربى والثانى ملكي وما دامت الاحكام العرفية

.....
 وما دامت حرية القول والكتابة محجورة : :
 ، نعم ما دام كل هذا وغيره قائماً فوق ارض مصر على مشهد

من العالم المتمدن فان كل مخابرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون
معناها الا التنازل عن هذا المطلب الاسمى — مطلب الكرامة
والأباء — مطلب الاستقلال التام . لذلك ينصح الحزب الوطني
المصرى للامة بأسرها ان تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال
التام والا يفوتها انها لو نالته بأى شرط كائن نوعه ما كان فانه
لا يكون استقلالا تاما بمعناه المرسوم . فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة
بريطانية — ما دام استقلال مصر التام لم يتم — به من قبل
انجلترا ولم يتمذ بالفعل — واجبة كل الوجوب على كل مصرى
ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته فى
الوجود .

ثانياً — قررت اللجنة ارسال صورة هذا البلاغ لجميع قناصل
الدول المختلفة فى مصر وجميع لجان الحزب فى أوروبا المناضلة عن
الاستقلال التام لوادى النيل ،

وكيل الحزب الوطني
على فهمى كامل



بيان من سعد باشا زغلول

الى الامة المصرية

• اخواننا الكرام •

نهضت الامة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الاصوات بالحق والعدل وحرية الامم . واجتمع اقطاب السياسة لتقرير قواعد السلام ومصير الاقوام . على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم .

ونددت من أبنائها أعضاء الوفد المصري ليعبروا عن رأيها . ويسموا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطالبها . حيثما وجدوا السعى سييلا . فتحملوا هذه الامانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها . وبذلوا في سبيلها من الجهود ما تعلمون وما لا تعلمون . وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الامة ولقد امدهم ابناءؤها على اختلاف أديانهم وتباين اهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم . وضجوا في سبيل نصرتهم بكل مرتفع وغال وكان أول ماوجه الوفد اليه اتهامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعومة بالادلة القاطعة والبراهين الساطعة . ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه اذ أوصدوا ابوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا

صفته ولا وجوده . وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر . فلم يكن منه الا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث . على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الافهام وعرفتها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل . حتى استغز بيانه الكثير من الاحرار في البلاد المتمدنية الى الانتصار لها والدعوة لاجراء العدل فيها .

فرأت الحكومة الانجليزية ان تدين لجنة لتحقيق أمرها . والوقوف على أسباب الاضطرابات التي عمت بسببها . فاتفقت كلمة الامة . أن تقاطعها لعملها ان الفرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها . وابت أن تقف منها موقف المسئول من السائل واحالت امر المفاوضات الى عهدة وفدها . فالتزمت اللجنة ان تعود الى حيث اتت ثم دعت للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح إنجلترا فيها . فأبى ان يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد وارسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من اعضائه الى لوندرة فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم انه ليس في مصالح إنجلترا بمصر ما يعارض استقلالها . ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لوندرة للدخول في المفاوضة . ولقد باشرنا منذ وصلنا اليها وبكثنا نزاولها الى ١٦ أغسطس . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملر ورفضناه بتاتا . والثاني منا ورفضته هذم

اللجنة كذلك والثالث منها وهو الاخير وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه انه غير قابل المناقشة في الاساسات التي بنى عليها وانه يلزم اما اخذه كله او تركه لانه تضمن في اعتباره اقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه . بل زاد ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً بتفيذه على غير ارادتنا . وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا واظهرنا اللجنة ملتر عدم رضا نابه .

غير انه نظرا لاشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التي بينه وبين امانها رأى اخواننا معنا خروجاً من كل عهدة وحرصاً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبتوا فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الامة المسئولون واصحاب الرأي فيها وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملتر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة وتعيين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكيكياتي ولطفى بك السيد وعلى بك ما هروو وبصا بك واصف وحافظ بك عفتى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازماً لتكوين اعتقادكم حتى تبدوا بعد استشارة ضمايركم والتأمل في حاضركم وقابلكم راىكم فيه بالرفض او القبول . فاذا رفضتم اعلن الوفد رسمياً رفضه واذا قبلتم

حلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد
التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع
نظام دستوري للبلاد

ارجو الله سبحانه وتعالى ان يلهمكم الصواب في ترويكم
وان يكلل بالنجاح مساعيكم آمين

سعد زغلول

غيشي في ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٠

بلاغ

من مندوبي الوفد المصري

في الطور الجاضر للمسألة المصرية قد يكون من مقتضيات
التقاليد ومن الأكثر مناسبة لمهمة أعضاء الوفد المتقدمين الى
مصر أن لا تنشر بنصوصها القواعد التي اعتبرت أساسات
للاتفاق المرغوب فيه بين بريطانيا العظمى وبين مصر قبل
أن تأخذ هذه القواعد نهائياً شكل معاهدة رسمية ممضاة
من معتمدي الحكومتين على الطريقة العادية . ولكن
الحالة النفسية للرأي العام المصري من حيث تعطشه للوقوف
على نصوص تلك القواعد والرغبة في جعل مهمة الاعضاء
المندوبين من قبل الوفد أقل صعوبة وأكثر انتاجاً . كل
ذلك يجعل نشر تلك النصوص برمتها وعلى حالها أمراً
ضرورياً كما يجعل تكرير البيان للمهمة المذكورة آنفاً أمراً

غير عديم الفائدة حتى يقر في النفوس أن الغرض المقصود ليس هو أخذ رأي الامة نهائياً في هذا الاتفاق اذ محل ذلك هو أن يكون بعد امضاء المعاهدة لاقبله وأمام الجمعية الوطنية التي تنتخب خصيصاً لهذا الغرض . بل المقصود هو أن يستنير الوفد برأى موكلية حتى يعلم ما اذا كان الرأي العام موافقاً على أن هذه القواعد في مجموعها تصلح أساساً للمعاهدة

٢ — (وقد نشرت قواعد الاتفاق في مذكرة لورد ملر)



٢ — مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لدى الاراضي المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل

٣- مهمة أعضاء الوفد المنتدبين

وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فيبيانها انه لما وصلت المفاوضات بين الوفد وبين لجنة اللورد ملتر الى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية في الاساسات التي بنيت عليها رأى الوفد أخذاً بالاحوط واستعساکاً بنص الوكالة على اطلاقه ان لا يبت في الموضوع برفضه أو بقبوله . بل رأى أن الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد فاذا قيات البلاد أن هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهدة دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأي الاعلى في الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة في الموضوع فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغها تقرر بقبولها أو برفضها

الخطوة

أما الخطوة التي سيتبعها الاعضاء المندوبون في الاستنارة

برأى الأمة ففى الاجتماع باعضاء الهيئات ذوات الصفة
النيابية وبالرجال أولى الرأى وشرح أساسات المشروع لهم
وسماع رأيهم فيها. كما أنهم مستعدون لاعطاء جميع المعلومات
وتقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة ، نرجو أن يسدد
الله آراء أولى الرأى لمصلحة البلاد

تحريراً في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٨

٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد محمود أحمد لطفي السيد ويصا واصف

عبد اللطيف المكباتي علي ماهر

حافظ عفيفي مصطفى النحاس



قرار الحزب الوطني

في قواعد الاتفاق

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وقد حضر اجتماعها نحو ٢٢ عضوا من اعضائها وتأت التقرير الذى قدمته اليها اللجنة المكلفة فحص قواعد الاتفاق وأصدرت القرار الآتى نصه :

أولا — الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة فحص القواعد بصيغته النهائية التى ستنتشر بعد .

ثانيا — اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومنظمة لهذه الحماية تنظيما يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية وممتمدة اتفاقية السودان اعتمادا ضميا

ثالثاً — إبداء النصيح للامة المصرية ألا تقبل هذه القواعد
أساساً لاتفاق بين مصر وإنجلترا

رابعاً — القاء التبعة امام الشعب وأمام الاجيال المستقبلية
وامام التاريخ وامام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع
خامساً — الاستمرار في الجهاد الوطنى بجميع الوسائل
المشروعة »

وكيل الحزب الوطنى '
على فهمى كامل



نقد الحزب الوطنى

فى قواعد الاتفاق

تمهيد

دخلت انكارتا بلادنا فى سنة ١٨٨٢ واحتلتها احتلالا عسكريا مقرر قبل ذلك ببضعة أيام فى عقد ترايبا الدولى الشهير الا تسمى لتلك أى جزء منها أو أى شىء من مراقبها ولا للحصول لنفسها على مركز يمتاز فيها بمجاهرة بلسانها الرسمى أمام العالم كله أنها إنما دخلت البلاد دخول الصديق لا دخول العدو وان احتلالها وقتى ويوم الجلاء قريب .

غير أن هذه الدولة العريقة فى فن الخضاع الشعوب لحكمها والتي تدين من قديم بمبدأ التوسع فى الاستعمار ولا تفرط فى تطبيقه كلما لاحت لها فرصة كما ينطق بذلك تاريخها الماضى والحاضر - هذه الدولة كانت تضمر لنا غير ما نظهر وترمى الى غاية خفية هائلة هى تملك بلادنا وادماجها فى امبراطوريتها

ولكي تصل الى هذه الغاية رسمت لنفسها خطة سياسية
تسير عليها ولا تتحول عنها فالى هذه الخطة ينبغي الرجوع
دائما لفهم مرامي سياستها .

أما هذه الخطة فتنشعب الى طريقين يتلاقيان عند
الغاية المذكورة أحدهما ترمى انجلترا باتباعه الى الحصول على
مركز فعلي في بلادنا والى وضع يدها عليها والآخر تزيد أن
تفضل به الى جعل مركزها الفعلي شرعيا ووضع يدها المعبى
قانونيا واحتلالها العسكري المؤقت احتلالا دائما متفقا مع
موجب القانون الدولي العام . ذلك لتأمين على غنيمتها من
طوارىء المستقبل القريب أو البعيد .

ولقد سارت في الطريق الاول فنجحت فيه . واكتسبت
المركز الفعلي ووضعت يدها على جميع مرافق البلاد وتغلغلت
في جميع شؤونها وصارت بفضل وظيفة (الاستشارة) التي
اكتسبتها لنفسها صاحبة الكلمة التي لا ترد .

ولقد يوجب البعض اذا علم أن انجلترا ورجال سياستها
يفسرون كلمة (المشورة) المدرجة في قاموس سياستهم المصرية

(بالامر) الواجب الخضوع له فإن اللورد جراتفيل فسر لها بذلك في تلغرافه الى السير بارنج في تاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وبذلك أيضا فسر لها اللورد ملتر في كتابه «انجلترا في مصر» (ص ٦٩) وعلى هذا التفسير سار المستشارون الانكليز في مصر.

تعلم انجلترا الخطأ الذي تتعرض له اذا هي اطمانت عند المركز الفعلي الذي لا يعرفه القانون الدولي ولا ترضى وهي الدولة البصيرة بتعاقبات السياسية وتحولات الحوادث أن يظل مركزها على هذا البطلان فتكون كحائز العقار بغير سند لا بد من اخلائه عاجلا أو آجلا.

ومن أجل ذلك كانت ولا تزال الى اليوم تعمل على كسب مركزها الصفة الشرعية غير أن مجهوداتها في هذا السبيل ذهبت كلها ادراج الرياح.

فكرت في السودان فألزمت الحكومة المصرية تركه ثم رسمت الحدود بينه وبين مصر وهو منها الجزء الذي لا ينفصل وبعد بضع سنين اشارت باسترداده فلما استرددها قالت

انها شريك تنافيه يحق الفتح وعقدت مع الحكومة المصرية
اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

وفي سنة ١٨٨٣ حاولت بواسطة اللورد دوفرين أن
تشتري من الباب العالي الجزية التي كان يأخذها من مصر
لتحل محل الدولة العلية في هذا المظهر من مظاهر التبعية .

ولما لم تفصح في مشري الجزية حاولت أن تقنع الباب
العالي ليعلم استقلال مصر التام داخلا وخارجا رغبة منها
في كسر قيود المعاهدات التي تعهدت بها فيها وسائر الدول
باحترام أملاك الدولة العلية وتهدم هذه الحواجز القانونية
التي تحول بينها وبين مصر ولكن الباب العالي فطن الى غايتها
فأبى أن يجيب هذا الطلب

وفي سنة ١٨٨٥ - ١٨٨٧ حاولت عبثا في مفاوضات
درومند ولف الشهيرة اكتساب الصفة الشرعية فحددت
جلالها عن مصر وقتا قريبا غير أنها اشترطت الاعتراف لها
بحق إعادة النظام فيها اذا طرأت طوارئ بهد جلائها فاجبعت
فرنسا عملها وفسد تدبيرها

وبمناسبة تحديد مناطق النفوذ بينها وبين بعض الدول في البلاد التي على خط الاستواء تعاقبت إنجلترا في السنين (٩٠ و٩١ و٩٤) هي ألمانيا وإيطاليا وحكومة الكنجو الحرة على تعديل الحدود السوانية ثم قالت ان قبول الدول هذا التعاهد معها اعتراف ضمني بمركزها في مصر

وفي سنة ١٩٠٤ عقدت الاتفاق الودي هي وفرنسا واعترفت بهذا الاتفاق دول ألمانيا والنمسا وإيطاليا ولكن ذلك لم يغير شيئا من مركز مصر بالرغم من قول اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٤ تعليقا على هذا الاتفاق مانصه « أصبح مركز الحكومة البريطانية شرعيا من اجلهة السياسية »

لم تقف مجهودات إنجلترا عند هذا الحد ففي سنة ١٩٠٨ حاولت أن تنال من الامة المصرية اعترافا صمغيا بشرعية احتلالها وذلك ان الحزب الوطنى لما ألح على الخديوى في طلب رد الدستور الى مصر وتبعته في ذلك الجمعية العمومية المصرية ومجلس شورى القوانين انتهز السر ادوارد جراى

وزير خارجية إنجلترا وقتئذ هذه الفرصة وقام في مجلس البرلمان خطيبا ينادى بأن رد الدستور لا يكون الا بعد استشارة إنجلترا راميا بذلك النداء الى توجيه نظر الامة المصرية الى إنجلترا لتطلب منها الدستور ونكون بذلك قد اعترفنا لها بحق التدخل في شؤوننا

ولم يخف على المرحوم فريد بك رئيس الحزب الوطني غرض السير ادوارد غراي فالتى خطبته التي رد عليه فيها بقوله « ان مجرد ذكر قبولها (أى قبول إنجلترا) في الامر العالمى الصادر بالدستور يعتبر رضاء باحتلالها واعترافا بسيادتها وتدخل مصر بذلك في دائرة مستعمراتها

وهكذا فان إنجلترا بقيت سائرة على خطتها التي رسمتها لنفسها مخرصة مجدة لتنفيذها غير انها مع ذلك كله لم تحصل على مستند صحيح يحيز لها البقاء في مصر أو التعرض لشؤونها وان اتفاقية سنة ١٨٩٩ واعترافات الدول الضمنية المزعومة واعترافاتها الصريحة باتفاقية ابريل سنة ١٩٠٤ وتحكم إنجلترا في مصر وسودانها تحكما فعليا كل ذلك لم يفن فتيلة في نظر

القانون الدولي وان القانون الدولي وعلماءه والمؤلفات
القانونية الدولية ومعاملات الدول السياسية مع الباب العالي
من جهة وانجلترا من جهة أخرى كلها لا تعترف لانجلترا
بمركز شرعى فى وادى النيل . كلها تعتبر وجود الاحتلال
الانجليزى وتحكم انجلترا فيناخالفا لاقوال المعاهدات الخاصة
التي عقبتها انجلترا على نفسها

بقيت الحال على ما هي عليه فلا انجلترا تنى عن قصد لها
ولا القانون الدولي يعترف لها بالشرعية الى ان قامت الحرب
الكبرى فاعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر
سنة ١٩١٤ وفى ١٩ ديسمبر خلعت الخديو عباسا وعينت
مكانه البرنس حسين كامل باشا بلقب سلطان مصر واعد
وفاته عينت مكانه السلطان فؤاد ثم رتب الوراثه فى
هذا العرش

وفى معاهدتى فرساي وسان جرمان اعترفت المانيا
والنمسا بالحماية الانجليزية .
وفى معاهدة سيبر اعترفت حكومة الاستانه بهذه الحماية

ونس في المعاهدة على انتقال سيادة الباب العالي الى إنجلترا
قلنا ان إنجلترا تريد سنداً صحيحاً مطابقاً للقانون الدولي
وانها ترمى الى الحصول على هذا السند من يوم دخولها
مصر ونقول انها الى اليوم لم تحصل على هذا السند الصحيح
فلا اعلان الحماية ولا ترتيب وراثته السلطنة ولا معاهدات
الصلح مع الدول ولا اعترافات تركيا. لا شيء من ذلك يعطى
إنجلترا سندها القانوني المطلوب .

ان الحماية اتفاق بين دولتين مستقلتين استقلالاً تاماً
بوجبه تنزل الدولة المحمية عن سيادتها أو عن شيء من
سيادتها للدولة الحامية .

فقبول الدولة المحمية هو الركن الاساسى لانعقاد
الحماية وبدونه لا وجود لها ولو اجتمعت دول الارض جميعاً
على الاعتراف بوجودها

ان الحماية أشبه العقود بالبيع وفي الواقع فانها بيع
للسيادة كلها أو ليمضها ولا يصح عقد البيع مالم يكن مهوراً

بمقتضى المالك وكل ورقة لا تصدر من غيره لا تقوم حجة عليه ولا تنهض دليلا على صحة البيع

تعرف ذلك انجلترا وتعرف أن قبول الامة المصرية حمايتها هو ركن وجود هذه الحماية كما انها تعرف ان اعتراف تلك الدول بها لا يفيد لها شيئا أمام القانون الدولي مادام عقد الحماية نفسه لم يتعقد. وما اعتراف الدول بالإبثابة وثيقة عليها باحترام عقد الحماية عند انقضاءه . وان في تصريح رئيس الولايات المتحدة الذي أبلغته دار الحماية الى الصحف ونشرت في ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ ما يؤيد ذلك فقد جاء فيه

« ان الرئيس ولن يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك » (أى في تفاصيل اعترافه بالحماية)

وتعرف فوق ذلك انها لا تستطيع في أى وقت أن تدعى بأن الامة المصرية قبلت الحماية بسكوتها ضد منا فان للحركة المصرية التي سمها المصالح كلها ناطقة بأفهم مع لسان يرفض الحماية رفضا صريحا

من أجل ذلك كله تريد السياسة الانجليزية يزية أن تعقد

بيننا وبينها عقدا تنال فيه اعترافنا لها بالحماية . تريد أن
تحدد بدقة العلاقات التي تدعى وجودها الآن بيننا وبينها
تريد تحديدها بدقة لان عنوان « الحماية » عنوان واسع
تقع تحته أشكال مختلفة من الحماية.

وان مهمة لورد مانر صاحب الكتاب المعروف على
مصر والذي استحق من دولته لقب لورد أوف كابتون
لانه نجح سنة ١٨٩٨ وما بعدها في المهمة التي ندب لها وهي
ضم جمهوريتي الترنسفال والاورانج الى املاك انجلترا والذي
يشغل الآن وظيفة وزير المستعمرات الانجليزية . ان مهمة
هذا اللورد المخلص هي الحصول على قبول مصر الحماية
ليتم لانجلترا هذا الامر ولتنال المركز الشرعي الذي تجتدي
طلبة من سنة ١٨٨٢

ومن الخطأ الاعتقاد بأن انجلترا تستطيع أن تستغنى
عن هذا القبول ولقد رأينا كيف انها من يوم دخولها مصر
لاتنام عن هذا القصد واننا لنشاهد الآن معانها لهذا القبول
وشدة حرصها على طلبه . ومن يقرأ تاريخ انجلترا مع ارلندا

لا يتردد في التسليم بصحة ما نقول فإن السياسة الانجليزية
عند ما شرعت حوالى سنة ١٨٠٠ في إلغاء برلمان ايرلندا وضمتها
اليها كان لابد لها من موافقة ايرلندا فالنجأت الى شراء
أعضاء هذا البرلمان وسطر التاريخ في صفحاته ان هؤلاء
الغواب الذين كانوا محل ثقة أمتهم وموضع اجلالها واحترامها
خافوا هذه الثقة وغفلوا عن واجبهم حيالها وباعوا بلادهم
بيع الساع البائرة وقضى هذا البرلمان على نفسه بالغناء في ٥ فبراير
سنة ١٨٠٠ بأغلبية ١٥٨ صوتا ضد ١١٥ (كتاب نفسية الشعب
الانجليزي لامبل بوتنى صفحة ١٤١ - كتاب غدوتنا ايرلندا
لاسكوفلير ص ٨٦)

جاء اللورد ملتر ولجنته الى مصر لمفاوضتنا في
(شكل الدستور الذى يصلح اكثر من سواء تحت الحماية)
فقطنت الامة المصرية الى ما ينطوى عليه قبول مبدأ المفاوضة
من شبه التسليم بالحماية أو الاعتراف بها ومن اغفال الصفة
الدولية في قضيتنا وادراجها ضمن قضايا انجلترا الداخلية
خامنت عن المفاوضة وأجمع أبناؤها على مقاطعه اللجنة

وكاننا نسمع الآن ونحن نكتب هذا التقرير بأصوات الاحتجاج
التي ارتفعت من كل طبقات الامم كأننا نرى الطلبة وقد غادروا
مدارسهم والمجاملين وقد امتنعوا عن المرافمة والموظفين وقد
تركوا دواوينهم. والتجار وقد اغلقوا مخازنهم والمجالس
المنتخبة في مختلف المديريات والمدن وقد دونت احتجاجاتهم
ووقفت جلساتهم. والعلماء والاعيان والاطباء والصناع والعمال
وكل الطبقات وقد انتظموا مواكب تنادى بالمقاطعة. كل
ذلك كان احتجاجا على مجيء اللجنة بل كأننا نقرأ الآن تلك
الكلمات الذهبية الجليلة التي كتبها سماعة سعد باشا تحذيرامن
المفاوضة. تلك الكلمات البديعة التي استظهرها بناؤنا ورددت
صداها في الجامعات والمجالس والجوامع والكنائس وتناولتها
بأتمليق الجليل الكتاب والصحفيون !

رأى اللورد مانر هذه الحركة العجيبة فمزعليه وهو
الذي قالوا عنه انه سيحمل أبا الهول على اقشاء سره وهو
الذي اوقع يدهائه وصبره وثباته الترنسفال والاورانج

في الشرك من قبل . عز عليه ذلك فلم يتردد في أن يرسل على هذا البلد بلاغه الرقيم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٩٠ خاليا من لفظ الحماية متضمنا معناها ونظامها المقرر في خطبة اللورد كرزن وبث أعضاء لجنته وأعوان سياسته خلال الديار يهيمسون في أذان الناس بحسن نيات انجلترا وأوعز الى ساسة الانجليز وصحفهم ليكتبوا كتابات مملوءة بالمجاملة والمغطف وما زال بنا حتى تمكن اخيرا من عرض قواعد مشروعه على الامة المصرية .

فالواجب على كل من يتعرض لبحث هذه القواعد أن يفكر طويلا في التبعة الكبرى الملقاة على عاتقه من جراء ابداء رأيه ويتمن النظر ويدقق الفكر في نصوصها وما يمكن أن تحمله من المعاني والتأويلات لأن يكتفى منه بنظرة سطحية منخذعا ببعض ألفاظها كالاستقلال والدستور والتشيل . اخارجي ثم ينشر رأيه في النامس . وبهذه المناسبة لا يفوتنا لفت النظر الى عدم الاخذ بالعبارات التي تصدر تفسيراً لتلك

القواعد ولا بما يسميه الحاملون للمشروع تأكيدات فان هذه التفسير والتأكيدات غير ملحقه بالقواعد ومن المسائل الاولى أن كل مألوس منصوصا عليه في العقد لا يقيد المتعاقدين وكل ما يصدر شفويا من المتعاقدين وقت التعاقد ولا يدخل في خصوص العقد لا يصح الأخذ به والبناء عليه

ولا يفوتنا اننا الآن امام تعاقد مع إنجلترا وهى دولة لها أساليب خاصة فى تفسير المعاهدات وتبرير الاخلال بها ويخطئ الذين يقولون ان السياسة الانجليزية قد رجعت عن فكرة التوسع فى الاستعمار وبسط النفوذ ويكفى لادحاض هذه الفكرة ان ينظر الانسان الى ما أضافته إنجلترا الى البلاد التابعة لها أو الوافدة تحت نفوذها وسيطرتها بمعاهدات الصلح الحديثة ولم يصدر من سياسة إنجلترا الرسميين ولا من حكومتها أى تصريح أو أى عمل من شأنه تبرير القول بمدول إنجلترا عن التوسع فى الاستعمار وبسط النفوذ كما يزعم البعض .

قواعد الاتفاق

أن هذه القواعد تؤدي إلى اتفاق :

- (١) — خال من المزايا بالنسبة لمصر.
- (٢) — يتضمن تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤ وقراراً ضمناً من مصر بهذه الحماية .
- (٣) — ينظم هذه الحماية ويسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية .
- (٤) — يتضمن اقرار مصر لاتفاقية السودان المنعقدة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وستتكم على هذه النقط جميعها .

النقطة الاولى

تقول أن هذه القواعد تؤدي إلى اتفاق خال من المزايا بالنسبة لمصر ولسنا في قولنا هذا مبالغين أو متسرعين في الحكم لأننا نقدر أمام العالم وأمام التاريخ وأمام ضمائرنا وأمام

الله تبعة ابداء الرأى فى هذا الشأن العظيم . ومن يقدر
هذه التبعة حق قدرها لا يستطيع أن يبالغ أو يتسرع
فى الحكم .

أنصار هذا الاتفاق يقولون أن المشروع يعطي مصر
المزايا الآتية :

أولاً - الاستقلال

ثانياً - التمثيل السياسى

ثالثاً - المجلس النيابى

رابعاً - التخلص من الموظفين الأجانب

خامساً - حرية التصرف فى مائتنا

سادساً - الجيش والاسطول

سابعاً - إلغاء الامتيازات الاجنبية

ثامناً - دخول مصر فى عصبة الامم

وسنبين فيما يلى أن لا شئ من ذلك فى القواعد

المعرضة

أولا - مزية الاستقلال

أن الذين تفاقتوا على القول بوجود الاستقلال في قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدي إلى حكم صحيح . ومن القريب أنهم على اختلاف أما كنهم ومنهم اتبعوا في بحثهم جميعا طريقة واحدة واعتمدوا على أدلة واحدة ثم وصلوا إلى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال .

أغفلوا الكلام جميعا على ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ثم تناولوا من بين حقوق إنجلترا الكثيرة في قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التي تريد أن ترتبها لنفسها على الأرض المصرية واخذوا في تصغير شأنها وقالوا إن لكل منها نظيرا عند بعض الدول المستقلة . هكذا قالوا ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر .

إن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي أهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها فإذا

زالت من الدولة هذه الاهلية أو تحدت دائرتها بتدخل
دولة أخرى فلا استقلال .

مثل الدولة المستقلة مثل الرجل الرشيد فله وحده حرية
التصرف في شئون نفسه دون الخضوع لسلطان آخر وأما
الدولة النافذة الاستقلال فتتأهلها مثل القاصر أو الشخص الخاضع
في تصرفه لمشرف فهي لا تملك لنفسها التصرف أولا تملكه
وحدها لان دولة أخرى تقوم منها مقام الوصي أو المشرف .
فدع الآن جانبا حقوق الارتفاق التي تريد إنجلترا أن
ترتبها لنفسها على أرض مصر . ثم نقش في القواعد عن أهلية
مصر السياسية فلا تجدها الا معدومة أو على الأقل محدودة .
تجد إنجلترا تقوم منها مقام الوصي فهي التي تدير سياستها في
الداخل اذ انها أخذت حق وضع النظام الداخلي للحكومة
وهي التي تدير السياسة في الخارج لانها قيدت سفيرنا بقيود
لا قبل له باحتمالها . بقيود تؤدي حتما الى مباشرتها لاعمالنا
الخارجية وسنبين في موضع آخر الافتيات على مصر في
أهليتها

اغفلوا الكلام على ميزة الاستقلال وأخذوا النص
القائل « باعتراف إنجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية
دستورية ذات هيئات نيابية » وقالوا ان هذا النص اعتراف
من إنجلترا بالاستقلال - على ان نظرة دقيقة في نصوص
القواعد تجعل الناظر يحكم بأن هذا النص معدوم الفائدة
لمصر . ولكي نبين ذلك نقول :

١ - تقول الفقرة الاولى من البند الثالث « تمقذ معاهدة
بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها
باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية »
ثم تقول الفقرة الثانية من البند الثالث « تبرم بموجب هذه
المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بمقتضاها
بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة
أرضها . . . الخ

فهنالك اذن شيان . معاهدة ومحالفة والمعاهدة سابقة
للمحالفة وما دام الاعتراف باستقلال مصر مشروطا في
المعاهدة دون المحالفة التي تأتي بعدها في الترتيب فلا قيمة

للاعتراف وسنبين فيما بعد ان المحالفة المقصودة هي مخالفة
بنظام حماية مقررّة .

٢ - ان الاعتراف بنصه هذا لا ينصب على وصف السيادة
فانما هو ينصب على وصف حكومة الدولة فان القانون الدولي
يقسم الدول لاربعة اقسام : فن حيث تكونها الى دول
يسيطرة كفرنسا وايطاليا وأومركبة كالولايات المتحدة وسويسرا .
ومن حيث سيادتها الى دول تامة السيادة وناقصة السيادة .
ومن حيث شكل حكومتها الى ملوكية وجمهورية والملوكية
تنقسم الى مطلقة ودستورية . ومن حيث قوتها الى دول
كبيرة ودول صغيرة

فالاعتراف الوارد في النص لا ينصب على غير شكل
الحكومة ولو كان الاعتراف منصبا على السيادة لقليل وتعترف
انجلترا المهر بالاستقلال كدولة ذات سيادة تامة ،

أما القول بأن النرض من الوصف هو بيان أن انجلترا
لا تتعاقد مع حكومة غير دستورية فهو قول مردود اذ أن

مما هدت انجلترا كثيرة وليس فيها هذا النص وفوق ذلك
فان الغرض كان يتحقق باضافة وصف السيادة مع وصف
الحكومة

٣ - على أن الاعتراف بالاستقلال وقت التعاقد لا قيمة
له حتى ولو جاء صريحا واضحا مقصودا به السيادة التامة
اذ الممول عليه نتيجة العقد

يشترط القانون الدولي لصحة العقد عقد الحماية أن
تكون الدولة المراد وضعها تحت الحماية حائزة للاستقلال التام
حتى تكون ذات أهلية للتصرف في سيادتها أو في شيء
من سيادتها للدولة الحامية . فمثل الدولة المحمية كمثل من يريد
أن يبيع عقارا له فشرط البيع أن يكون المتصرف مالكا للعقار
وقت العقد وكما ان زوال الملكية عن البائع وانتقالها الى
المشتري هو نتيجة عقد البيع فان زوال السيادة أو انتقالها
الى الدولة الحامية هو كذلك نتيجة عقد الحماية

وفي التاريخ أن فرنسا بعد أن وضعت حمايتها على تونس
في سنة ١٨٨١ نازعتها انجلترا في صحة هذه الحماية معتمدة

على أن تونس لم تكن مستقلة استقلالاً تاماً وقت انعقادها
مع فرنسا على الحماية فأخذ رجال السياسة الفرنسيون في إقامة
الأدلة على أن تونس كانت مستقلة استقلالاً تاماً وقت التعاقد
وأوردوا ضمن أدلتهم تصريحات رسمية من رجال إنجلترا
ولقد قدمت لنا اليابان دليلاً تاريخياً على صحة ما نقول:
أذ أنها عقدت في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ معاهدة مع امبراطورية
كوريا اعترفت في أحد بنودها باستقلال هذه البلاد وجردها
ببقية البنود من حقوق السيادة واعتبر العقد حماية بالرغم
من خلوه من لفظها وبالرغم من النص فيه على الاستقلال
وإذا كانت إنجلترا لا تحذو حذو اليابان في الاعتراف
باستقلال مصر في المعاهدة والمخالفة كما اعترفت اليابان باستقلال
كوريا في معاهدة حمايتها فذلك لأن إنجلترا تتمسك بحماية
سنة ١٩١٤ وتعتبر استقلالنا ضائعاً من ذلك التاريخ فلا يتأتى
لها إذن أن تعترف به اليوم

نخرج من هذه النقطة بأن القواعد المعموجة لا تشمل
الاستقلال بل هي لاتضمن نص الاعتراف لنا بالاستقلال

ثانيا - مزيتة التمثيل السياسي

تقول الفقرة الاولى من البند الرابع « تتمتع مصر بمحق التمثيل في البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق هى والمخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضارا بالمصالح البريطانية »

ان القيود الثلاثة الواردة فى هذه المنحة تجملها لائيمة لها :

ففى مصر ألا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق هى والمخالفة . والمخالفة هى المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من البند الثالث وهى مجهولة البنود والشروط عندنا الى الآن غير انها فى جوهرها مخالفة دلى حماية كما سنبين ذلك فحصر اذن ملزمة فى علاقاتها الخارجية احترام مخالفة الحماية

وعلى مصر ألا تتخذ خطة توجد صعوبات لبريطانيا . وكلمة
صعوبات لا حد لها ولا تعريف . فلانجلترا بمقتضى هذا النص
الواسع أن تدخل فيه أى عمل سلبى أو ايجابى من أعمال
سفيرنا

وعلى مصر ألا تقدم مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار
بالمصالح البريطانية

أى اتفاق : سواء أكان هذا الاتفاق متعلقا بالمسائل
التجارية أم الصناعية أم الفنية .. ومن المعلوم ان معر كانت
ممنوعة فقط من عقد الاتفاقات السياسية وما عدا ذلك
فقد كانت حرة فى اتفاقاتها

أما المصالح البريطانية على هذا الاطلاق فلا حد لها ولا
دائرة تحصرها فعلى سفيرنا المسكين أن يلاحظ مصالح
انكلترا نفسها وايرلندا وكندا واستراليا ونيوزيلندا والهند
والعراق وفلسطين وجنوب افريقيا وباقي ممتلكات بريطانيا
ومستعمراتها المبعثرة فى جميع القارات والبحار . وعليه مراعاة
مصالح انكلترا وأصدقائها — كل هذه المصالح تدخل فى

النص . كل المصالح من سياسية وتجارية واقتصادية وصناعية
وحريرية واستعمارية .. الخ ، فهذه القيود الثلاثة الخاضع لها
التمثيل الممنوح حقه لنا كما يستفاد من وضع النص تجعل
هذه المنحة عديمة القيمة

وستأخذ انكثارا الضمانات اللازمة لاحترام هذه القيود
عند وضع أحكام هذا التمثيل - ولن تكون هذه الضمانات
الا بتعيينها للسفير أو اشتراكها أو استشارتها في تعيينه
ولن تكون هذه الضمانات الا بعزلها للسفير أو تغييره . أو
ابداؤه رأيا في تغييره . ولن تكون هذه الضمانات الا بإيجاد
مستشار لها في السفارة حتى يراقب خطة السفير لئلا يخالف
المخالفة أو يوجد صعوبات لبريطانيا . ولن تكون هذه
الضمانات الا باشتراط ضرورة موافقة انكثرا على عقودنا
أو بعبارة أخرى على لزم عقودنا أو باشتراكها معنا في عملنا
ولا ننسى ان انكثرا في حل من عدم بيان الصعوبات
أو المصالح لان ذلك من اسرارها التي لا يصح لاحد
الإطلاع عليها

فهذا الحق الممنوح لقيمة له الا أنه سيكون بابا واسعا
للتنفقات الباهظة وسنرى ان نصوص هذا الحق مؤيدة
للحماية الانكليزية منفذة لمقتضى وجودها !!!

ثالثا - مزية المجلس النيابي

ياخذ أنصار المشروع هذه المزية من النص القائل
« كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية » . ومن نص
البند السادس من القواعد الذى يقول : « يعهد أيضاً الى
الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون اعطى جديد تسير حكومة
مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه . ويتضمن هذا النظام
أحكاماً تقضى بعمل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية
وتقضى أيضاً بحرية الاديان لجميع الاشخاص وبالحماية
الواجبة لحقوق الاجانب »

ان انجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل فى
أمرنا الداخلية فسيادة مصر الداخلية ليست اذن ملكا

لها كما هو الحال في الامم المستقلة استقلالاً داخلياً وانما هذه
السيادة مشلولة بتدخل انجلترا .

ان الجمعية الوطنية المنصوص عليها في المعاهدة هي التي
ستضع القانون النظامي ويتحتم عليها ان تضعه . وان هذه
الجمعية ستضع قانوناً نظامياً ينص على مسائل مخصوصة .
ولو كانت المعاهدة تجرى على قاعدة احترام استقلال
مصر الداخلي لاغفل مثل هذا النص في المعاهدة وكان
لمصر وحدها بما لها من حق السيادة ان تحكم في ضرورة
وجود قانون نظامي جديد وفي مشتملات هذا القانون
النظامي !

ان انجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل في
أمرنا الداخلية فالقانون النظامي سيكون نتيجة المعاهدة
— نتيجة اتفاق بيننا وبين انجلترا والقانون النظامي يشمل
نصوصاً حتمت انجلترا وجودها . وليس هذا الا اقتيانا
على سيادتنا الداخلية

نعم — اننا نريد أن نغير قانوننا النظامى لانه لا يحقق مبدأ سيادة الشعب ولكننا لانريد ان يكون التغيير نتيجة اياحة من انجلترا لنا . ونريد أن نضع نصوص هذا القانون ولكن لانريد أن يكون لانجلترا تدخل في وضع هذه النصوص .

واننا لانالاحظ هذه الملاحظة جريا وراء فكرة نظرية ولكن لان هذا التدخل من انجلترا سيكون له نتائج خطيرة في الحال والاستقبال اذ أنها بهذا الحق تستطيع ان تتدخل في وضع القانون النظامى وفي تغيير نصوصه عند ما تقتضى مصلحتها ذلك !

على ان هذه النصوص لا تؤيد مذهب القائلين بزية المجلس النيابى من عدة وجوه .

١ - ان الجمعية الوطنية التى ستضع القانون مجهولة عندنا وهى لاتكون بالانتخاب العام ولو كانت بالانتخاب العام لنص على ذلك ووصفت بأنها جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع

العام — وإذا تقرر أنها غير منتخبة فأنجلترا ستجتمع لنا
أنصار سياستها من المصريين وتشكل منهم جمعية وطنية
لوضع هذا القانون النظامي . وقد رأينا ان المصدر الاعظم
فريد باشا عند ما عز عليه عقد مجلس المبعوثان ليعرض عليه
شروط الحلفاء قد شكل جمعية وطنية من أنصار سياسته
أقرت هذه الشروط :

فاذا كانت الجمعية التي ستضع القانون هي جمعية من
صنائع إنجلترا فلن يكون القانون الا نوعاً آخر من قوانين
مجلس الشورى والجمعية التشريعية وقوانين الانتخاب المختلفة
التي وضعتها إنجلترا .

ب — ان هذه الجمعية الوطنية ستضع قانوناً نظامية
يتضمن أحكاماً تقضى « بالحماية الواجبة لحقوق الاجانب
والحرية الاديان لجميع الاشخاص »

فإنجلترا التي ستنتقل لها حقوق الاجانب على اختلاف
أنواعها من امتيازات وحقوق مالية واقتصادية ستدخل في
وضع القانون النظامي طبعاً لضمان حماية هذه الحقوق المختلفة

ستضع نصب عيניה كل ما يهم الاجانب وتتدخل في وضع
أحكامه محافظة على حقوقهم . ولو توسعت إنجلترا في هذه
الحقوق وهي لا بدمتوسعة لا يمكن الاشتراك في جميع مواد
القانون النظامي .

أما ضمان حرية الاديان فياب آخر يمكن انجلترا أن
تدخل منه الى القانون النظامي

ج - ان إنجلترا رسمت لنا في النص الابواب العامة
الواجب السير عليها في وضع القانون النظامي . وبالتدقيق في
هذه الابواب التي ذكرتها نجد انها لم تدرج المبدأ نفسه
ولكنها أدرجت فرع المبدأ أو تطبيقه من أحد وجوهه

فمسئولية الوزراء فرع من سيادة الشعب وتطبيق لها
فبدلاً من أن يقول النص . « أحكاماً تقضي بتقرير سيادة
الشعب » قال « بمسئولية الوزراء » مما يدل على أن المراد
تقرير سيادة الشعب في حال من احوالها فقط دون الاحوال
الاخرى .

ان سيادة الشعب تقتضى مسؤولية الوزراء وقتضى أن
تكون الامة وحدها صاحبة الكلمة العليا فى سن قوانينها
على اختلاف أنواعها فالنص قرر فقط الشق الاول دون
الشق الثانى وهو الاهم مما يدل على ان انجلترا لاتريد ان
تكون الامة المصرية صاحبة الحق فى وضع قوانينها أضف
الى ذلك ان مسؤولية الوزراء قد تحاط بشروط تجعلها فى
حكم العدم

وكذلك حرية الاديان فانها فرع من الحرية الشخصية
تنضمن عددا كثيرا من انواع الحرية كحرية الصحافة وحرية
الخطابة وحرية الفكر وحرية التعليم . فكل هذه الانواع
تدخل فى باب الحرية الشخصية . فالنص اقتصر على تحميم
احترام حرية الاديان دون الانواع الاخرى من الحرية مما
يدل على ان انجلترا مصرة على ابقاء قانون المطبوعات وتحريم
الاجتماعات . . الخ

د - ينص البند التاسع من قواعد الاتفاق على د ان
التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا

المعظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى أوامر عالية تصدرها الحكومة المصرية ، فهذا خرق كبير فى القانون النظامى فان اتفاقات انجلترا مع الدول ستتناول أشياء كثيرة لا حصر لها وستتوسع انجلترا فى تفسير لفظ « تستلزمه » توسعا ممتوتا دون أن تكون ملزمة بابداء سبب الازوم — فهذا التشريع مستثنى من اختصاص الهيئة التشريعية وهو استثناء كبير فضلا عن ان انجلترا ستجد فيه فى المستقبل بابا واسعا لتمايع فى عرض أى قانون على الهيئة التشريعية بحجة انه من مستلزمات اتفاقيها مع الدول.

هـ — ان القاعدة السابقة تفيد ان تشريع الهيئة التشريعية المصرية سيطبق فيما بعد على جميع الاجانب فى مصر .

فبحجة مصالحة الاجانب التى هى من شروط انجلترا تستطيع انجلترا أن تقف تنفيذ أى قانون تصدره الهيئة التشريعية ويكون لها حينئذ الرأى الاعلى فى قوانيننا

وان النص فى البند الثالث من الاتفاق الخاص بالقانون النظامى « على الحماية الواجبة لحقوق الاجانب » ونص

البند السابع الذى يفيد ان تشريع الهيئة المصرية التشريعية سيطبق على جميع الاجانب . ان هذين النصين ستحقق بهما انجلترا هيئة تشريعية كاهيئة التى رسمها اللورد كرومر فى أحد تقاريره أو كاهيئة التى وردت فى التقرير الشهير للسير برويت . وكلا المشروعين هادم للسيادة المصرية مقرر لسيادة الاجانب علينا أي لسيادة انجلترا

و - ان حق تدخل انجلترا لمنع تطبيق القوانين المصرية أو لمنع تنفيذها بحجة الاجحاف هو من أشد الضربات قسوة على الهيئة التشريعية فان القانون الذى تخرجه هذه الهيئة يكون دائما عرضة لمنع تطبيقه أو تنفيذه بحجة الاجحاف بالاجانب . والاجحاف كلمة عامة لاحد لها تستطيع انجلترا أن تفسرها حسب ما يترأى لها . فهذه القيود الهائلة التى أحاطت بانجلترا بهذا القانون النظامى قد تجعلنا نترحم فيما بعد على قرواين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ومجالس المديرات !!

أضف الى ذلك كله القيود الثقيلة التى سنوضحها عند

كلامنا عن المستشار المالى والموظف المطلوب اقامته في وزارة
الحقانية فان هذه القيود ستجعل الهيئة التشريعية الموعود
بها هيئة تمثيلية لاهيئة تشريعية محترمة الكلمة

مزية المجلس النيابى اذا معدومة !

رابعاً - مزية التخلص

من الموظفين الاجانب

تنص الفقرة السابعة من البند الرابع للقواعد على
ما يأتى « الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين
وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة قبل
العمل بالمعاهدة باى مدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم
أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد
العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى
يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص

زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى وفي حالة عدم استكمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس « هذا هو نص المادة وهو يفيد .

ا - ان رغبة الحكومة المصرية مقيدة بصفة « ضابط » وصفة « موظف ادارى » فلا يدخل فى النص غير الضباط والموظفين الاداريين ومن عداهم فهو باق وان الحكومة لا تملك اخراجه

لا تملك الحكومة اخراج الموظفين القضائيين ولا الفنيين ولا من تسميهم الحكومة الانجازية موظفين اداريين وهم فى الواقع اداريون ولا نظن ان لفظ ضباط مع وصفهم باداريين يراد به ضباط الجيش والا ل قيل « الرجال العسكريون »

ب - وهذا الحق مقيد باشتراط غرامة كبيرة على الحكومة المصرية لكل موظف يترك الخدمة

ج - والحق ممنوح لمدة سنتين فقط - وما دام ان هناك غرامة ثقيلة فان ميزانية مصر ستضيق عن اخراج

جميع الضباط والموظفين الإداريين في مدة السنتين . اللهم
إلا إذا رخص المستشار المالي بمقد قرض لمصر

د — ليس خروج الموظف الزاميا بل يصح أن ترغب
الحكومة المصرية ولا تتحقق رغبتها وذلك يستفاد تماما
من قول النص « يجوز انتهاء خدمتهم » فالجواز واقع على
انتهاء الخدمة — ويستفاد الجواز أيضا من قول النص « يمنع
للموظفين الذين يتركون الخدمة » فالتمييز بلفظ « يتركون »
يفيد ان الموظف لا يخرج من الوظيفة رغم ارادته

هـ — ان إنجلترا احتفظت بوظيفة مستشار مالي ووظيفة
موظف آخر هو موظف وزارة الحفانية وقد عهد اليهما بكل
الاختصاص الذي يحقق تحكم إنجلترا في كل شيء

و — أضف الى ذلك كله ان إنجلترا باشتراطها بقاء أحكام
التوظيف الحالية اذا لم يستعمل هذا الحق في السنتين قد ضمنت
الى الابد بقاء الوظائف الانكائرية الاخرى والوظائف
الإدارية التي لم يستغن عن موظفيها في السنتين . فلا توجد
اذا مزية للمشروع من هذه الوجهة :

خامسا - مزية حرية التصرف في الماليتة

هذه المزية معدومة منه أيضاً للأسباب الآتية :

١ - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع بالقواعد علي ما يأتي « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التي لاعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التي قد ترغب في استشارته فيها »
١ - فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة

تعيين مستشار مالي لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية

ويفرض أيضا اضافة اختصاصات صندوق الدين الى

المستشار - فوظيفة الاستشارة اذن وظيفة دائمة لاوقتية

ب - مادام لدينا مستشار مالي فلا يهم البحث عما اذا كان المقصود الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد في الفقرة السادسة من البند الثامن التي تقول « التغييرات

اللازمة في صندوق الدين » - لا يهمننا هذا البحث لاننا نعرف لغة الانجلترا عند تعبيرها بلفظ مستشار . نعرف ذلك من تعريف اللورد جرنفيل لهذه الكلمة في تلفرافه المشهور . ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذى ألفه اللورد ملتر واضع القواعد فان القاموس السياسى الانجليزى يقول ان كلمة المستشار أمر يجب أن يطاع

وان انجلترا لم تستخدم في التعبير «لفظ مستشار» وفعل «استشار» الا للدلال على مرادها .

تريد ان تقول لنا بهذا التعبير . انى أقصد المستشار الذى تعرفونه أمراً فى ميزاً انيتكم متصرفا فيها كما يجب ويهوى تريد ان تقول لنا انى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياسى ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها وانكم تعرفون لفتى السياسية حق المعرنة من تلفراف اللورد جرانفل وكتاب اللورد ملتر وسوابق عمل المستشار فلا يحق لكم ان تفسروها بغير لفتى . وليس أدل على صحة ما نقوله لنا من انها عبرت فى الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ

للموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على انها تريد احكاما
مخصوصة لكل من اللفظين

ج - اتنا لم نفهم التعبير بلفظ « في الوقت اللازم »
الوارد في النص . فهو قيد خاص بهذه الفقرة لانعرف المراد
منه . وبلا حظ ان هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل
لجميع البنود وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على انفاذ الاتفاقات
مع الدول الاجنبية فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج في
سريانه للاشارة اليه في بند خاص

و - ان انكثرا هي وحدها التي استفادت من ايراد
هذا النص في المعاهدة فانها ضمنت حق ايجاد رقابة لها على
المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما انها ضمنت ان تكون
صاحبة السكامة في تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله الا برضا
من عينه

هـ - ولا عبرة بما جاء في النص من انه « يكون تحت
تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى

التي ترغب في استشارته فيها » - لاعتبر بهذا النص فاته من الجمل السياسية التي لا تزيد المعنى الظاهر وان انكثرا ما تعدت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين في هذه الجملة القصيرة الا لتدلنا على مرادها الحقيقي من النص

والذي يؤيد ذلك ما جاء في أقوال عارضى المشروع من ان اللورد ملر هو الذي حتم ادخال هذا النص وتشدد في إبقائه فنحن اذا لم نكتسب شيئاً من الوجهة المالية وبذلك يكون القول باننا سنكون احرارا في انشاء المدارس التي نريدها وتوسيع التعليم وهما باطلا لان المستشار سيقف أمامنا في كل مشروع من هذا القبيل

سلاسا - مزينة الجيش والاسطول

من يسمع هذه الكلمات يظن ان الجيش والاسطول يكونان بيدنا

ليس المهم ان يكون الجيش واقر العدد والاسطول هوبا ولكن المهم ان يكون أمرهما بيدنا نتحكم فيهما لا يسيران

ولا يتحركان الا بإرادتنا .. فهل هذا ما يمكن أن يتحقق
بإتفاقنا مع انجلترا؟

ان انجلترا التزمت بمعاذتنا وألزمنا الدخول معها في
كل حزب كما هو مقتضى الفقرة الثانية من البند الثالث للاتفاق
فهي اذن ستعقد معنا محالفة لاجل هذا الغرض .
لاجل أن تكون في مأمن من خطر التزامها بمعاذتنا
وفي أطمئنان على استمدادنا للقيام بالمساعدة المفروضة علينا اذا
حاربت هي . وعلى أن تقدم لها كل المساعدة التي في وسعنا
خكيف إذن تضمن هي ذلك ؟ لاشك انها ستتولى تنظيم
جيشنا وتوريد الاسلحة وستقوم بتدريبه وكذلك الاسطول
غهي اذن بحكم هذه المحالفة ستضع يدها على قوانا البرية
والبحرية لتسكون في مأمن من مستلزمات المحالفة المتوعدة .
نحن نقول ذلك الآن . نقول ان الجيش والاسطول
سيكونان بيد انجلترا ويدها وحدها . لان المحالفة المتوعدة
تقتضى ذلك وتقتضيه بحق . فإدام انا سلامنا لها بحق
معاذتنا وتمهدنا لها بتقديم المساعدة في حروبها كان لها

ان ترثب حقوقاً على الجيش والاسطول لتضمن نفاذ أحكام
المخالفة المنوية . فلا توجد ميزة بالنسبة للجيش أو الاسطول
اللهم الا أن حليفتنا ستمعمل على زيادة الجيش وايجاد بحرية
لنا لتستخدمهم في حروبها وتكليفنا نفقات باهظة على الجيش
والاسطول الموعودين فيكون لها وحدها الغنم وعلينا الغرم

سابعاً - ميزة الغاء الامتيازات الأجنبية

لاندري كيف يكتب أولئك الذين يبشرون بالمشروع
فهم يسمون نقل الامتيازات الى انجلترا الغاء لها ويسمون
حصول انجلترا على حقوق بسبب هذا الالغاء المزعوم توسعاً
في سيادتنا

ان انتقال الامتيازات الى انجلترا يضرنا ضرراً فاحشاً بل
هو وحده كاف لاضاعة استقلالنا اذا كان تمت شئء باق منه
فان انجلترا ستتحكم في امورنا الداخلية جميعها بحجة
حماية الاجانب وستشل كل قانون . وتتدخل في كل قانون
وتدوس كل نظام . كل ذلك لحماية الاجانب . وستتدخل في

اللبوليس والداخلية والقضاء والتشريع لحماية حقوق الاجانب
فهل يسمى هذا الغاء للامتيازات أم يسمى احتكار انجلترا
لامتيازات الاجانب احتكارا لا يكون بعده لمصر استقلال؟
ان الدول لا تملك دون ارادة مصر حق التنزل لانجلترا
عن هذه الامتيازات . ذلك لان مصر صاحبة مصلحة في
الامر ويمسها التنزل مسااما سيئا لذلك فنحن لا نرى رأى
الذين يقولون بحق الدول في هذا التنزل مادام يتقرر ان
التنزل يمسنا

أما القول باننا كنا في السابق نحتاج لمداولة غدة دول
وسنصبح بالاتفاق لا نحتاج لمداولة أكثر من دولة واحدة
القول بذلك غير وجيه لان انجلترا اخذت منا بهذه الوسيلة
حقوق سيادتنا كلها . وضمنت بقاء هذه الحالة باشرطاتها في
الفقرة الثانية من البند الثامن من القواعد ان يؤسس قانون
الجنسية المصرية على قاعدة النسب .

أما الدول فما طمعت قط في الاعتداء على شيء من
الحقوق الاصلية لسيادتنا وما كانت لتطمع فيها .

فلا امتيازات اذن باقية وستصبح اذا تم الاتفاق بين
فكي الاسد ولا يكون لنا أمل في الغائها

ثامنا - منزلة الدخول في عصبة الأمم

أن كندا و - أستراليا وأفريقيا الجنوبية ونيوزلندا
والهند أيضا كل هذه البلاد أعضاء أصليون في جمعية الأمم
فإنجلترا تريد بنا ما تريد بالهند فهل هذا يعتبر منزلة بوجه
من الوجوه ؟

ان إنجلترا تريد بنا ما أرادت بالهند . تريد ان تتمم
بدخولنا في عصبة الأمم عقد مستعمراتها . وتريد أيضا ان
تربطنا بالمعاهدة والمحافة المشروع فيهما معنات طبقا لقواعد هذا
الاتفاق . اذ ان من الشروط الاساسية للدخول في عصبة
الأمم والبقاء فيها احترام الاتفاقات المعقودة بين أعضاء العصبة
فلا منزلة اذن من دخولنا عصبة الأمم خصوصا اذ
كانت إنجلترا هي التي تريد ان تقدمنا اليها كما قدمت قبلنا
أو عضدت بمقبة المستعمرات المذكورة سابقا

الى هنا بينا ان المشروع خال من المزايا بل ان هذه
المزايا الخيالية تخفى خطرا عظيما وشرا مستطيرا . فلننتقل
بعد ذلك الى النقطة الثانية

النقطة الثانية

نقول ان قواعد الاتفاق تتضمن تمسك انجلترا بحماية
سنة ٩١٤ و اقرارا ضمينا لهذه الحماية

اعانت انجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ٩١٤
وريت لنفسها حقوقا فيها بناء على هذه الحماية كحقوق تعيين
الحاكم الشرعى وترتيب الوراثة وفي مؤتمرات الصلح حصص
من الدول على الاعتراف بحماتة ١٨ ديسمبر سنة ٩١٤
المذكورة فهذه الحماية عزيزة عليها ومن أجل ذلك فهي
تمسكة بها ولا تكتفى باستبدالها بحماية أخرى بتبدى . من
تاريخ الاتفاق المنوى

وقد رأى اللورد مانتو نفور المصريين من الحماية فارادأ أن
يدخلها عليهم في هذا الاتفاق بطريقة لا يشعرون بها . ومن
أجل ذلك ضمن القواعد اشارة الى هذه الحماية دون أن

يذكرها بلفظها كما انه ضمنها أحكام هذه الحماية حتى يكون قبول المصريين للقواعد وبمباراة أخرى للاتفاق المبني على هذه القواعد اقرارا لهذه الحماية المدسوسة والادلة على ذلك كثيرة

١ - جاء في البند الاول من قواعد الاتفاق مانعه

« لاجل ان يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تجديدا قيقا »

هذا النص يفيد وجود علاقات سابقة على الاتفاق

ويراد تحديدها بدقة - ولا يمكن ان يكون المقصود بالعلاقات

الاحتلال الانجليزي الواقع في سنة ١٨٨٢ لان هذا الاحتلال

لا ينشئ علاقة قانونية بيننا وبين انجلترا فضلا عن ان الحماية

جيبته وانما المقصود بالعلاقات هو ما تدعيه انجلترا من وجود

حماية لها على مصر نشأت بموجب اعلان ١٨ ديسمبر سنة

١٩١٤ وباعتراف الدول بهذه الحماية في معاهدات فرساي

وسان جرمان وسيفرو بما نص عليه بنوع خاص في معاهدة

سيفر من انتقال السيادة العثمانية اليها . أضف الى ذلك ان

هذا التعبير « تحديد العلاقات بدقة » هو نفس التعبير الوارد

في خطاب السير ملن شيتهم الى المرحوم السلطان حسين
وفي خطاب السلطان الى دولة رشدى باشا مما لا يدع شكا
فى ان المقصود بالعلاقات انما هى حماية سنة ١٩١٤ فقد جاء
في الخطاب الاول مانصه . « وفي غزم حكومة جلالتة —
(ملك بريطانيا) — المحافظة على هذه التقاليد (بقصد ترقية
شؤون الأمة المصرية) بل انها موقنة بان تحديد مركز
بريطانيا العظمى تحديدا صريحا يودى الى سرعة التقدم في
سبيل الحكم الذاتى » وجاء في الخطاب الثانى مانصه : « واثنا —
(السلطان) — لموقفون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية
في مصر تحديدا واضحا مما يترتب عليه ازالة كل سبب
لسوء التفاهم »

ب - تنص الفقرة الاولى من البند الرابع على ما يأتى :
« تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية . . . » ومعنى
ذلك ان مصر تنلحق حق التمثيل الخارجى باتفاقها مع انجلترا
لا يحكم القانون الدولى الذى يخول كل أمة مستقلة استقلالاً
تاماً حق التمثيل الخارجى بدون حاجة الى اتفاق مع أية دولة

أخرى . وان تلقينا هذا الحق من قبل انجلترا مظهر من مظاهر بقاء حماية سنة ١٩١٤ - وقبولنا تلقى هذا الحق بهذه الكيفية باعتبار اعترافا ضمنيًا بتلك الحماية

ج - ينص البند الثاني على انه لا يمكن تحقيق الغرض الثاني المبين في البند الاول وهو تمديد الامتيازات الا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات

والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة فقيام انجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤ لاننا لو سلمنا بالرأى القائل بعدم تمسك انجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها . أن مفاوضات انجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذى احتفظت به فى خطاب السير ميلن شيهام الى السلطان حسين

ولا يمكن ان يقال أن انجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل

أو التفويض من مصر لان التعبير بمعبارة « لا يمكن » ينفي
فكرة التفويض او الوكالة

أنصف الى ذلك أن القانون الدولي لا يعرف تفويضا
مطلقا كهذا لا يرجع فيه الامر في النهاية الى الدولة التي أعطت
التفويض

فتسليم مصر لـ إنجلترا بانها وحدها صاحبة الصفة في
المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر
اعترافا صمليا آخر بحماية سنة ١٩١٤

ومن مظاهر تمسك إنجلترا بحماية ١٩١٤ عدم نزلها عن
مزايعها في تعيين حاكم البلاد وفي تنظيم وراثته العرش

ان حاكم البلاد هو الذي تتمثل فيه شخصية الامة وهو
مظهر قوميتها . باسمه تصدر القوانين وباسمه تنفذ . وهو الذي
يختار رئيس الوزارة ويدين يديه تؤدي الهيئات النيابية والجيش
البرية والبحرية يمين الطاعة لدستور البلاد . فتتصيه يجب
أن يكون بعيدا عن كل تدخل أجنبي . فإغفال قواعد الاتفاق
النص على عدم تمسك إنجلترا بما أسندته لنفسها من حق تعيين

الحاكم الشرعى ورضاؤنا بهذا الاغفال يعتبر اعترافا ضمنيا
بحماية سنة ١٩١٤ التى أخذت لنفسها بمقتضاها هذا الحق

د - ينص البند السادس من قواعد الاتفاق على انه
« يعهد الى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد
تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ... الخ »
وهذا النص يفيد تدخل انجلترا فى أمورنا الداخلية ومن
للقواعد الدولية المسلم بها انه لا يجوز لدولة ما ان تتدخل فى
شؤون دولة مستقلة لتضع لها نظاما ما تسير بمقتضاه حكومتها
فى شؤونها الداخلية اذ ان وضع النظام الداخلى للحكومة هو
المظهر الوحيد للسيادة الداخلية

ولا يفوتنا ان نلفت النظر الى مسألة فى غاية الاهمية وهى
ان انجلترا باعلانها الحماية على مصر جعلت لنفسها حق التدخل
فى شؤونها الداخلية والخارجية الى ابد حد ممكن . فالنص
على وضع النظام الداخلى للبلاد مع تحديده ليس له معنى غير
ان انجلترا انما تعطى المصريين بعض الذى أخذته لنفسها
بالحماية . وقرارنا لذلك يعتبر اعترافا ضمنيا بالحماية .

وأغفلت قواعد الاتفاق أمراً جوهرياً وهو النص على عدم تمسك انكلا ترا بالحماية واعتبارها كأن لم تكن كما أنها أغفلت النص على عدم التمسك بما أخذته من الدول اعترافاً بالحماية نفي معاهدات فرساي وسان جرمان وسيفرو على الخصوص ما نص عليه في المعاهدة الأخيرة من انتقال السيادة التركية إليها ولا يفسر هذا الاغفال بغير تمسكها بالحماية كما أن رضائها بالقواعد وفيها هذا الاغفال يعتبر تسليماً ضمنياً بحماية سنة ١٩١٤ وهناك مواضع أخرى تؤيد حماية ١٩١٤ ويعتبر اقرارنا اياها اعترافاً ضمنياً بذلك الحماية

النقطة الثالثة

نريد ان نبين في هذه النقطة أن القواعد ترمى الى تنظيم حماية سنة ١٩١٤ وانها تضع لها نظاماً يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية

لقد جاء في خطاب السير ميلان شيتام الى المغفور له السلطان حسين وفي خطاب هذا الاخير الى دولة رشدي باشا ما يشهد ارجاء تحديد العلاقات بين بريطانيا ومصر ومعنى ذلك تنظيم الحماية

ولسكى نبين ان الاتفاق المعروضة قواعده الآن لا يقصده
الا تنفيذ تلك الرغبة نقول :

يقول ديسبانييه في كتابه « بحث في الحماية » ص ٣١٧
ما ترجمته :

« ان المميز الاساسى للحماية هو تعهد الدولة الحامية بالدفاع
عن البلاد المحمية وما بعد ذلك فانما هي قواعد تختلف بحسب
ماتضمنه الدولة الحامية من الشروط كمقابل لتعهداتها بالدفاع أو هي
على الاخص مزايا تستعملها الدولة الحامية لنفسها في نظير ذلك التعهد
وان قيام الدولة الحامية بنفسها بمباشرة السياسة الخارجية للدولة
المحمية أو رقابة الدولة الحامية على تمتع الدولة المحمية بمباشرة هذه
السياسة . ذلك حقان الشروط والمزايا التي تكون للدولة الحامية »
وقد عرف اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية الحماية
في خطبة له عن مصر في مجلس الاعيان البريطاني فقال « ان معانيها
تتفاوت فهي في أقصى طرفها سيطرة سياسية أو ادارية شديدة
وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السيامي
ولكنها في جميع حالاتها تنطوي تحت مبدأ واحد وهو انه يجب
على الدولة الحامية ان تدفع عن الدولة المحمية الغارات الخارجية
وتضمن حسن معاملة الرعايا الاجانب وحفظ أموالهم في داخل
البلاد والسيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية
أما الدرجة التي تبلغها الحماية في حق التمرض لادارة البلاد الداخلية
فلم ينص عليها قانون ما فيجب تقريرها في كل حالة طبقا للملاسات

تلك الحالة ،

من ذلك يتبين ان الركن الاساسى للحماية هو في نظر اللورد كرزون مايقول عنه ديسبانييه وهو تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية وهذا الركن قائم في قواعد الاتفاق وتضمن البند الثالث من القواعد في الفقرة الثانية وجوب عمل محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر وتتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها ، فهذه المحالفة التي ستضمن بالطبع مواد متعددة حققت انجلترا الركن الاساسى للحماية

والتمييز بعبارة « تعضد مصر » لا يخرج المسألة عن حقيقتها اذ انه لا يشترط ان يكون دفاع الدولة الحامية عن الدولة المحمية مقصوراً على مجهودات وقوات الدولة الحامية

وان هذا التعبير نفسه هو الوارد في البند الثالث من معاهدة باردو أو قصر سعيد المعقودة بين فرنسا وباي تونس في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ وبمقتضاها بسطت فرنسا حمايتها على هذه البلاد كما أنه هو نفس التعبير الوارد في البند الثالث من معاهدة «فاس» الرقيمة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ المشقودة بين فرنسا ومراكش وبمقتضاها وضمت فرنسا حمايتها على تلك البلاد

أما شرط الرقابة على أمورنا الخارجية أو كما يعبر اللورد كرزون حق السيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية

والاجنبية فتتوافر أيضا بالقيود الواردة في التمثيل السياسي
لقد تكلمنا فيما سبق عن القيود التي قيد بها تمثيلنا الخارجي
وهي قيود تؤدي كما بينا الى تدخل انجلترا في أمورنا الخارجية
بل انها تؤدي الى اننا لانعمل عملا الا بموافقتها وبهذا تتحقق
السيطرة المشترطة في تعريف اللورد كرزون اذ انها بحجة مخالفة
المخالفة أو منع الصعوبات أو مراعاة المصالح الانجليزية يمكنها
السيطرة على كل شيء بل ان الدول الاجنبية سترانا مع هذه
القيود غير اهل للتعاقد معها حتى لا يضيع وقتها في مفاوضات
تكنفى اشارة من انجلترا لذهابها عنها أو لقطعها بحجة التمسك
بقيد من قيود التمثيل

يقول الاستاذ مارسيل موى مدرس القانون الدولي العام
بجامعات فرنسا منذ أكثر من عشرين سنة في مؤلفه الموضوع
في سنة ١٩٢٠ والمسمى القانون الدولي الحديث ص ٦٤ ما يأتي :-
« ان ضياع استقلال الدولة المحمية يظهر على الاخص في علاقاتها
الخارجية بالدول على ان كل تسوية ممكنة بخصوص ذلك فقد كانت
الترنسفال تحت الحماية الانكليزية من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٨٤
وكان مظهر تبعيتها لانكارتا ٥٢ مورادلى مجرد ابلاغ انكارتا
نصوص المعاهدة التي تعدها الترنسفال مع الدول الأخرى ونفلا
عن ذلك فقد استثنى من هذا القيد جميع المعاهدات التي تعدها
الترنسفال مع حكومة الاورنج »

فيتين من ذلك ان الشرط يتحقق بمجرد ابلاغ الدولة الحامية بمقود
الدولة المحمية وشتان بين حالتها المنوية بهذه القواعد وبين مجرد الابلاغ
أما اشتراط انجلترا عايناً أن نعهد بمصالحنا الى الممثل البريطاني
عند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته فذلك مظهر من
مظاهر وجود الحماية : نعم لقد جرت عادة بعض الدول الصغرى ان
تعهد برعاية رعاياها في جهة معينة الى دولة ما . غير ان سفير الدولة
المعهد اليها لا تكون له صفة تمثيل الدولة صاحبة الرعايا في جميع شئونها
كما يكون ممثل انجلترا عند ما يعهد اليه بالمصالح المصرية وفوق ذلك فان
مصر ملزمة بان تعهد بمصالحها الى ممثل بريطاني بخلاف الدول الصغيرة التي
أشرنا اليها وقد بينا ان انجلترا أخذت على نفسها حق حماية الرعايا الاجانب
وحفظ أموالهم وبذلك تحقق شرط اللورد كرزون في تعريفه للحماية
ومما يؤيد ان (النظام حماية) عدم تحديد مدة لالمحافضة ولا للمعاهدة
ولم يعرف التاريخ الى الآن معاهدة أو محافضة ابدية بين دولتين متساويتين
ويؤيد رأينا النص الوارد في الفقرة السادسة من البند الرابع
الذي يقول . « نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحافضة بين
بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر
ويجوز حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين » والمحافضة المشار
اليها هي المحافضة التي تضع الركن الاساسي للحماية وهو ركن تعضيد
انجلترا مصر في الدفاع عن سلامة أرضها
ولا يفوتنا ان سفيرنا مضطر في علاقاته بالدول الى ألا يتخذ خطايا

لا تتفق هي والمخالفة لانه ملزم في اجراءاته باتباع النصوص والمواد
والمعاني التي ستشملها مخالفة الحماية

وقبل أن ننقل الى الكلام على شيء آخر نلفت النظر هنا الى
اللفظ في قول الذين يمثلون حالة معاضدة انجلترا لنا المعاضدة المشروطة
في المخالفة بجملة فرنسا عند ما أرادت أن تنعقد هي وبريطانيا وأمريكا
على عدوان المانيا . نقول ان هذا من لغو القول لان هذه المعاهدة
التي كان مشروعها فيها مجهول نصوص مشروعها فلا يمكن التمثيل بها
مادامت بمجهولة فضلا عن ان هذه الدول متساويات في التعاضد

بعد ذلك كله ننتقل الى بيان ما بقي من الحقوق التي أخذتها
بريطانيا العظمى على مصر أو بعبارة أخرى الى بيان تنظيم الحماية
وقبل أن نتكلم على باقي حقوقها نقول ان حقوقها لم تأت في
القواعد على سبيل الحصر لما يأتي

أولا — ان في القواعد طائفة من الحقوق « تلزم لصيانة مصالحها
الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الاجنبية »
(الفقرة الاولى من البند الثالث) والحقوق المشار اليها بهذه الفقرة هي
مخالفة قائمة بذاتها كما يستدل على ذلك من اعطائها رقما خاصا في البنود
أما منطقة هذه الحقوق فلا حصر لها

لأنجلترا مصالح خاصة كما تقول ولا بد أن يكون من متعلقات هذه
المصالح زراعتنا وتجارتنا وصناعتنا . فهل معنى ضمانه هذه المصالح
الخاصة انها تطلب منا نوعا مخصوصا من الزراعة أو تمنع نوعا آخر منها

كما منعت زراعة الدخان . وهل معنى ذلك أنها تريد حقوقاً تتكمن بها
من تعطيل الصناعة عندنا كما فعلت مرة عندما أردت ناصنع القطن عندنا
فخضرت على المصانع ضريبة تحقيقاً لمصلحة مما لم لانكشيراً الانجليزية
• وهل يكون معنى ضمانه هذه المصالح أن تجعل لجاراتها ميزة على
البلاد الاخرى ويكون لها شأن في جواركننا . اللهم ان مصالح إنجلترا
كثيرة فلاندرى ماذا نجبت لنا السياسة الانجليزية في كل هذه الكرامة الكبيرة
واللدول مصلحة في أن يعيش رعاياها في أمن فهل معنى الضمانات
التي نعطيها أن تتسلط انكلترا على ادارة الامن العام حتى يأمن
الاجانب شر العبث به . والدول مصلحة في حفظ الصحة العمومية في
البلاد . فهل معنى هذا ان إنجلترا ستتدخل في مسائل الصحة العمومية
حتى يأمن الاجانب غائلة الاوباء والامراض المعدية . الخ
ثانياً - ان قواعد الاتفاق المعروضة تنوعنا فوق المعاهدة بعقد محالفة بيننا
وبين إنجلترا ومن المعلوم ان المحالفة هي مجموعة شرائط ونود وستبدع إنجلترا
أبداً ابداع في وضع هذه المحالفة وفي ترتيب الحقوق علينا ووضع القيود لمصر
حتى لا يكون بيننا وبين المستعمرات الا الفرق الذي تراه انكلترا لمصلحتها
ثالثاً - ان القواعد المعروضة هي بمثابة رؤوس مواضع للاتفاق
المنوى وان رؤوس المواضع تحتاج الى تفصيلات ولا شك في ان
إنجلترا ستأخذ ما تستطيع أن تأخذه عند وضع التفاصيل
فهذه المصادر الثلاثة ستستخدمها إنجلترا لمضاغطة حقوقها ومضاغطة
قيودنا وستفسرها كما تشاء سياستها وستصر على قسايرها لكل منها

وستقول لندوبي حكومتنا الرسميين اذا وقفوا بينها وبين عرضها ما قاله
 اللورد ملر اسعد باشا . ستقول لهم . اما أن تقبلوا واما أن ترفضوا
 . لقد تفاوض المستر تشمبرلان الوزير الانكليزي مرة هو والرئيس
 كروجر البويري ، وقدم التاريخ لنا بهذه المفاوضة درساً جليلاً نعرف
 به مقدار تعيد السياسة البريطانية بالشروط التي تعرضها اذا كانت هذه
 الشروط لا تكفي لتنفيذ جميع مراميها .

جاءت حكاية هذه المفاوضة في كتاب (نفسية الشعب الانكليزي
 لايميل بوتني) المطبوع سنة ١٩٠٩ فقد قال . د ان من المستحيل ان
 تتبع المستر تشمبرلان الوزير الانكليزي في مفاوضاته الرئيس كروجر
 البويري بشأن عقد صلح بين بريطانيا من جهة وجمهورية ترنسفال
 والاورنج من جهة أخرى . فقد قدم المستر تشمبرلان شروطه الي
 مؤتمرات بلومفنتين فلما قبلها كروجر بعد المقاومة في قبولها زاد المستر
 تشمبرلان شروطه وطلب شروطاً أخرى . ولقد أرادت الجمهوريتان
 تحكيم مؤتمراً لاهاي في الامرافات بريطانيا بالرغم من انها كانت قد
 ارتبطت بالاتجاه الى هذا المؤتمر وأخيراً تمسك المستر تشمبرلان
 بسيادة بريطانيا على الجمهوريتين بالرغم من ان مسألة السيادة كانت
 مفروغاً منها قبل الدخول في المفاوضة اذ ان بريطانيا في مفاوضات
 كثيرة سابقة كانت تعترف صراحة بعدم وجودها .

فهل للذين يرون بغير حق ان في القواعد مزايان ان يأمنوا على
 بقاء هذه المزايان المزعومة بعد ان يعرفوا حكاية المستر تشمبرلان مع

الرئيس كروجر لاسيما اذا كان اللورد ملتر حفظ لنفسه خط الرجعة باعلانه الى سعد باشا بانه « يشك في صواب التساهل في بعض الامور » واذا كنا نعلم ان اللورد ملتر مكاف من حكومته درس الحالة والافضاء لها بما يراه دون ان تنقيد الحكومة برأيه ...

بعد هذا البيان نتقل الى بيان الحقوق التي تأخذها بريطانيا بهذا الاتفاق المعروض

بيننا أن انجلترا تأخذ منا اعترافا ضمنيا بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأنها تصبح منا بمنزلة الوصى باقرارنا لها على حق التدخل في شؤوننا الداخلية والخارجية كما اننا بيننا انها تصر على احتكار امتيازات الدول الاجنبية ليكون الاجانب علة تدخلها الدائم في شؤوننا وبيننا فيما قدمنا كثيرا من الحقوق التي رتبها انجلترا لنفسها فنحن لانريد ان نعود الى ما قدمنا ونكتفي هنا ببيان بعض الحقوق الهامة الاخرى تنص الفقرة الثانية من البند الثالث على ما يأتي .. « تتمتع مصر انها في حالة الحرب حتي ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية »

فهذه الفقرة ظاهرة المعنى لا تحتاج لتفسير ولا لافصاح .. تريد انجلترا ان تأخذ منا كل المساعدة من رجال ومال وقوت ومواد حربية كالقطن الذي ثبت انه من أهمها ، وفي الوقت الذي

تقع فيه انجلترا في حرب تكون أموالنا ومحاصيلنا وأولادنا رهن
إشارة من إنجلترا . ويكون القطن وهو مصدر ثروة البلاد وقفاً على
إنجلترا . تأخذه حكومتنا منا لتعطيه الى إنجلترا وفقاً لهذا العهد .
وفي هذا الوقت يسلب الفلاح المسكين غلاله وتبنه ومواشيه لخدمة
إنجلترا . وفي هذا الوقت تملن الاحكام العرفية في البلاد ويسكر
الجنود الانجليزية في مفرق الطرق وفي القرى والبلدان يمترضون
المارة ويطلبون منهم جوازات السفر من قرية الى قرية أو من غيط
الى غيط . وفي هذا الوقت تسلب الحرية الشخصية بكل فروعها فلا
كلام ولا كتابة ولا حركة . وفي هذا الوقت يعم الشقاء ويتحكم البلاء
ويقتل الغلاء الفقراء ويترسطن الحال وتقع في الحال الذي عرفناه
في هذه الحرب . وان يكون الامر مقصوراً على حرب واحدة
أو على دولة واحدة بل ستكون حالة أبدية لا تنكشف عنا . وما
أكثر حروب إنجلترا وما أكثر أعداءها . وما أكثر اشتباك مصالحها
مع مصالح الدول الاخرى . وفي هذا الوقت نكون عرضة لانتقامات
عدو إنجلترا فبقنا بطيارات تأتي فتلقى علينا الصواعق تقتل الاطفال
والشيوخ والنساء ولا تقول الشبان فانهم سيكونون جميعاً في ساحة
القتال . وتهدم على رؤوسنا هذه المباني الهائلة فنسكن الكهوف حتى
نكون في مأمن من الغارات ونطفئ المصابيح حتى لا يرانا العدو
وفي هذا الوقت تأتينا الغواصات والاساطيل تخرب الموانئ وتهدم
البلاد وتفتك بالعباد . وفي هذا الوقت يطلق العدو غازاته السامة

فيموت الناس افواجا ويدركهم العمى تارة والجنون تارة اخرى .
أن انجلترا تشتترط علينا كل المساعدة . فهل معنى ذلك ان تكون
المساعدة طبقا لقوانين البلاد أو تكون هذه المساعدة طبقا للواقع ، هل تقدم
لها من الجيوش ما يميزه قانوننا أو تأخذ منا كل صالح لحل السلاح حتى
ولو كان القانون يعفوه عنه ، هل تقدم لها المال الذي في خزانة حكومتنا
أم نعقد القروض لسد الحاجة ما دام في وسعنا عقد القروض . هل تقدم
لها القوات والمواد التي تفيض عن الحاجة أو يكون لها حق ارتفق على كل
شيء ؟ لقد رأيناها في الحروب المنصرمة قد أخذت مائة الألوف من العمال
فقصمت عندنا اليد العاملة نقصا هائلا ورأيناها تضع اليد على المحاصيل حتى
كاد الجوع يعرف بلادنا فهل (كل المساعدة التي في وسعنا) ستكون كذلك ؟
وتضرب انجلترا لنا المثل بالمواني وميادين الطيران ووسائل
المواصلات للإغراض الحربية . فهل تترك لنا انجلترا المواني والميادين
والمواصلات في يدنا مدة السلم أو يكون لها عليها الرقبة الدائمة توقعها
للحرب . سنبين المخالفة المنوية لنا أنها ستراقب كل ذلك وهي ستتحكم
في كل ذلك لان الرقابة والتحكم من النتائج اللازمة للحق نفسه
قبل أن هذا التعهد قدمته مبره هدية لا نكتلها حق تحقق
المساواة وحتى لا تأخذ المخالفة المنوية شكل الحماية . . . قول ليس
له سند من العقل ولا من القانون الدولي ! أي مساواة في هذا التعهد ومبره
تكون تابعة بقوة هذه المخالفة المنوية لحروب انجلترا . أي مساواة ونحن
لا نستطيع ان نناقش انجلترا في السبب الذي دخلت من أجله الحرب

وجرتنا معها..، أى مساواة ومن يملك وحده اعلان الحرب يملك وحده عقد الصلح ولن يكون لنا فى الصلح صوت فتولى انكثرا عقده بنفسها مراعية مصالحها وحدها..، أى مساواة ونحن نرخص لها بوضع اليد على مراقبتنا وقت الحرب ولا بد لها من مراقبتها والتفتيش عليها وقت السلم حتى تأمن عليها، وأى كتاب دولي يقول بان هذا العهد يخرج الحماية عن شكلها القانوني، لقد بينا ان الركن الاساسى للحماية يتوافر بعهد الدولة الحامية أن تعضد الدولة المحمية فى الدفاع عن سلامة أرضها. وبيننا ان ماعدا ذلك من الشروط. هو مزايا تستحقها الدولة الحامية فى نظير تعهداتها هذا. فهل هناك مزية للدولة الحامية اسمى فائدة من هذه المزية؟ اللهم ان الحق بين والباطل بين فكيف يحكمون؟

ب- تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتي: « تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر » بهذه المنحة ضمنت الحكومة الانجليزية بقاء احتلالها الى الابد وحولت احتلالا عسكريا مؤقتا الى احتلال نظامى مؤبد. بهذه المنحة برئت ذمة انجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجلاء. من سبعمين عهدا ووعدا كانت كالشوكة فى جوف سياستها المصرية ! وان لهذه المنحة مثيلا فى معاهدة باردوا وقصر سعيد المعقودة

بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة) غير ان فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من انجلترا علينا فقد بنت فرنسا حقها في احتلال تونس على سبب مؤقت وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطئ كما انها نصت في المادة على امكان انتهاء الاحتلال بالانفاق. أمامعاهدتنا فقد بنت الاحتلال على سبب دائم يبقى ما بقيت انجلترا وما بقيت مصر لانه سبب يرجع الى موقع مصر الجغرافي وهو المواصلات بين بلاد الامبراطورية ومعاهدتنا لم تقرر الاحتلال بما يفيد وقتيته كما فعلت فرنسا وان هذه الفقرة تكاد تكون تعبيراً ضريحاً عن الحماية اذ من الممكن ان يفهم منها أن جميع الاراضى المصرية هى من المواصلات الامبراطورية. ومعلوم ان السياسة الانجليزية تقول عن مصر انها (طريق الهند) على اننا لو تركنا هذا التفسير المحتمل وقصرنا لفظ المواصلات على معناها الضيق فان هذه القوة تكون لحماية النيل وفروعه والرياحات الكبرى الصالحة للملاحة والطرق والسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات وزرعة الاسماعلية الملحقة بقنال السويس وقناة السويس والجو والمحطات الكبرى والثغور فهل الارض المصرية تكون غير ذلك — وأنتا هنا ظففت النظر الى أن المكان المراد تعيينه بمقتضى هذه الفقرة هو مكان المعسكر كما يستفاد من النص فالمفهوم أن الاحتلال يكون حقاً على جميع القطر المصرى بالرغم من تعيين المكان الذى تعسكر فيه جنود هذا الاحتلال وستسوى المعاهدة حسب النص ما تستتبعه من المسائل التى

تحتاج الى التسوية ولا بد ان يكون المراد بهذه التسوية وضع احكام مخصوصة لهذه المواصلات التي بينها. اما القوة فلم يعدنا النص بتحديداتها كما وعد بيان مكان المعسكرة قد يترك امر تحديد القوة مرسلا فستطيع انجلترا ان تزيد قواها في كل وقت ولا ندري اين يكون مكان المعسكر وهل مجرد بيان المكان يمنع جنود الاحتلال من اقلاقنا في كل وقت وتغذو في البلاد ام هي ستبقى في مكان واحد كلاء الاسن. وهل يمكن ان نأمن على استقلالنا المزعوم وهذا الاحتلال مخيم علينا. اللهم اننا في العهد المنصرم لم يكن لانجلترا عندنا غير الاحتلال وكان عسكرا مؤقتا غير شرعي فماذا يكون حالنا اذا أصبح حقا ودائما ؟ . . . اما القول في آخر الفقرة بان هذا الاحتلال لا يمس حقوق مصر فضلا عن أن المادة لم تقل (استقلال مصر) فانه قول مهم لا يؤدي الى أي نتيجة فقد كان المفروض في الاحتلال القديم أنه ما كان ليؤثر في حقوق مصر ومع ذلك فقد ابتلعها به السياسة البريطانية !

٥ — تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن : « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحفانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بآدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام »
فهذا الموظف الذي تعينه مصر بالاتفاق مع انجلترا أو بعبارة أخرى هذا الموظف الذي تعينه انجلترا سيتدخل في شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية

١ — له حق الاتصال بالوزير ولا يستطيع أن يفهم من هذا النص ان يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل انجلترا الى حد أدراجها فى المعاهدة وانما الذى يفهمه من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والاحكام القضائية والمسائل الادارية المتعلقة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان اقطر المصري فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة الى الاجانب فقط ولكن بالنسبة للمصريين أيضاً ولا ندرى ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال

٢ — ويجب احاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له تماس بالاجانب وقد نشرت هذه الفقرة مصادفة في بعض الجرائد بنصها الانكليزى فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التي تؤدي الى أن هذا الموظف يجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القانون باعتباره ماساً بالاجانب : وبما أن النص الانكليزى هو الاصل المعتمد فان المعنى أن كل قانون يعتبر ماساً بالاجانب . وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص فى ادارة القانون الذى يطبق على الاهالى

٣ — ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظم . فهذا هو المستشار القضائى المعروف ومستشار الداخلية المعروف بل هو يجمع فى شخصه جميع المستشارين الانكليز المعروفين والفرق بينهم انه معين من قبل انجلترا أما المستشارين فكانوا يعينون ولوفى الظاهر من

قبل الحكومة المصرية . فهل يوجد تدخل من انكلترا في أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك نقول ان حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق ؟

ولا يفوتنا أن نلفت النظر ان هناك حقوقا أخرى لانجلترا واضحة في قواعد الاتفاق من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذي يقضى باصدار امر عال باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة واننا لا نستطيع ان نسين جميع هذه الاجراءات لفرط كثرتها ولكننا نقول انها تحتوى على اجراءات تمس سيادة البلاد كالامر الصادر من القائد العام فى ١٩ اغسطس سنة ١٩١٨ القاضى بأن تكون ٥٦٢ فدانا بأبى قير فى حيازة وزير حرية انكلترا وملكاله بصفة مستدعة لا غراض عسكرية !

النقطة الى ابعد

نقول ان قواعد الاتفاق تؤدي الى الاعتراف ضمينا لصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وذلك ان التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بان السودان ليس جزءا من مصر والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان فى الوقت الذى نسوى فيه مسائلنا مع انجلترا اعتراف بان السودان ليس محلا للبحث واغفال الكلام فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف اقرار بهذه الاتفاقية . وبيان مندوبي الوفد الذى يقصر مسألة السودان على حقوقنا فى المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الانكازة فلا نزاع اذن اننا نلتق . بقول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان !

السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هى البحيرة والمنوفية

والغربية وهو الزم لمصر من الاسكندرية ، وهو مصدر نعمتنا
وحياتنا وهو النيل كله ، هو كل شيء ، فكيف نطمئن على حياتنا
وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا ؟

أين تلك الضجة الهائلة التي أحدثناها يوم علمنا عشرين المظاهرات.
ابن الاحجاجات . ابن الصحف . ابن المهندسون . ابن اعضاء الجمعية
التشريعية . ابن اعضاء مجالس المديريات . ماذا أصابنا . حتي نفسي
السودان وهو ان تركاه فلا يتركنا كما قال شريف باشا . وقد قضينا
أربعين سنة ونحن نقول انه بلادنا . فاصبح السودان جنسا غير جنسنا
لان اللورد ملتر لم يقبل أن يدخله في البحث . أصبح مركز إنجلترا
فيه شرعا لان اللورد ملتر هددنا اما أن تقبل الشكل أو ترفض الكل ؟
أنسينا ما بذلناه في سبيله من الاموال والارواح . أنسينا أنه كان ولا
يزال من القدم امتداد مصر وعضواً من مصر . أنسينا أننا لانطمئن
على وجودنا مادام السودان هكذا ؟ ثم ما هذه التأكيدات التي حصل
عليها الوفد اوى نوع من أنواع التأكيدات هي ؟ وما مقدار قيمتها
القانونية ؟ وأين دونت وكيف تثبتها ؟ واذا ترك اللورد ملتر حكومته
فمن ينفذها ؟ واذا لم تعتمد إنجلترا التأكيدات فاذا نعمل ؟

لقد أذكرتنا هذه التأكيدات بمحادثة تاريخية حدثت بين إنجلترا
وارلندا . كان يريد (بت) الوزير الانجليزي الشهير أن يخضع ارلندا
أو يطفيء حركة الكاثوليك الارلنديين فلم يتردد هذا الوزير في أن
أكد للـ كاثوليك تأكيدات رسمية لاعرفية كما هو الحال عندنا ومقتضى
هذه التأكيدات أن تساوي بريطانيا بين الكاثوليك المهضومي الحق

والبروتستانت وقد انخدع الكاثوليك بتأكيدات الوزير بت الرسمية وسلموا بمطالبه وهدمت حركتهم فلما نال منهم غرضه وطولب بتنفيذ تأكيداته أثبت الحكومة البريطانية تنفيذ التأكيدات فكان كل ماناله الكاثوليك ان أستعمل (بت) على انه لم يظل بعيداً عن الحكومة اذ عاد اليها بعد قليل حيث كانت التأكيدات قد عفت آثارها (يراجع كتاب انكلترا وسياساتها الداخلية لجويو ص ٢٦٧) فهل تأكيدات اللورد هلترأ كثر صراحة وأشد قوة من تأكيدات الوزير بت

واذا كانت بريطانيا تكون بهذا الاتفاق في جنوبها في السودان وفي شرقها في القنال وفلسطين والبحر الاحمر وفي شمالها في البحر الابيض المتوسط وكل ذلك بدون فاصل ثم هي لها جيش احتلال عندنا وتحكم في الموائى والطرق وتتدخل في سياستنا الداخلية . في القضاء والمالية ، وكل شيء . فهل مع ذلك نكون مطمئنين في ديارنا

ويجدر بنا أن نختم هذه النقطة بكلمة قالها أحد الوزراء الاسبقين المبشرين بقبول قواعد الاتفاق فقد قال هذا الوزير في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ مانصه : د لو أحصيت الجروح التي أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطاني الى عام ١٩١٤ لكان أبعد ما غورا وأشد ما يلاما ذلك الجرح الدامي بل ذلك الجراح الميت الذي أحدثته اتفاقية عام ١٨٩٩ ،

الخاتمة

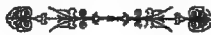
قواعد الاتفاق للعروضة هي وثيقة يعم سيادتنا الداخلية والخارجية هي سند يعم تراث أجدادنا وآبائنا . هي هبة أبائنا وبناتنا ونسائنا الي

بريطانيا . هي خيبة الجيل الحاضر والمستقبل . هي الفقر والشقاء والبلاء !
وليعلم الذين يبشرون بالمشروع ويرفعون مصالحهم فوق مصالح
الوطن انهم انما يكتبون الآن صحيفة في كتاب التاريخ فليشفقوا
على أعقابهم من هول يوم يقرأون فيه من بعدهم هذه الصحيفة وليتقوا
الله في سبعة عشر مليوناً من الناس لا يسلبوهم حريتهم واستقلالهم
وشرفهم وحياتهم الحقيقية !

يطوون المشروع فلا يتكلمون فيه ثم ينسألون بين الناس ماذا
نصنع اذا رفضنا الاتفاق : ماذا نصنع ؟ ان والدك مريض أيها السائل
وتريد أن تعطيه جرعة قاتلة على أنها دواء . أقتبأل الذي يمنحك إعطاء
الجرعة ماذا أصنع اذا لم أعطه هذه الجرعة ؟ فالوطن مريض وتريد أن تقتله
بقبول هذا الاتفاق . أفيجوز لك أن تسأل ماذا أصنع اذا رفضنا الاتفاق ؟
اذا رفضنا الاتفاق يبقى الوطن مريضاً ولكنه لا يموت ! يبقى
الوطن مريضاً ولكن لا يستحيل شفاؤه فتعاون جميعاً على مداواته
لعمل ليل نهار لا نقاذه . نسي في إعادة الحياة اليه !

ان الوطن باق . باق الى الابد . فاذا عر شفاؤه اليوم وغدا فلا بد له
يوماً من الشفاء . ان شفاء الاوطان أعرج بمشي ببطء ولكنه يصل حتماً
يجب على اليائس أن يسكت ولا يتكلم : فاليائس لاحق له في
السكلام . والساعة رهيبة والموقف خطير . واذا كانت المصادفة هي
التي جذبتة الى صفوف المجاهدين فليتحلف . فذلك خير له والبلاد !
ماذا نصنع ؟ سؤال الذي يسلم بكل شروط تمل عليه . فلماذا اذا ملأنا

الخافقين صراخا وصياحا وصخباً مطالبين بحقوقنا أفكان السائل لا يفكر في
هذا السؤال أم كان قابعا في جحره لم يخرج منه الا عند ما سقط علينا الاتفاق
ماذا نصنع ؟ نقرأ تاريخ الامم التي كانت تحت نير الاستعباد ثم
خرجت من هذا الجحيم الى نور الحرية والاستقلال . نقرأ فيه الوطنية
الصحيحة والشعور السامي والأمل الدائم والقوة المعنوية الهائلة والثقة
بالنفس والتمسك بالحق . وعدم التفریط فشى منه . هذه هي عوامل نجاحها .
ماذا نصنع ؟ لا تأتي بريطانيا بقواها لتلزمنا قبول الاتفاق قوة
واقداراً . وشتان بين مثلنا ومثل المانيا . فقد قبلت هذه الصالح حتى
لا تمرض بلادها في الوقت الحاضر الى غزو الحلفاء لها . أما نحن فأي
عذر لنا ومم نخاف ولم نكن في حرب مع بريطانيا ؟
ماذا نصنع ؟ يقي باب المسألة المصرية مفتوحاً والذهر قلب . فلنتركه
مفتوحاً لتلاجيل المستقبل حتي لا تجد مم بريطانيا سندا وقعه المورث .
ماذا نصنع ؟ فأمن على الأقل شر أعداء بريطانيا فان القبول يجعلنا أعداء
أعدائنا وعندئذ لا يحجمون عن تأديتنا جزاء هذا القبول
يسألون ماذا نصنع اذا رفضنا الاتفاق ؟ وخير لهم أن يتساءلوا هم
أنفسهم ماذا نصنع لو قبلنا الاتفاق ؟



التكليف القانوني

لمشروع قواعد الاتفاق

بين مصر وبريطانيا العظمى

استقلال أم حماية أم وصاية أم سيادة — أتحالف أم اتحاد ؟
للاستاذ الدكتور عبد الحميد بك أبوهيف مدرس القانون الدولي
بمدرسة الحقوق السلطانية

نشرت جريدة الاهرام بأعدادها الصادرة من ٢١ سبتمبر
سنة ١٩٢٠ لفاية ٢٧ منه ست مقالات للحضرة الاستاذ الدكتور
عبد الحميد بك أبي هيف مدرس القانون الدولي بمدرسة الحقوق
السلطانية هذا نصها :

١ - تدل الفاظ المشروع على أنه يقرر استقلال مصر وأنه
يشمل تحالفاً بين بريطانيا العظمى والقطر المصري المستقل .
والمراد معرفته الآن هو :

(أولاً) هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز
دولة مستقلة من الدول التي تشترك فعلاً في التمتع بكامل الحقوق
التي يوجبها القانون الدولي العام وفي القيام بكل الواجبات التي

يحتما ذلك القانون

(ثانياً) هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفاً بين دولتين مستقلتين
يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه

ان ما يحشاه المصريون أن تكون القيود الواردة في المعاهدة.
مضيفة الاستقلال الذي هو الغرض الاساسى من الاتفاق. كما انهم
يخشون أن تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة في
الحقيقة للاتحاد بين انجلترا ومصر اتحاداً قانونياً يجعل مصر غير
متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للامبراطورية البريطانية

٢ ليس من السهل الحكم من بادى الامر على ماهية الاتفاق.
بل بالعكس يعتبر تكييفه من أصعب الامور اذالم نقل انه يكاد
يكون مستحيلاً من الوجهة القانونية ادخال الاتفاق المذكور
تحت نوع معين من الانواع المعروفة في القانون . ولأجل أن
تنهم حقيقة كما هي يحتم علينا أن نلتجئ الى تاريخ القانون
الدولى وتفاصيل محتوياته فى الجزء العام منه لان المعاهدة تكاد
تشملى الكلام على كل شئ فيه

المبادئ القانونية

٣ القانون الدولى هو مجموعة القواعد التى تعتبرها الدول المتعدنة
واجبة الاتباع فى العلاقات الناشئة بينها ولا يزال هناك اختلاف
كبير بين العلماء فى طبيعة هذا القانون وحدوده ووسائله وصلته

بعلم الاخلاق ولا يزال هناك مذهبان للنظر فيه : المذهب النظرى
 وهو يرى الى وضع القواعد التى يجب أن تتبع . والمذهب العملى
 الذى يرى الى معرفة القواعد المتبعة فعلا بلا التفات الى كونها
 مقبولة فى باب الآداب العامة أو الاخلاق الحسنة أو غير مقبولة .
 وقد كانت قواعد القانون الدولى مقصورة على الدول الاوربية
 المسيحية فلم يكن لغيرها حق فى الانتفاع منه انتفاعاً كاملاً أو ناقصاً
 وما لم يكن من الدول مسيحياً أورياً فقد كان الحكم بالنسبة اليه
 خارجاً عن نطاق القانون الدولى وخاضعاً لارادة الدولة المختصة
 ولظروف الاحوال أما الآن فقد أصبحت قواعد للقانون الدولى
 من حق جميع الدول المتمدينة أوروبية كانت أو غير أوروبية ،
 مسيحية كانت أو غير مسيحية . فالولايات المتحدة الاميركية تعتبر
 داخلة من زمن طويل ضمن زمرة الامم ولم تدخل تركيا فيها
 الا من سنة ١٨٥٦ فقط لما أمضت معاهدة باريس وأصبح لها
 بمقتضاها أن تشارك فى الانتفاع بمزايا القانون الاوروبى العام ،
 ومن بعدها اعتبرت اليابان داخلة فى الزمرة من سنة ١٨٩٩ وقت
 ان قبلت الدول الاوربية الغاء الامتيازات الاجنبية فيها . وانه
 لمن الصعب جداً معرفة ما اذا كان كثير من الدول الآن معتبراً
 متمديناً وذلك لان الحكم فى هذه النقطة راجع الى الدول
 الاوروبية الكبرى التى تقود سياسة العالم

ويقولون ان السبب في قصر الانتفاع بالقانون الدولي عن الدول المتمدينة هو أن الحقوق يقابلها واجبات وان الدول التي لم تقطع في المدنية شوطاً يتناسب مع التمدن الاوربي لا تستطيع أن تقوم بالواجبات التي عليها القانون الدولي . ولذلك فهي لا تتمتع أيضاً بالحقوق التي يمنحها هذا القانون

٤ أما الاشخاص الذين تسري عليهم قواعد القانون الدولي فهم:
أولاً - الامم أو الدول المستقلة التي تخضع اليه بارادتها واختيارها
وثانياً - بعض الجماعات التي لم تتصف بهذا الوصف (أى وان لم تكن أمماً مستقلة قانوناً) فانها تلتزم انتفاعاً جزئياً من بعض قواعد القانون الدولي في ظروف معينة لاتمس موضوعنا هذا لانها هي التي تحارب لاستقلالها ولذلك لانعود اليها .

٥ وعلامات الحكومة المستقلة هي أن الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسى وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين . واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الاخرى

٦ فاذا ما تكونت الحكومة تكويناً كاملاً كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة في العمل ضمن حدود القانون الدولي . في غلاقتها مع الدول الاخرى . ولا تعتبر حريتها في حكم الوائلة من وجهة القانون الدولي لمجرد كونها قد عقدت مع الدول الاخرى

اتفاقات تقيد بها حرية عملها بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة
النقض في أى وقت أو بعد وقت معين أو بشرط ألا تكون تلك
الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الارادة القومية أى ارادة الشعب
خاضعة خضوعاً حتمياً لمن غير معين لسلطة دولة أخرى . ولذلك
بمجرد دخولها في اتفاقات مقصود انها تكون غير قابلة للنقض أو
اتفاقات لا يفهم من طبيعتها انها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين .
ويكون من مقتضاها اخضاع أعمال الحكومة الخارجية لارادة دولة
أخرى فان هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة
لاستقلالها وبالتالي لا تعتبر شخصاً من الاشخاص المقرر عليهم في
القانون الدولي غير أن شخصيتها لا تنفي فناء تاماً بل تعتبر في الاجوال
التي لا مساس لها بالاتفاق حافظة لكيانها القانوني المعتاد (هول
في القانون الدولي ص ٢٣)

٧ وتنقسم الحكومات التي تعتبر خاضعة للقانون الدولي
خضوعاً جزئياً فقط أى التي لا تتمتع بالاستقلال الكامل الى
حكومات متصلة بأخرى اتصالاً شخصياً أو فعلياً أو متحدة معها
اتحاداً قانونياً كلياً أو جزئياً أو خاضعة الى اخرى بحماية أو سيادة
أو وصاية

فالاتصال الشخصي يوجد اذا ما حكم شخص واحد مملكتين
مستقلتين عن بعضهما تمام الاستقلال ويكون ذلك بحكم الوراثة

غالباً كما كانت إنجلترا وهانوفر من سنة ١٧١٤ الى سنة ١٨٣٧ والاتصال الفعلى يوجد بين حكومتين أو أكثر اذا ما تكونت منها حكومة واحدة مع بقاء الاستقلال الداخلى لكل منها . ففي الداخلى هى حكومات مختلفة بقوانين ومجالس وهيئات مختلفات وفى الخارج هى حكومة واحدة مثل السويد والنرويج قبل سنة ١٩٠٥ وكذلك النمسا والمجر قبل الصلح .

أما الاتحاد القانونى الجزئى فيكون من عدة حكومات مستقلة يتنازل كل منها عن بعض سلطته الخارجية للحكومة المشتركة فيحفظ بذلك استقلال كل حكومة منها ويكون لها ممثلون فى الخارج وتستقبل ممثلى الدول الاجنبية . وفى الوقت نفسه تعترف كل حكومة منها بسلطة الحكومة المشتركة فى بعض الامور الخارجية مثل اعلان الحرب وامضاء الصلح وقد كانت هذه حالة الاتحاد

النجرمانى من سنة ١٨٢٠ بعد مؤتمر فيينا الى سنة ١٨٦٦ . وأما الاتحاد القانونى الكلى فانه يكون من عدة حكومات تبقى شخصيتها القانونية فى شخصية الحكومة المشتركة ولا يكون هناك غير حكومة واحدة متسلطة على الجميع سواء فى الامور الخارجية أو الداخلية مع ترك كثير من هذه اكل من الحكومات الاصليّة المكونة للمجموع القانونى ومثال هذه سويسرا والولايات المتحدة الامريكية الشمالية وكثير من جمهوريات الجنوب

٨. ومع ان هذه الاقسام معروفة ومحدودة تحديداً كافياً يكاد يكون جامعاً مانعاً فانه من المحتمل كثيراً أن يدخل الشك والخلط اذا ما أريد ترتيب الحكومات الموجودة في زمن معين تحت الاقسام المذكورة والمثل الاكبر على ذلك حكومة المانيا قبل الصلح فانها كانت تسمى الامبراطورية الالمانية المتحدة ومع ذلك فقد كان يحكمها سلالة ملوك بروسيا ومجلسان مكونان من الموظفين والمنتخبين في ممالك المانيا المختلفة ومستشار امبراطوري مندمج في الوزارة البروسية وملك بروسيا هو الامبراطور وكانت كل الحكومات الالمانية خاضعة لبروسيا فلم تكن هناك مساواة بينهما جميعاً وللحكومة الرئيسية حق اشهار الحرب وعقد الصلح ومع ذلك فبعض الحكومات الالمانية المتحدة كان له حق التمثيل بنوعيه يستقبل السفراء ويرسل السفراء الى الخارج وقد قال كثير من المؤلفين أن الوصف الرسمي لحكومة المانيا (كونها متحدة اتحاداً جزئياً) لم يكن الامن قبيل التعمية وللمجرد حفظ الكرامة الوهمية لملوك المانيا المختلفين اذ الحقيقة أن نظامها أقرب الى الاتحاد الكلي منه الى الاتحاد الجزئي أو أقرب الى الخضوع منه الى الاتحاد

٩. لذلك فان التقسيم المتقدم لا يعتبر ذا أهمية كبرى في القانون الدولي من وجهة العلاقات الدولية بل ان المعول عليه عملاً اذا ما أريدت معرفة حقيقة الحال بالنسبة لحكومة من الحكومات

في صلاتها باخرى من اللاتي تتمتع بكامل الحقوق الدولية . هو البحث فيما اذا كان استقلالها قد زال فعلاً أو تأثيراً . واذا كان الامر كذلك فمن أى الوجوه ولأى درجة ؟ ان معرفة طبيعة أو حقيقة الاتصال المؤثر في الاستقلال والذي يربط دولة باخرى ليس من شؤون القانون الدولي بل هو من شأن القانون العام الذي يربط الدولتين وذلك لان احدي الدولتين تعتبر من وجهة القانون الدولي مندجة في الاخرى فتمثلها هذه في علاقاتها مع الدول أو تندمج الاثنتان في حكومة واحدة تقوم مقامهما على السواء

١٠ وعلى ذلك فالدول المتصلة اتصالاً شخصياً يحفظ كل منها استقلاله ولا تنفي احداها في الاخرى لان لكل منها استقلالاً بخاصة به ولا تجمعها غير جامعة الشخص الذي يحكمها وهذه لا تؤثر قانوناً في استقلالها . وبالعكس في الاتحاد القانوني الكلي تنفي شخصية كل حكومة من الحكومات المتحدة فلا تعتبر مستقلة ولا يكون لها وجود دولي مستقل عن وجود الحكومة المشتركة وذلك لان السلطة الكاملة تكون في قبضة الحكومة المشتركة وجنسية رعايا الحكومات المختلفة المندجة في الاتحاد القانوني الكلي هي جنسية واحدة . تلك كانت الحال في السويد والنرويج قبل انفصالهما رغمًا من اختلاف المؤلفين في وصف شكل

حكومتها المشتركة . وكذلك في الامبراطورية الالمانية رغمًا من كون بعض الحكومات الالمانية المشتركة في الاتحاد الالمانى كان لها الحق التفخرى في استقبال السفراء وارسالهم الى الخارج وكل الالمانيين من جنسية واحدة وللحكومة الرئيسية في حالة عدم قيام كل حكومة بما توجبه الوحدة السياسية أن تنفذ القانون المشترك على الحكومة المخالفة

والحكومات المتجدة اتحاداً جزئياً هي اكبر الحكومات ذات الاستقلال الناقص متمماً بالاستقلال الحقيقي لانها حكومات كل منها مستقل وقد رضى أن يتنازل عن جزء من استقلاله لصالح الجماعة واذا رجعنا الى الاتحاد الجرمانى من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٨٦٦ وجدنا أن الاتفاق الذى أُنشأ قد حدد الغرض من الاتحاد وهو ضمان الامن الخارجى والداخلى لكل من الحكومات المشتركة واستقلال كل منها وضمان عدم انتهاك حرمة وضمان ممتلكات كل منها بواسطة الآخرين وعدم القيام بحرب من أحدها على الآخرين وكان لها جميعاً مجلس حال يكون من مندوبى الحكومات المتحدة لينظر في المسائل الخارجية المشتركة وله ممثلون يرسلهم ويستقبل مثلهم ويعقد المحادثات باسم الاتحاد ويشهر الحرب على الحكومات الاجنبية في حالة الخطر على أملاك الاتحاد ولكنه لم يكن مستأراً بهذه السلطات فان الحكومات المشتركة كان لكل

منها أن يرسل ممثليه الى الدول الاجنبية ويستقبل ممثليها وكان له حق عمل المعاهدات مع الدول الاجنبية وحق عمل محالفات بشرط الا تضر نصوصها بصالح الاتحاد الجرمانى . واذا قرر المجلس العالى ان الخطر المدعى به لا يؤثر فى سلامة ممالك الاتحاد فان لكل منها رغم ذلك أن يتخذ ما يراه لازماً للدفاع عن نفسه ولم يكن لاية حكومة من حكومات الاتحاد أن تنفصل عنه بإرادتها ولا أن تعقد الصلح على انفراد اذا ما كانت الحرب قد أعلنت بقرار من المجلس العالى ومع ذلك لم يكن لهذا المجلس سلطة مادية لقهر الحكومات التى تخالف أو امره غير الالتجاء الى قوة الحكومات الاخرى المتحدة ولا تستعمل هذه القوة الا بالرضا ولذلك لم يكن فى هذا الاتحاد قوة منظمة أعلى من قوة كل حكومة من حكوماته وكان لكل حكومة جنسية خاصة بها وليس للمجموع جنسية مشتركة . وبناء عليه تحفظ كل حكومة استقلالها ولا تنزل منه الا عن القدر اللازم للدفاع عن المصالح المشتركة

١١٠ يصل البحث بنا الآن الى درجات الخضوع وهى الحماية والسيادة والوصاية ولترك الضم لانه يعدم الشخصية اعداما كاملا فلا يبقى للمملكة المنضمة أثراً من آثار الحياة القانونية المستقلة .
١٢٠ الحماية - يمكننا تقسيم الحماية الى ثلاثة أنواع - الاول نوع الحماية المعروف فى امبراطورية الهند البريطانية وهو يجعل

الدولة المحمية بعيدة عن التطلم الى الانتفاع بالقانون الدولي العام
 بأي وجه من الوجوه . والحكومات الوطنية الهندية تعتبر نظرياً
 متمتعة بالاستقلال الداخلي وعلاقاتها بالامبراطورية البريطانية
 محددة بشكل ما في المعاهدات المعقودة بينها وبين إنجلترا غير
 انه في الاحوال غير المنصوص عليها في المعاهدات تعتبر الحكومة
 البريطانية صاحبة السلطة ولها اختصاص تام لا ينقص منه الا ما
 استثنى بالمعاهدات . على أن هذه المعاهدات تقسها خاضعة لشرط
 جوهرى هو أنها قابلة للنقض اذا ما استدعت ذلك المصالح البريطانية
 العالية . وكذلك اذا ما استدعته مصالح رعايا الامراء الوطنيين أنفسهم
 وحقيقة هذه المعاهدات انها تحديد من جانب الحكومة البريطانية
 لسلطتها على الممالك المحمية . ويقرر العلامة الانجليزى (هول
 عن ٢٧ فى الحاشية) ان هذا لم يكن بلا شك الغرض الاصلى من تلك
 المعاهدات ولكن الظروف التى اكتتفت سلطة بريطانيا العظمى
 فى الهند قد تغيرت تغيراً كبيراً منذ امضيت تلك المعاهدات وان
 التغيرات التى حصلت فى آبارها والتى أوجبها الظروف الجديدة
 معلومة تمام العلم ومسلم بها . هذا وقد أعلنت الحكومة الهندية فى
 جريدتها الرسمية الصادرة فى ٢١ اغسطس سنة ١٨٩١ أن مبادئ
 القانون الدولي العام لا مفعول لها مطلقاً بالنسبة لعلاقاتها مع
 الحكومات الوطنية الهندية الخاضعة لسيادة المملكة الامبراطورية

١٣ النوع الثانى — الحماية بين الامم المتعدينة (راجع بند ٣ من هذا المقال) وهو أرق درجات الحماية وغواه ان أمة من هذه تضع نفسها نظراً لضعفها تحت حماية دولة أخرى بشروط معينة أو توضع كذلك بواسطة اتفاق يعقد بين الدول المختلفة التى تعتبر نفسها ذات مصلحة ما فى أراضى الدولة المحمية وتختلف كثيراً ظروف هذه الحماية ولكن من أجل أن تستمر الدولة المحمية فى كونها معتبرة شخصاً من اشخاص القانون الدولى يجب أن يستبقى رعاياها جنسياتهم الخاصة بهم ويجب أن تكون علاقاتها بالدولة الحامية بحيث تتفق مع جواز بقائها على الحياد اذا ما نشبت حرب بين الدولة الحامية وأية دولة أخرى . ومعنى آخر يجب لذلك أن يكون رعايا الدولة المحمية غير خاضعين الا لارادة دولتهم المحمية ويجب ألا تقيد حريتها الدولية الا من حيث يجب ذلك لتتمكن الدولة الحامية من السعى لمنع وقوع الحرب بين الدولة المحمية وأية دولة أخرى أو السعى لحفظ كيان الدولة المحمية وسلامتها . وقت الحرب التى دخلت هذه فيها . ومادامت هذه الشروط محققة فان جميع الشؤون الخارجية للدولة المحمية يمكن أن تقوم بها الدولة الحامية وفى هذا دليل على بقاء شخصيتها . أما اذا فنيت شخصيتها فلا يكون لها شؤون خارجية مستقلة عن شؤون الدولة الحامية والمثل الظاهر لهذه الحماية فى التاريخ الحديث هو جمهورية

جزر الايونيان المتحدة (وهى كورفو وغلنط وابتاك وغيرها) فانها وضعت سنة ١٨١٥ تحت حماية بريطانيا العظمى فكانت هذه تعين الحاكم ويسيطر على ادارة الشؤون الداخلية والخارجية وكانت معاهدات انجلترا لاتمس الجزر المذكورة الا اذا نصت على ذلك خاصة بصفتها الدولة الحامية وقد كان لهذه الجزر علم خاص بها وكانت تستقبل القناصل دون أن ترسل مثلهم الى الخارج وظلت على الحياد فى حرب القرم وأقرت الحاكم البريطانية حيادها هذا وقد سلمت هذه الجزر الى اليونان سنة ١٨٦٤

والحكومات المحمية الباقية فى اوروبا للآن هى جمهوريتا اندورا وسان مارينو وامارة موناكو وجميعها بلاد صغيرة لا يسمع عنها كثير من الناس شيئاً بل أن إمارة موناكو مشكوك فى هل هى محمية أم مستقلة

١٤ النوع الثالث من الحماية هو الذى تبسطه الدول الاوربية المستعمرة على بلاد آسيا (غير الحماية الهندية) وافريقية تلك البلاد التى لا تعتبر فى حكم القانون الدولى بلاداً متمدينة ولا أشخاصاً من أشخاص القانون الدولى حتى ولو كانت متمتعة بالاستقلال الفعلى تدير شؤونها بنفسها فى الداخل وتدافع عن نفسها من الاعتداء الخارجى ولا تخضع لسياسة دولة أخرى . تلك البلاد الافريقية والاسيوية قد أباح القانون الدولى عليها

نوعين من السيطرة الاول يسمى دائرة النفوذ والثاني يسمى الحماية وكثيراً ما تنقلب دائرة النفوذ حماية كما أنه كثيراً ما تنقلب الحماية ملكية كاملة وعلى كل حال ما خلقت هذه النظم الا للوصول الى تلك الاغراض ولهذه الاغراض يعمل دائماً باسطو النفوذ وطالبو الحماية

١٥. أما دائرة النفوذ فلم يحدد معناها تماماً بشكل واضح غير أنها تشمل مقبعا من البلاد لا تحتله قوات أجنبية حتى قوات الدولة طالبة النفوذ وعلى هذا المتسع تبسط الدولة نفوذها الادبي بدون أن تضطر لاحتلاله بقواتها ولا أن تسيطر عليه في شؤونه الداخلية أو الخارجية وذلك لتمنع الدول الاخرى من التطلع الى امتلاكه أو حمايته أو السيطرة عليه بشكل من الاشكال . وتحدد مناطق النفوذ باتفاقات بين الدول المختلفة كل منها يتفق مع الآخرين على دوائر نفوذ معينة بدون ضرورة أخذ اذن أو قبول من البلاد التي أحاط بها النفوذ وأحسن أمثلة لذلك الاتفاقات التي حصلت سنة ١٨٩٠ بين انجلترا وفرنسا والمانيا وفي سنة ١٨٩١ بين انجلترا والبرتغال على تحديد مناطق النفوذ على مساحات واسعة من افريقيا حتى حصل التحديد لا تشغل الدولة الاوربية صاحبة النفوذ بمعارضات غيرها من الدول المستعمرة بل يكون كل منهما موجهاً الى اقتناص فريستها التي تطلعت اليها من قبل

وعملت على صرف مطامع الدول عنها

١٦ النوع الثاني من السيطرة على البلاد « البربرية » أو غير المتمدينة أو ناقصة التمدين هو بسط الحماية وهو لا يعتبر ملكاً خالصاً ولا سلطاناً كاملاً ولكنه سبيل كافية ضد الدول المتمدينة الأخرى لتمنعهم من احتلال البلاد المحمية أو امتلاكها وبذلك تمنعهم من استبقاء علاقاتهم بالدولة المحمية . وتختلف هذه الحماية عن المستعمرات في أن الدولة المحمية لا تعتبر جزءاً حقيقياً من أملاك الدولة الحامية كما تختلف أيضاً عن المستعمرات والحمايات المعروفة في الامبراطورية الهندية في أن الدولة المحمية لها حق السلطة الداخلية في بلادها أى الاستقلال الأدنى ما لم يستثن شيء منه بصك الحماية . والقانون الدولي لا يمس مثل هذه البلاد المحمية الا من نقطة واحدة اذ غير خاف أن هذه البلاد المحمية لا يمكن أن تكون خاضعة لقانون لم تسمع به مطلقاً او لا تعرفه وعلاقتها مع الدولة الحامية لا يقررها القانون الدولي ولكن هذا القانون يقرر مسؤولية الدولة الحامية امام سائر الدول المتمدينة لان وجود الدولة الحامية يمنعهم من طلب التمويض او الاصلاح من الدولة المحمية اذا ما ارتكب خطأ او جرم ضد احد رعايا هذه الدول بواسطة الحكام الوطنيين او الاهاالى القاطنين في البلد المحمي لذلك تضطر الدولة الحامية الى

اتخاذ الوسائل التي تراها لازمة للمحافظة على مصالح الاجانب — اشخاصهم واموالهم — ولمنع السلب والنهب والعداء الذي يمكن ان يقع من الاهالى . وبمقدار تلك المسؤولية يجب ان يكون للدولة الحامية حقوق على الاجانب لتستعين بها على المحافظة على مصالح الاجانب الآخرين ومصالح رعاياها هي ومصالح اهالى الدولة المحمية . هذا وانه من المرجح ان جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر برلين سنتي ١٨٨٤ و ١٨٨٥ ما عدا بريطانيا العظمى قد اقرت حق الدولة الحامية في اقامة العدل ضد رعايا الحكومات الاجنبية المتمدينة داخل حدود البلاد المحمية . كذلك القانون الالماني المتعلق بالحمايات الالمانية المعدل في سنة ١٨٨٨ كان يقرر للسلطة الامبراطورية حق القضاء ضد جميع الاشخاص بدون التفتات الى جنسيتهم ويمكن ان يفهم من احد احكام محكمة النقض والابرار الفرنسية ان اقامة العدل ضد الاجانب في البلاد التي تحميها فرنسا امر طبعى لا شك فيه ومع ذلك فقد اضطرت فرنسا الى اخذ مصادقة الدول على الفناء الامتيازات الاجنبية في تونس . اما بريطانيا العظمى فقد كانت تقترض دائماً ان الدولة الحامية لا تملك الا حقوقاً تتلقاها عن الدولة المحمية . ولذلك فان البلاد الشرقية المحمية (والتي تحمل امتيازات الاجانب بحكم الضرورة) لا يمكنها ان تحول الى الدولة الحامية حق القضاء ضد

الأشخاص الذين ليسوا برعاياها ولا برعايا الدولة الحامية ولكنها رجعت عن هذا المبدأ وقررت في بعض قوانينها الصادرة سنة ١٨٩١ وما بعدها بخصوص جنوب افريقية وغيرها أن لها حق القضاء ضد الاهالى وضد رعايا الدول الاجنبية بدون التفات الى رضاء تلك الدول (هول ص ١٢٥ و ١٢٦)

١٧ هذا ويقول علماء القانون الدولى أنه فيما عدا بعض المناطق المحتلة لاغراض حرية . جميع البلاد التى وضعت تحت حماية الدول الاوربية بلاد قد يسكنها عدد كبير من السكان تتفاوت حالته فى « البربرية » وقلة التمدن ولكن يحكمه أمراء أو ملوك صفار لهم خطة معينة فى السياسة وسواء ضربت عليهم الحماية أو ارتضوها هم وأمرأؤهم باعتبارها حافظه لكيانهم نوعاً ما من ظلم الرؤساء الوطنيين أو اعتداء أبناء السبيل من الاروبيين المستعمرين فان هؤلاء السكان المحميين لا يمكن أن يتنازلوا تنازلاً كاملاً عن السياسة أو الخطة التى كانوا يتوخونها . وأما السلطة الكاملة التى تريد أن تستعملها الدولة الحامية واطاعة القانون طاعة تامة كما فى الهند فانها لا يمكن أن تقوم الا بحد السيف وبصعوبة وخشونة لا تتناسبان مطلقاً مع النتائج التى يمكن الحصول عليها . لذلك وجب أن يكون العمل فى مثل هذه الظروف مبنياً على الليونة والمرونة . ان الشعوب المختلفة بل ان الامة الواحدة فى تواريخ مختلفة بل وفى أزمنة

متقاربة قد لا تكون درجة أو طريقة مراقبتها وضبطها واحدة في كل الاحوال ولا في كل الجهات لذلك لا يحل لحكومة أجنبية أن تتطلب من الدولة الحامية أن تستعمل نوعاً معيناً من المراقبة لحفظ مصالحها أو نظاماً معيناً توجبه عليها لصيانة تلك المصالح . ولا يمكن الاحتجاج بأن الحماية تكون في هذه الحالة وهمية أو صورية أكثر منها حقيقية أو تكون اسماً على غير معنى وذلك لأنه ما دامت الدولة الحامية تسمى جهدها لاستعمال سلطتها وتفوذها بواسطة النائبين عنها في البلاد المحمية يجب أن تترك لنفسها لتقدر كيف تسير في زمن معين وأى نظام تستعمل لتصل الى غايتها من الحماية فيمكنها ان تملأ البلاد المحمية بموظفين . قضاة من جنسيتها يعملو بعضهم فوق بعض في ترتيب محكم كما يمكنها اذا أرادت مراعاة احساسات أهالى البلاد أن تستعمل تفوذها بطريقة غير مباشرة بواسطة نائب لها أو قنصل أو نحوه . ويكفى في الحقيقة أن يتوافر شرطان لصحة الحماية الاول ان يكون هناك قدر كاف من السلام والامن في البلاد يبعث على الطمأنينة المعقولة والثانى ان يكون هناك نظام معين للقضاء العادل بين الاوربيين وبين هؤلاء والاهالى (هول ص ١٢٨)

يقول « هول » ان الحماية ليست حقائق جديدة في القانون الدولي . ولعهد قريب قد كانت الحماية واقعة على بلاد بعيدة

عن احتكاك الدول الأوروبية أما الآن فإن هذه الظروف قد تغيرت تغيراً تاماً ولا بد أن تنشأ مسائل كبيرة الأهمية تقتضى الحل القانونى . واليك مثلاً واحداً فقط . هل يعتبر الاهالى التابعون لدولة محمية رمايا للدولة الحامية اذا هم وجدوا مؤقناً فى بلاد أجنبية أو فى بلد تحميه دولة أجنبية ؟ يقول « هول » ان المانيا لا تردد فى اعتبارهم كذلك وغيرها كثير من الدول ينحو نحوها . لذلك كان حل هذه المسائل يستلزم التدرج نحو زيادة المراقبة اذ الحقيقة أن نظام الحماية يجب أن يعتبر نظاماً وقتياً محضاً وشكلاً مؤقتاً للعلاقات الحاصلة بين الدول المتمدينة والدول غير المتمدينة يراد به الوصول مع توالى الازمان الى الملكية التامة أو السلطة الكاملة . ومع ذلك فإن ما جرى عليه العمل كان الاضطراب وعدم النظام ولذلك لا يمكن احترامه فى كل الاحوال . مثلاً أعلنت انجلترا حمايتها فى بلاد بورنيو الشمالية على حكومة ساراواك وسلطنة برونيه وأراضى شركة بورنيو الشمالية ومع عملها هذا قد أربكت نفسها بلاموجب أو مقابل بان اعترفت باستقلال تلك البلاد اعترافاً صريحاً وأوجبت على نفسها تحديد حرية عملها هي بنفسها — وهو ما يمكن أن يودى الى صعوبات مع الدول الاجنبية خصوصاً فيما يتعلق بحالة برونيه . أما المانيا فانهى كانت قد وضعت مستعمراتها نظاماً مطولاً محكماً مبنيّاً على اعتبار أن السلطة المطلقة تكون فى يد الامبراطور

ويلاحظ أن الحماية الألمانية قد قصد منها أن تكون حمايات بالاسم فقط وحققتها كانت كالملكية المطلقة وربما كان غرض الألمان من تسميتها حمايات أن أملاك الامبراطورية الألمانية كانت مذكورة على سبيل الحصر في المادة الثانية من الدستور الألماني وهذه المادة لم يكن من الممكن تغييرها إلا بموافقة السلطات التشريعية ويكون من غير المناسب أن تستدعي تلك السلطات لتغيير الدستور كلما دخلت مستعمرة جديدة في قبضة الامبراطورية (هول ص ١٢٨ الحاشية)

وأما فرنسا فإن حمايتها عن البلاد التي سقطت في قبضتها مثل تونس (ويجوز مراکش) هي في الواقع ملكية وقعت بطريقة غير مباشرة وغير كاملة وكان الاجدر بها طبقاً لرأى الكتاب الفرنسيين أن تبادر الى امتلاكها من أول الامر بدلا من ان تضعها تحت الحماية فحسب

١٨ — السيادة — الحكومة التي تعتبر تحت سيادة حكومة اخرى هي جزء من هذه حصل على جزء من الاستقلال أثناء تحلل الدولة صاحبة السيادة أو بمنحة من هذه الدولة وهذا الاستقلال الجزئي يشمل مثلاً عقد المعاهدات التجارية المحضة واستقبال القناصل . وتختلف الحكومات الخاضعة للسيادة عن غيرها من الحكومات بأنه مفروض فيها عدم الاهلية من

الوجهة الدولية فاذا نظرنا مثلاً الى حكومة داخلية في اتحاد قانوني جزئى او الى حكومة تحت الحماية وجدنا ان كلا منهما يعتبر مبدأً انه مستقل وبناء على ذلك يكون له كل الحقوق التي لم يحرمه منها الاتحاد او الحماية بالنص الصريح . بعكس الحكومة التابعة للسيادة فانها تعتبر من كل الوجوه جزءاً من الحكومة صاحبة السيادة ولا يكون لها من الحقوق الدولية الا ما اعطى لها بنص صريح واذا ما ارادت ان تستعمل حقاً لم يمنع لها صراحة فانها تعتبر نائرة ضد صاحبة السيادة عليها . ومثال الحكومة الخاضعة للسيادة حكومة مصر من عهد محمد على فانها اعتبرت بمقتضى معاهدة لوندرة المحررة في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ بين الدولة العلية وحكومات انجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا دولة خاضعة لسيادة تركيا بعد ان كانت جزءاً منها لا يتجزأ ومقتضى هذه المعاهدة التي ابلفت لمصر بموجب فرمان شاهانى تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ان تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً تحت حكم والى مصر ولكنه يحكم باسم سلطان تركيا وان الجيش والاسطول المصريين يعتبران جزءاً من قوات تركيا . ثالثاً تكون النقود المصرية باسم سلطان تركيا . رابعاً تدفع مصر لتركيا جزية سنوية . خامساً تحصل كل العلاقات الخارجية بين مصر والدول الاجنبية بواسطة الحكومة العثمانية . وتسرى المعاهدات العثمانية على والى مصر . ذلك مثل من أمثال السيادة

١٩ وأما الوصاية فهي اختراع جديد من مبتكرات معاهدات الصلح الحديثة التي أعقبت الحرب الكبرى تعطى بها عصبة الأمم لأحداها توكيلاً عنها لإدارة شؤون بلد من البلاد ناقصة التمدن وهذه الوصاية لا تختلف كثيراً عن الحماية وما عهدناه بوصاية فرنسا على الشام ببعيد . تصرف مطلق في الانتفاع بكامل الوجوه من البلاد الخاضعة للوصاية مع حفظ الرقة العارية لأصحاب البلاد الذين قد لا ينالونها إبد الدهر مادامت الوصية قادرة على اخضاع محجورها بالقوة المسلحة

(٢٠) هذا وقد اكتفى بعض المؤلفين الحديثين بتقسيم الحكومات المرتبطة بالقانون الدولي الى قسمين فقط الاول الحكومات المستقلة والثاني الحكومات المستقلة جزئياً (العلامة لورنس طبعة ١٩١٥ الصغيرة) وقد عرف هذه بأنها تلك التي تكون فيها السلطة الخارجية موزعة بين حكومتها المحلية وبين حكومة أخرى توزيعاً يقتضى استعمال بعض تلك السلطة بواسطة الحكومة الأخرى أو مجرد رقابتها على استعمال تلك السلطة وقد جمع تحت هذا القسم كل أنواع الحماية والسيادة بلاميز بينهما نظراً لعدم فائدة هذا التمييز في نظره ونظراً لكون تلك الالفاظ تستعمل بلا تدقيق أو تحفظ ولم يميز الا بين نوعين اثنين. الاول للنوع الذي يسميه الحكومات التابعة والثاني الحكومات المتحدة اتحاداً جزئياً وهي السابق تعريفها

والكلام عليها في بند ٧ من هذا المقال وعرف الحكومات التابعة
 جانبها تلك التي تضطر لان تشترك مع حكومة أخرى بأى شكل
 صغيراً كان أو كبيراً في الرقابة على علاقاتها الخارجية وهذه
 الحكومات تحتاج لاسم خاص يميزها عن الحكومات المستقلة
 استقلالاً تاماً من جهة وعن الحكومات المتحدة مع أخرى اتحاداً
 قانونياً جزئياً . يقول العلامة لورنس في كتابه الصغير المشار اليه
 (ص ٢٠) — ان لفظي الحماية والسيادة يستعملان بلا تديق فهما
 لا يجديان في التحديد شيئاً وقد يحصل لاسباب سياسية ألا يذكر
 اسم أى واحدة منهما لا الحماية ولا السيادة في أحوال تكون
 السلطة الكاملة أو الاستقلال التام منتقصة من أطرافهما فمثلا
 كوبا التي تسمى حكومة مستقلة قد منحت للولايات المتحدة
 الأمريكية حق التدخل في شؤونها في بعض الظروف وحق امتلاك
 قواعد بحرية في ممتلكات كوبا وقد خضعت أيضاً لبعض القيود
 في علاقاتها مع الدول الأخرى — لذلك هي حكومة تابعة. وضرب
 لنا مثلاً آخر : مصر التي أصبحت سلطنة تحت الحماية البريطانية
 من سنة ١٩١٤ فانها مثل حديث في نظره للحكومة التابعة
 (ص ٢٠ و ٢١)

ويقول لورنس (ص ٢٢) ان لفظ مستقلة جزئياً لا يستعمل
 في الاوراق الرسمية للإشارة إلى الحكومة الملازمة للحياد الدائم

مثل البلجيكي وسويسرا ورغمهما من كون استقلالهما مضموناً بشرط امتناعهما عن القيام بأجراً آت حربية هجومية أو الدخول في معاهدات تقتضى مثل ذلك فإن القيد الواقع على استقلالهما من هذا الوجه يعتبر ضئيلاً لدرجة انه لا يستحق الالتفات اليه . ومع ذلك فلا يشك أحد في أن الحياد الدائم قيد على الاستقلال يجعله ناقصاً (قارن بونفيس ص ١٧٦ بند ٣٥٧ في آخره)

٢١ ولمعرفة كنه الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة يمكن تقسيمها الى حقوق عادية وحقوق غير عادية فالاولى مرتبطة بالسلم والثانية مرتبطة بالحرب والحياد . ولنقتصر هنا على الحقوق العادية أو التي تنشأ في السلم مادة وهي على خمسة أنواع : وهي الحقوق والواجبات الناشئة عن (١) الاستقلال (٢) الملكية (٣) حق القضاء (٤) حق المساواة (٥) عن السياسة أو الصلاة السياسية . هذه الحقوق والواجبات تنشأ بحكم كون الدولة عضواً في الجماعة التي ينطبق عليها القانون الدولي . أما الحقوق والواجبات غير العادية فانها لا تكون للدولة المذكورة الا اذا وجدت لها صفة أخرى جديدة لكونها أصبحت في حالة حرب أو في حالة حياد

٢٢ الحقوق والواجبات الناشئة عن الاستقلال :

بعد ان عرفنا الامور التي تنقص الاستقلال من أطرافه أو تجتثه من جذعه يجب أن نتناول الاستقلال نفسه بالوصف

والتشريح وتبين مالا يمسه من الامور بشكل واضح
الاستقلال هو حق كل حكومة في ادارة شؤونها الداخلية
والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الاخرى وهو من
حق كل الحكومات المستقلة. أما الحكومات محدودة الاستقلال
أو المستقلة جزئياً (بند ٧ وما بعده) فانها بالضرورة لا تعتبر
مستقلة استقلالاً تاماً لان شروط وجودها تمنعها من أن تكون
لها الحرية المطلقة في العمل فيما يتعلق بالامور الخارجية
ومع ذلك فان الحكومات المستقلة نفسها .هما كلمتان درجة
الحرية التي تتمتع بها نظرياً — قد تخضع بحكم الحوادث والظروف
لقيود وقتية . وقد تخضع ايضاً لقيود مستديعة يوجبها عليها
احترامها لحقوق الحكومات الاخرى . غير ان تلك القيود تعتبر
من ضروريات الحياة الاجتماعية ولا تعتبر ظروفاً مضية لاستقلالها
أو مؤثرة فيه . ولذلك فلا أساس لها بالاستقلال الكامل .
تلك هي :

أولاً : القيود الناشئة عن المعاهدات وهذه يمكن أن تعقد
في حالتين (الاولى) أن تعقد بالتراضي بين دولتين أو أكثر
للوصول الى حل مشكلة حاضرة فتتقيد كل منها بقيود في المستقبل
مثل ذلك . معاهدة سنة ١٩٠٤ التي تمهدت بموجبها فرنسا بالألا
تعرض لعمل انجائترا في مصر في مقابل تعهد انجائترا بالألا تعرض

لها في مراکش (الثانية) أن تمقد بالقوة القاهرة التي ترغب الدولة على عمل معين لا تستطيع الافلات منه كما حصل في سنة ١٨٩٥ حيث أجمعت روسيا وفرنسا والمانيا على أن ترغب اليابان على رد بورت ارثر وشبه جزيرة لياتونج الى الصين عقب ان امتلكتها اليابان بماهدة شيموناسكي

ثانياً : حقوق الدول الاخرى فان حق الدولة الواحدة يقف حتماً حيث يبتدىء حق الدول الاخرى والا ارتبكت الامور وأصبحت فوضى لانظام لها . فيجب اذاً على كل دولة أن تضع لحقوقها حداً هو عدم تهديد سلامة الدول الاخرى وعدم المساس بشرفها

ثالثاً : القيد الثالث على حرية الامم هو سيطرة الدول العظمى وهيمنتها على سياسة العالم فانه من المقرر أن الدول العظمى تستعمل في الامور الدولية المهمة تفوذها وسيطرتها لتعزيز السياسة التي تراها . والمثل الاكبر على ذلك هو المسألة الشرقية فان الدول المختصة تضطر بحكم سياسة الدول العظمى لان تدعن لما تقررره هذه بخصوصها

وتفوذ الدول العظمى يظهر كل يوم في المسائل الاسيوية والافريقية بل الاوربية نفسها . وبالنسبة للقارة الامريكية فجميع الدول بضغط الولايات المتحدة الامريكية الشمالية

على سياستها طبقاً لمبدأ مونرو وإن كانت بعض دول الجنوب قد ابتدأت تطمح الى مشاركتها في هذا الشرف

هذا القيد على حرية الأمم واستقلالها يضطرننا الى شئ من الايضاح . يمكن تقسيم الدول المستقلة الى قسمين الدول العظمى والدول المعتادة . فالدول العظمى كانت قبل الحرب بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا والنمسا مع المجر وإيطاليا وروسيا ويضاف اليها الولايات المتحدة في أميركا . واليابان في آسيا . وأماماعداها فالدول معتادة لها الحقوق المعتادة التي يمنحها القانون الدولي ولكنها لا تشترك مع الدول العظمى في مراقبة الاحوال الدولية وتسييرها الاصل المساواة بين جميع الدول المستقلة صغیرها وكبيرها ولكن القوة تخلق مركزاً ممتازاً . فبينما يقول القانون الدولي ان الحقوق متساوية بين جميع الدول اذ صوت القوة يقول ان الدول تتفاوت في القوة والنفوذ . ولا حاجة لذكر ما أوجته القوة في معاهدات الصلح التي أعقبت الحرب الكبرى وما توجیهه في كل الجهات وفي مختلف الازمان والظروف

وفي امريكا نرى الولايات المتحدة مهيمنة على القارة الجديدة بأكملها . شمالاً وجنوباً طبقاً لمبدأ مونرو الذي كان في أصله احتجاجاً على اقدام أية دولة أوروبية على ادخال طريقة الحكم الاوربية في امريكا وامتد بعد ذلك حتى أصبح من مقتضاه ألا

تسمح الولايات المتحدة لاية دولة أوربية باقتناء أملاك جديدة في أمريكا وأن تكون الولايات المتحدة هي الحكم الذي يقضي في كل المنازعات المتعلقة بالأراضي الأمريكية بين الحكومات الأمريكية والدول الأوربية . وقد مالت الولايات المتحدة من عهد قريب الى السماح لحكومات الجنوب الكبرى أن تشاركها في هذه الامور وهذا بالضرورة نتيجة نمو هذه الحكومات وازدياد قوتها وسلطانها .

٢٣. الاستقلال فرع عن الوجود فقامت الحكومات موجودة في العالم ومستقلة بعضها عن البعض ولها ممتلكات تستثمرها فانه يكون لها حق القيام بأي عمل تراه لازماً لاستمرار وجودها وحياتها وتنمية مادتها ولاظهار استقلالها والانتفاع منه والمحافظة عليه ولاقتناء الاملاك والمحافظة عليها بشرط أن تراعى كل هذه الحقوق بالنسبة للحكومات الأخرى

وحق استمرار الوجود والنمو يخول الحكومة حقوقاً مخصوصة هي :

أولاً : أن تضع لنفسها من النظم الحكومية أو الداخلية مائشاء وتختار

ثانياً : أن تعمل في ممتلكاتها من الاعمال ما تراه منتجاً في اسعادها وتقويتها

ثالثاً : أن تحتل أراضي غير مملوكة لحكومات أخرى وتضم إليها من الاملاك برضاء السكان ماثشاء بشرط ألا تخل بحقوق حكومة أخرى على هذه الاملاك.

والاستقلال هو القوة التي بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبثقة عن ارادة حرة غير متأثرة بارادة دولة أخرى ولذلك فهو حق الدولة في أن تظهر ارادتها بدون تدخل من الدول الاجنبية في كل الامور وفي كل الظروف التي تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة وبهذا يعتبر شاملا لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة

٢٤ التدخل : يحدث أن تتدخل دولة أو فريق من الدول بالقوة أو مع التهديد باستعمال القوة في الشؤون الداخلية لدولة معينة أو في الخلاف الحاصل بين دولة معينة والتدخل يعتبر افتياتاً على استقلال الدولة أو الدول التي حصل التدخل في شؤونها ولذلك كان من الضروري وجود أسباب قوية تبرره، والاسباب التي يمكن اتحاليها كثيرة جداً . غير أن الاسباب الآتية هي وحدها التي يمكن أن تبرر التدخل في نظر القانون

أولاً : التدخل بناء على معاهدة : فاذا حصلت دولة بمقتضى معاهدة مع دولة أخرى على بعض الحقوق أو اذا ما ضمنت سلامة أملاكها أو ضمنت عرشها أو شكل حكومتها أو بالاختصار اذا تدخلت معها في معاهدة تقتضى ترتيباً معيناً بخصوصها فيكون

للدولة التي اكتسبت الحق أو تعهدت بالضمان أو افترضت الترتيب
المخصوص حق ثابت في التدخل في شؤون الدولة الأخرى اذا
ماخيف الاخلال بنصوص المعاهدة من الداخل أو من الخارج
ثانياً : التدخل جائز للمحافظة على النفس أو الدفاع عنها عند
ما تتعرض حياة دولة أو بعض دول للخطر بسبب أعمال دولة
أو دول أخرى أو عندما يحصل مساس بالشرف أو بالمصالح الأساسية
فإن حق التدخل يثبت ولا يجب على الدولة التي تريد التدخل أن
تحتزم استقلال غيرها لأن احترام استقلال الغير لا يعاب به عند قرب
الخطر على النفس المهدد للدولة التي تريد التدخل . ومثال هذه
الحالة الحروب التي قامت ضد نابليون الاول وضد المانيا والنمسا
والتي لانزال تتألم من جرائها

ولا يصح التدخل لاسباب أخرى بحجة حفظ النظام مثلاً أو
منع الظلم في بعض البلاد غير أن مادة التدخل هذه من أعقد المواد
وأصعبها نظراً لأن الدولة القوية تسعى جهدها في الاندفاع الى
التدخل اذا ما وجدت مصلحتها فيه وتنتحل لذلك أو هي الاسباب
على ان التدخل الاجماعي من دول متعددة أكثر ملاءمة مع روح
القانون من التدخل الفردي . والتدخل في الشؤون الخارجية
أقل خطراً من التدخل في الشؤون الداخلية

٢٥ الحقوق والواجبات الناشئة عن الملكية : الحكومات

لها حق الملكية كما للأفراد وهذه الملكية قد تقع على الاراضى كما تقع على المياه والهواء . وأما طرق اكتساب الملكية فهى الاحتلال وهذا لا يكون الا للبلاد التى ليست مملوكة لدولة متمدينة وهو ينحصر فى اعلان من الدولة المحتلة يتلوه رفع العلم على الاراضى المحتلة ويصحبه وضع اليد المادى على تلك الاراضى وتأسيس نوع من الحكومة فيها . والسبب الثانى من أسباب الملكية هو الالتحاق وهو أمر مادى يحدث بفعل الماء أو بردم جزء من البحار أو نحوها . والثالث هو التنازل عن الاراضى من حكومة الى أخرى أو من شخص أو شركة الى حكومة . وهذا يكون ببيع أو هبة بالتراضى أو بالقوة ويكون بالمبادلة كذلك ولكن يكثر التنازل عقب الانهزام فى الحروب . والسبب الرابع هو الفتح وهو بقاء الفاتح فى البلاد المفتوحة بقوة السلاح ومثاله فتح الترнсفال سنة ١٩٠٠ وأخيراً وضع اليد وهو غامض فى حالته ولا حددته

٢٦ وأما درجات الملكية فى القانون الدولى العام فهى الملك المطلق والايجارة الطويلة والحماية ودائرة النفوذ التى سبق الكلام على أهمها

٢٧ الحقوق والواجبات المتعلقة بالقضاء أو الولاية العامة : الولاية على العموم تعتبر منبسطة على كافة بقاع الدولة وممتلكاتها

على كل من فيها وعلى كل ما فيها ولكل دولة سيطرة خاصة على رعاياها ولكنها لا تنفرد بها حتماً اذا كانوا موجودين أو مقيمين في بلاد أخرى وبالنسبة لأقاليم الدولة يمكن القول بأن لكل دولة الولاية على جميع الاشخاص الذين يوجدون فيها مع مراعاة استثناءات معينة ستأتى بعد

والاشخاص الذين يوجدون في أية دولة من الدول يمكن تقسيمهم كما يأتى :

أولاً : رعايا الدولة نفسها وهؤلاء يتكونون من كل الاشخاص الذين يولدون في أراضيها بصرف النظر عن جنسية والديهم ومن جميع الاشخاص الذين يتناسلون من رعاياها أنى يكون مولدهم أى حتى لو كانوا مولودين في الخارج

ثانياً : من الاشخاص الذين يتجنسون بجنسيتها طبقاً للشروط التى ينص عليها قانونها وأغلب البلاد تقبل التجنس من الاجانب الذين يقضون خمس سنوات متتابة داخل البلاد أو في خدمة الحكومة بشرط حلف يمين الطاعة أو بعد شروط أخرى

ثالثاً : من الاجانب القاطنين فيها وهؤلاء يخضعون لسلطانها ولا يؤدون خدمات سياسية ولا تكون لهم حقوق سياسية

رابعاً : الاجانب الذين يمرون فيها بغير نية البقاء وهؤلاء يخضعون فى الغالب لسلطانها الحنائية فقط وفى بعض الاحوال

تسلطها المدنية

وتمتد سلطة الحكومة الى كل الاشياء الموجودة في بلادها
الا ما استثنى فتخضع لقانونها ومحاكمها كل العقارات الكائنة بها
وكل المنقولات مع مراعاة استثناءات معينة . كما تخضع اليها جميع
البواخر والمراكب المملوكة لراياها اولها والكائنة في مياهها وكل
ما يحصل فيها . كذلك المراكب والبواخر الاجنبية الداخلة في
موانئها اذا ارادت

هذا ولا ضرورة للبحث في القضاء أو الولاية خارج اقليم
الدولة أو أراضيها

ويستثنى من سلطة الحكومة أو ولايتها أشخاص معينون
هم الملوك الاجانب وخاشيتهم والمعتمدون الاجانب والقناصل لحد
محدود والقوات الحربية والبحرية التابعة لمملكة أجنبية فانهم جميعاً
لا يخضعون للقانون المحلي ولا للمحاكم المحلية ولا للادارة المحلية
على وجه العموم . وفيما يتعلق بالقوات البرية يجب الا نمر هذه
القوات في بلد من البلاد المتحابة الا باذن صريح من الحكومة التي يراد
المرور من بلادها . واذا لم يتفق على السلطة التي تختص بمحاكمتهم
فانهم لا يخضعون الا لحكومتهم . وضباطهم مسؤولون عن سلوكهم
أما القوات البحرية فيمكنها أن تدخل في مياه الدول الاجنبية
بدون استئذان ولكن يمكن عدم ادخالها اذا كانت الدولة تريد

ذلك وتعلمنه رسمياً

وأخيراً يستثنى من حكم القانون المحلى والمحاكم المحلية والسلطة المحلية على العموم رعايا الدول الاوربية في اكثر ممالك الشرق لانهم حصلوا على امتيازات تضمن خضوعهم الى محاكم قناصلهم وقوانينهم الخاصة بهم واعفائهم من المحاكم والقوانين المحلية ويختلف مقدار الاعفاء من بلد الى بلد طبقاً للوفقات المتعلقة بذلك

٢٨ الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساواة بين الدول : وهذه تكلمنا عنها عرضاً في بند ٢٢ ولا نعود اليها وأما القواعد المتبعة في الاحتفالات والاستقبالات فليس هذا أوان الاهتمام بها الا من وجهة واحدة وهى ان درجات ممثلى الدول المختلفة ومراتبهم فى الامم المستقلة قد حصل الاتفاق عليها نهائياً بين الدول فى مؤتمر فينا واكس لايشابل سلى ١٨١٥ و ١٨١٨ ومؤداها تقسيم ممثلى الدول الى أربعة أقسام فيما يتعلق بحق تقدم بعضهم على البعض فى الاحتفالات وما يلزم لهم من التحيات فالقسم الاول مقدم على القسم الثانى وهكذا وأما الممثلون الذين من قسم واحد فالعبرة بالاقدمية بينهم فأيهم يكون أقدمهم تعييناً فى الحكومة الاجنبية المعين أمامها يتقدمهم . هذه هى القاعدة التى لا يمكن مخالفتها بين الدول المستقلة

٢٩ الحقوق والواجبات المتعلقة بالسياسة : تتصل الحكومات

بعضها بواسطة ممثلين ينوبون عن حكوماتهم عند الحكومات
الاجنبية وقد سبقت الاشارة اليهم غير انه يجب القول هنا بأن
رتبة السفارة التي هي اكبر درجات التمثيل لا يشغلها الا ممثلو
الدول العظمى وان الدول الناقصة الاستقلال لا تتمتع بحق التمثيل
الكامل وان القناصل ليسوا عمالا سياسيين بل تجاريين الا في
الشرق فان أغلب الدول تمنح قناصلها حقوقاً خاصة أهمها حق
القضاء بين رعاياها وحق النيابة عنها نيابة سياسية كما لو كانوا
ممثلين سياسيين

٣٠ يدخل تحت النقطة المتقدمة البحث في المعاهدات : يعين
الدستور في كل بلد السلطة التي لها حق حمل المعاهدات ولكن
يجب بعد امضاء المعاهدة ان يحصل التصديق عليها من الهيئة المختصة
ويكون ذلك بصفة رسمية تتبادل معها التأكيدات بقبول المعاهدة
ولا تنفذ اي معاهدة الا اذا حصل التصديق عليها رسمياً اللهم الا
اذا نص بين المتعاقدين على غير ذلك . ولمعرفة ما اذا كانت أي
حكومة مكلفة بالتصديق على معاهداتها قانوناً يجب التمييز بين
حالتين : الاولى أن تكون السلطة التي تعمل المعاهدة مختلفة عن السلطة
التي تصادق عليها وفي هذه الحالة لا حرج على عدم المصادقة كما حصل
في امريكا بعدم التصديق على معاهدة فرساي . الثانية أن تكون
السلطة واحدة وهنا يختلف العلماء في جواز عدم التصديق وترجح

أخيراً جواز عدم التصديق في كل الظروف اذا ما كان له موجب
أما مقدار التقيد بالمعاهدات فهذه مسألة يختلف فيها النظراء
يرى البعض أن القانون الدولي يوجب احترام المعاهدات احتراماً
دائماً الا اذا سقط الوجوب بحرب أو بفوات المدة الممينة للمعاهدة
أو بانتهاء الغرض من المعاهدة . ورأى الآخرون وهو الذي عليه
العمل يتلخص فيما يأتي : ان المعاهدات تعمل في أوقات مخصوصة
تحيط بها في الغالب ظروف مخصوصة فاذا ما توالى الايام وتغيرت
الظروف أصبحت الترتيبات التي عملت من قبل غير صالحة للظروف
الجديدة . وان مسألة تقدير ما اذا كانت الظروف قد تغيرت واقتضت
التغيير — هي مسألة متروكة لضمائر الأمم وحكمها ومسألة تدخل
في دائرة الآداب العامة لا في دائرة القانون . ان الحروب والحوادث
الآخري لا تقترن عن تغيير الترتيبات الدولية المقررة بالمعاهدات
ويصعب الحكم بوجه عام على هذه المسائل ولذا يجب فحص كل
مسألة على حدة مع تذكر ان حسن النية واجب في كل الاحوال
على الدول كما هو واجب على الافراد وانه لم يصل الناس في عصر
من العصور الى الحكمة والاخلاص اللذين يمكن معهما تقييد العصور
المستقبلية تقييداً غير محلول . وليس احسن في هذا الموضوع من
قول الأستاذ العظيم هول : (ان المعاهدات انما تتبع باستمرار اذا
ما كان منطوقها مطابقاً لارادة الطرفين المستمرة) .

﴿ تطبيق المبادئ القانونية ﴾

٣١ أصبح ظاهراً للملأ ان قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين « الاستقلال والتحالف »

تبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانوناً ادخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة في القانون الدولي وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة

أما خروجه عن الاستقلال التام فلا يتنازع فيه اثنان ولولا ذلك ما قال لنا رئيس الوفد الموقر في بيانه ان المشروع (غير واف بمطالبنا) وما أظهر للجنة اللورد ملنر (عدم الرضا به) وما كلف مندوبيه الكرام استطلاع رأى الامة فيه ومقام أغلب الافراد والجماعات والهيئات يطالب بالتحفظات وينادى بازالة الشكوك والغوامض رغم الثقة بالوفد وشكره على مجهوداته العظيمة التي لا تنسى أبد الدهر

والحقيقة المرة ان المشروع لا يقرر الاستقلال المعروف في القانون الدولي والذي تتمتع به (الدول المستقلة)

لعم انه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجى مثل التمثيل (في البلاد الاجنبية) وحق عمل المعاهدات الذي (يفهم) من

قول المشروع (تتعهد مصر بأن لا تمقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية)

ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم ألم يكن بعض الحكومات الألمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل (راجع بند ٨)

أفان أعطى لنا هذا الحق بما هو مقيد به من القيود مع استقلال داخلى ناقص جداً أفيقال اننا مستقلون ؟ كلا ان العبرة بمجموعة الحقوق التى يتمتع بها البلد لا بمظهر من مظاهر الاستقلال الخارجى ! تعطى لنا مجرد المحافظة على احساساتنا أو ارضاء لبعض مطامعنا . وأما حق التعاهد مع الغير فانه متى كان مقيداً بقيده السابق ذكره فانه لا يكون مظهراً من مظاهر الاستقلال الخارجى بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك (راجع البند الآتى)

سيقال ان التحالف يستتبع قيوداً لا بد منها وان التحالف من شأن الامم المستقلة . نعم ان الدولة المستقلة حرة فى الدخول فى معاهدات أو محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصالحها الخاصة بها فیرغمها عليها ارضاءً . ولكن يشترط فيها كلها ألا تكون هادمة للاستقلال أو مضیعة له (بند ٦) وضغط الدول متجمة یعتبر فى نظر القانون الدولى مختلفاً اختلافاً كبيراً عن ضغط دولة على

دولة (قارن بند ٢٢) هذا يذهب بالاستقلال أو يقيد تقييداً
يعتبر غنياً لصالح الدولة ذات القوة وتقصاً في استقلال الدولة الضعيفة
فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالأشكال المختلفة التي
سبق الكلام عنها أو بأشكال أخرى لا تختلف عنها في جوهرها
(راجع بند ١١) أما ضغط الدول المتجمعة على دولة واحدة فليس
له هذا الأثر . بمعنى أنه ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون
غنياً لمصلحة الجماعة ولا تكون ثم علاقات (تبعية) تجعل الدولة
الضعيفة تشعر شعوراً مستديماً بخضوعها لدولة معينة

قد يقال أنه سوف لا يكون تمت خضوع واننا سنكون
متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها
المصالح البريطانية في مصر ولكننا نقول والاسف ملء القواد
اننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولي الانجليز ان استقلالنا
المقرر بالمشروع لا يجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى وان
استقلالنا عن جميع الدول الاخرى . وان تلك العلاقة الخفيفة التي
خضرت علينا في ديسمبر سنة ١٩١٤ وصدق عليها كثير من الدول
الآن لا تقتأ تربطنا بهم بعد الاتفاق رباطاً قانونياً كاملاً كما هي تربطنا
الآن بهم بعد مصادقة الدول ورغم أن عدم رضانا . اذ رضانا غير
ضروري بالاسف في نظر القوة وان شئت فقل في نظر القانون الدولي
قد يقال أنه لا يتفق وجود الاستقلال والحماية على بلد بالبلد

اما ان يكون مستقلا أو محميا . فنقول هذا صحيح اذا قصد بالاستقلال الاستقلال الكامل ولكن هذا النوع من الاستقلال الذى جادت به قواعد الاتفاق هو استقلال ناقص الى حد يجعله يختلف فى نظر القانون اختلافا بينا عن الاستقلال التام

٣٢ — ان الاستقلال الذى جاء به المشروع هو ما يمكن تسميته « الاستقلال داخل دائرة الحماية » وله فى الماضى والحاضر نظائر متعددة منها ماورد فى بند ١٧ وما يعرفه الساسة الانجليز تمام المعرفة . قد يقال ان لفظ الحماية لم يرد ذكره فى الاتفاق . نقول ان علماء القانون الدولى الانجليز نصوا فى مؤلفاتهم على جواز ذلك واليك ما قاله من يمكن ان يقال انه اكبرهم علما وسنا وهو الاستاذ وستليك . فى الجزء الاول من كتابه فى القانون الدولى (ص ٣٢ طبعة ١٩٠٤) : ان أحد اشكال الخضوع أو الاستقلال الناقص هو الحماية . وان بعض البلاد المحمية يترك بدون تدخل فى شؤونه الداخلية وفى بعضها تُعطى الحكومة المحلية جزءاً فقط من السلطة الداخلية ولكن فى جميع البلاد المحمية لا يصح أن يدخل احدها فى اتصال خارجى مع الحكومات الاجنبية الا برضاء الدولة الحامية صراحة أو ضمناً وكل محاولة ضد ذلك تعتبر عملاً عدائياً من جهة الدولة الاجنبية والدولة المحمية . وأنه ليس من اللازم أن يذكر لفظ « حماية » فى الاتفاق بين الدولتين الحامية والمحمية فان مجرد

كون الدولة الخاضعة أو الصغرى ليست حرة فعلا في طلب المساعدة من الدول الأخرى أو التحالف معها يكفي لأن يوجب على الدولة السيدة أو الكبرى حماية الدولة الصغرى ضد خطتها . وينشأ عن كون الدول الأجنبية لا تستطيع اختيار الطرق التي تؤدب بها الدولة الصغرى ان الدولة الكبرى تكون مسؤولة عن الخطأ الذي ترتكبه الصغرى . وهذه المسؤولية نفسها تعطى للدولة الكبرى حق مراقبة الدولة الصغرى في كل عمل يمكن أن ينشأ عنه ذلك الخطأ حتى النص الصريح على حرية الدولة الصغرى في شؤونها الداخلية يجب أن يفسر باعتباره مقيداً بهذا الحق هكذا يقول وستليك وما ينطق عن الهوى

كل هذا في الامم التي لم تعلن عليها الحماية فما قولك في أمة ضربت عليها الحماية اسما وفعلا ولم تلغ لاصراحة ولا ضمناً

٣٣ سيقال لنا بكل حسن نية ولإيمان ثابت اذا امكن النص على إلغاء الحماية صراحة فان كل المخاوف تزول . أقول كلا فان هناك جملة صغيرة في ثنايا المشروع لم يرد الساسة البريطانيون أن يكبروا اهتمامهم بها خشية الفات النظر اليها ولم يلتفت اليها الساسة المصريون التفاتاً خاصاً ولم يعرها الناقدون أهمية خاصة وهذه الجملة الهادمة للاستقلال، الناطقة بالحماية من غير نص المنادية بها رغم النص على إلغائها هي قول المشروع في الفقرة السادسة من

البند الرابع (يمنح الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر)
 فإذا عسى أن تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته
 في أمة مستقلة ؟ سيقال انه ضروري أو جائز أن ينص على ذلك
 حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع
 بالنسبة للأجانب . ولكن النص على اختصاصه في ذلك كاف في
 تحويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من تفوذ في الحكومة
 المصرية ، ولا داعي مطلقا للنص عليه . سيقال ان هذا المركز
 الاستثنائي انما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لانه ممثل
 حليفتنا والرد ان هذا يكفي فيه البطر الاخير من الفقرة نفسها
 وهذا قد لايعنينا لانه ترتيب بين غيرنا اما المركز الاستثنائي
 فهو الذي يدخل الرعب في قلوبنا لانه نذير التدخل المبني على
 مسؤولية انجلترا عن مصر

حقا ان التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل انجلترا فيما
 يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الاجانب ولكن هذا مسلم أنه
 جائز الآن ونحن نقبله كارهين حتى يثق الغرب بالشرق أو يثقوا
 بنا ولا يحدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة
 للأجانب غير أن التدخل لمصلحة الاجانب في أحوال معينة شيء
 واستعمال المركز الاستثنائي شيء آخر في نظري

بر ٣٤ — ان جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وان

كان يمكن المصريين من تحمل مسؤولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعاً لوطنهم إلا أن هذا الجلاء لا يفيد أن قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض . وهذا العوض هو المركز الاستثنائي الذي يكون لمثل إنجلترا . هو وحده في نظر علماء القانون الدولي الانجليز قد يقوم مقامهم جميعاً تمام القيام ، ومن أراد أن يتثبت من ذلك فليرجع لبند ١٧ من مقالي هذا يجد فيه أن الدولة الحامية لها طريقتان في الحكم — الحكم بواسطة عدد كبير من الموظفين او الحكم بطريقة غير مباشرة بواسطة نائب لها او قنصل او نحوه . سيقال ان ذلك مستحيل في حالتنا لان البلاد ستكون دستورية نيابية وزراؤها مسؤولون امام هيئتها النيابية اقول وهل هذا ينفي الضغط المستمر عليهم جميعاً من صاحب المركز الاستثنائي . ان هذا الضغط يكون مشروعاً في القانون بموجب الاتفاق ولا دخل لحسن النية ولا لسوء النية فيه فان صاحب المركز الاستثنائي اذا تدخل في شؤون البلاد الداخلية فانما يتدخل باعتبار انه يؤدي واجباً عليه لمصاحبة بلاده ولمصلحة مصر في آن واحد . وان ظروف الاتفاق ومحتوياته لا تمنع مطلقاً من أن بريطانيا العظمى ترى لنفسها حق التدخل في كل شيء .

٣٥ . ان المجاذبة والشهاد الذين أحاطوا بالمفاوضة يظهران لكل انسان ان إنجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها وتكتفي بالضمانات

اللازمة لمصالحها والتي لاتمس استقلالنا. بل انها للآن تمنحنا حقوقاً معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر أن الاصل أن كل الحقوق لها واننا نتناول منها بعض ما ترانا جديرين بان نتولاه. بنفسنا يؤيد ذلك قول سعد باشا في بيانه نقلاً عن لورد ملر (ان هذا المشروع تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه) بل زاد (ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه)

لست أقول ذلك لاننا لننا استقلالنا بقوة السيف أو اننا قادرون على أن نناله كذلك ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائي يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل الى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لان يذكر في المعاهدة شئ عن التدخل في الامور الداخلية

ان من يقول ان الاستقلال ينافي التدخل يصيب اذا كان استقلالنا تاماً ولكنه بالأسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعاً من نفسه

٣٦٠ — يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالاستشار المالي والموظف الكبير الذي يتمتع بحق الاتصال بالوزير في الحقاينة فان من يتتبع

تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد ان فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة في مشروع الاتفاق كل التجسم ولاستطيع انجلترا ان تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها

٣٧ — ان تدخل صاحب المركز الاستثنائي أشد خطراً في نظري على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال ، وذلك لان الجيوش لا تتحرك الا بأوامر صريحة وقد كفتنا الاتفاقية شرنك القوة نظرياً بالنص على ان وجودها لا يعتبر بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر . ان وجود هذه النقطة العسكرية قد يكون من الضروريات الحيوية لانجلترا لحماية مواصلاتها كما تطلب ولكن وجود المركز الاستثنائي لا يمكن أن يكون ضرورياً الا اذا ارادت به السيطرة الداخلية علينا بحد امضائنا المعاهدة . ٣٨ ان مظاهر الحماية في المشروع غير خافية ويمكن حصرها فيما يأتى : —

(١) ارادة بريطانيا العظمى في تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ، وهذا التحديد لانه لانه لانه بالضرورة وهو تحديد من جانب بريطانيا العظمى لحمايتها التي اعلنتها سنة ١٩١٤

ووافقت عليها الدول . او تنازل عن شيء من سيادتها التي حصلت عليها من تركيا سنة ١٩٢٠

باعتبار انها حامية لمصر تقرر استقلالها كما قررت استقلال غيرها تحت الحماية (بند ١٧) وتقيده بكل القيود التي تتناسب مع الحماية وباعتبار انها ورثت سيادة تركيا بتبديدها بحريتها بحسب القدر الذي تراه كافياً لنا . على كلتا الحالتين قيود لا تتفق مع الاستقلال

(٢) تحديد شكل الحكومة المصرية الجديدة بكونها ملكية دستورية ذات هيئات نيابية . نعم يصح ان هذا التحديد يكون اجل ما يتبغيه مصر لنفسها من الاشكال الحكومية وهو مطمح آمال الجميع ومع ذلك فهو تحديد ويجز التدخل طبقاً لما قرره في بند ٢٤ اولا

(٣) منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة

(٤) منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخطى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

(٥) عدم التكافؤ في التعهد بالمساعدة الحربية وتقل وطأة التزاماتنا الحربية

(٦) تتعهد مصر وحدها الاتخذ في البلاد الاجنبية خطه

لا تتفق مع المحالفة وفي هذا القيد من المعاني ما فيه
 (٧) تتمتع مصر وحدها بالآلا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى
 (٨) تتمتع مصر وحدها بعدم عقدتها مع دولة اجنبية اى
 اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الاطلاق
 (٩) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في
 الارض المصرية

(١٠) جواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالى
 البريطانى. وهذا الحق يبقى ختماً في نظر بريطانيا العظمى بعد زوال
 الديون الاجنبية لانه لو كان صحيحاً ان زوالها يزيل الاستشارة
 ما تمسكوا شديداً بابقاء اسمه وجواز استشارته
 (١١) جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية في
 أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام وهذا يظهر بوضوح ان
 بريطانيا العظمى ترى نفسها مسؤولة عن تأييد القانون والنظام
 في مصر وهذه المسؤولية تستتبع التدخل في شؤوننا الداخلية
 في نظر القانون

(١٢) حلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول
 صاحبة الامتيازات فان هذا الحلول حاصل أو حصل بمقتضى ما لها
 من الحماية على مصر وهى الان تريد أن تنفذ حق حماية الاجانب
 فتعطيه شكل التدخل بواسطة ممثلها ذي المركز الاستثنائي لينع

أن ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة
الدول الاجنبية

(١٣١) اعتبار أن المحالفة تنشئ « علاقات خاصة » بين الدولتين
تسمح بتغيير القواعد المتفق عليها فى القانون الدولى فيما يتعلق
بدرجات ممثلى الدول وترتيبهم فيما بينهم . (راجع بند ٢٨ هنا)
وان هذه العلاقات الخاصة تبيح أن يمنح الممثل البريطانى مركزاً
استثنائياً فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الاخرين
وهذا أظهر مظهر من مظاهر الحماية فى نظرى

(١٤) عدم تمام حق التمثيل فانه قد نص على التمثيل مرتين
الاولى : قيل فى الفقرة الاولى من البند الرابع « تتمتع مصر
بحق التمثيل » وقيد بقوله « فى البلاد الاجنبية » وعند ذكر
الاتفاقات مع الدول الاجنبية على التنازل عن امتيازاتها لبريطانيا
العظمى ورد الكلام على موظفى قنصليات الدول الاجنبية
فتخولهم مصر نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب
فى انجلترا . فكان مصر ترسل ممثلين سياسيين لها يتقيدون بعدم
اتخاذ خطة لا تتفق مع المعاهدة وعدم ايجاد صعوبات لبريطانيا
العظمى وفى الوقت نفسه ترسل الدول الاجنبية لمصر قناصل
يكون نظامهم كنظام القناصل الاجانب فى انجلترا (وذلك رغم
الكلام فى موضع آخر على تقدم ممثل بريطانيا على ممثلى الدول

الآخري) وهذه القيود آتية من الحماية حتما ومظهر من مظاهرها
 (١٥) تعهد إنجلترا بتبليغ نص معاهدة التحالف بين مصر
 وبريطانيا الى الدول الاجنبية دون أن تطلب منهم الاعتراف
 بما فيها من استقلال مصر . فكأن استقلال مصر يكون أمراً
 داخلياً بينها وبين إنجلترا انما يبلغ الدول على سبيل العلم بالشئ
 لا لتعترف به كما اعترفت من قبله بالحماية . وأما تمضيد الطلب
 الذي تقدمه مصر للدخول في عصبة الأمم فهو أيضاً مظهر من
 مظاهر اثبات حمايتها عليها وكلنا يعلم من هي عصبة الأمم وما هي
 ٣٨ تلك مظاهر الحماية ولا يعترض بأن مظاهر الاستقلال
 موجودة بجانبها فهي تنفي مظاهر الحماية . هذا استنتاج قدير ضاه
 رجال المنطق . ولكنه استنتاج لا يصدق به ولا يفهمه ولا يقبله
 رجال القانون الدولي الانجليز الذين أفصحوا في كتبهم بأجل بيان
 عن جواز الاعتراف بالاستقلال ضمن دائرة الحماية وهم أعلم منه
 يتجاربهم المماضية وهم أعلم منا بالقانون الدولي الذي ينشؤون
 قواعده انشاءً بما ينشؤون من المنظمات والطرق المختلفة في
 حكم الشعوب

إذا استشرنا أكبر أساندة القانون الدولي الانجليز في مشروع
 الاتفاق نطقت مؤلفاتهم بأنه الحماية . هاك وستليك وهول
 ولورنسي ثلاثة من علماء العصر ولا أعلم من هو من العلماء أرفع

منهم شأننا ولا أصدق منهم قولا تنطق كتبهم بأنه الحماية وليس.
بعد قولهم مزيد (راجع البنود ١٤ و ١٦ و ١٧ و ٢٠ و ٣٢ هنا)

٣٩ — ان مظاهر الاستقلال الداخلى أهم فى نظرى كثير آمن.
مظاهر الاستقلال الخارجى لان هذا الاخير لاقيمة له اذا لم يكن
الاستقلال الداخلى مبنياً على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ
الاجنبى من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لان تهدم جوانبه كل
يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز
الاستثنائى . ومن مستشاريه صاحبي المقام الرفيع فى المالية والحقانية .
اننى احرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر
الاستقلال الخارجى لان الاول منهما مادام يرتكز على أسس
صحيحة فانه يوصل حتما الى الثانى تاماً وبكامل مظهره . ولذلك
فان أهم ما يجب أن تتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال
هو تفاصيل الاستقلال الداخلى . يجب ان يكون هذا الاستقلال
كاملاً غير منتقص الا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الاجنبية
وحقوق الدائنين الاجانب فقط ويصح ان نرضى فيما يتعلق بالتحالف
بان نلتزم بالامتناع عن كل ما يضر بهذا الاتفاق من الوجهة السياسية
وحدها ولا نثريب علينا فى ذلك فاننا نشترى استقلالنا بالالتزام
بان نكون أمناء على مصالح بريطانيا العظمى نحافظ عليها بحافطة

الحليف على مصالح حليفه وينشأ بيننا نوع من الصلة بهذا التحالف القائم على التساوى وعلى تسهيل مواصلات الامبراطورية البريطانية والمحافظة عليها — يأخذ شكلاً خاصاً من الاتحاد لم يعرفه القانون من قبل فلا يكون حماية ولا سيادة ولا نحوهما من علاقات الخضوع

ولكنه يكون اتحاداً جديداً من نوع لم يخلق مثله في الوجود من قبل اتحاداً بين أمتين لاغراض معينة ولمصالح محدودة وما دام خالياً من صبغة الخضوع فليأخذ أى شكل من الاشكال ويلبس أى زى من الازياء . لانهم بعد حريتنا واستقلالنا وحياتنا حياة طيبة بشئ مطلقاً

٤٠ أما مسألة السودان فيجب في نظري أن تسوى بهذا الاتفاق ولا تترك معلقة فكفانا ما مضى من المواقف الغامضة والشكوك والريب التي أوصلتنا الى حالة نزلنا بها كالسبع في سوق الدول فاعترف البعض بالحماية علينا وباع البعض سيادته علينا في مقابل السماح له ببقاء شئ من كيانه

ان آخر الضربات التي كان ينتظر توجيهها اليها قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية انجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها الى انجلترا . فلم يبق لدينا الا ان نساوم على استقلالنا حتى نشتره وليكن ذلك بأى ثمن الا بالاستقلال نفسه فهذا ما لا حياة من بعده .

ولما كان كل غرض من هذا المقال ان اتكلم على تكييف
قواعد الاتفاق من الوجهة القانونية فاننى لا افترض لبيان مزايا
المشروع أو مضاره فقد وقاها حقها من تقدمنى من كبار الكتاب
والمفكرين والله أسأل أن يوفقنا جميعاً الى ما فيه خيرنا وسعادتنا
انه سميع مجيب



راى الاستاذ

عبد العزيز فهمى بك

فى موضوع الاتفاق

الذى وضعته لجنة اللورد ملنر

بهذا العنوان نشرت جريدة الاهرام بمددها الصادر فى ٢
مارس سنة ١٩٢١ ما نصه :

«البلاد تتشوق بلا شك ولا ريب الى الوقوف على رأى حضرة
صاحب العزة الاستاذ عبد العزيز بك فهمى الواقف على ماجريات
المفاوضات وروحها

وقد وفقنا الى تقرير وضعه حضرته فى شهر اكتوبر الماضى
بعد عودة الاعضاء الاربعة من مصر يحملون التحفظات وقبل
المقابلات الاخيرة مع لجنة اللورد ملنر وقد ضمنه رأيه الذى
قدمه وقتئذ للوفد فيلاحظ فى قراءته زمن وضعه وأنه سابق على

وضع تقرير لجنة اللورد ملر ونشره «

وهذا نص مذكرته المتضمنه رأيه :

١ « رأى الانجليز ان المصريين هموا يطلبون الاستقلال التام لمصر والسودان وتحريرهما من كل حماية أو مراقبة وان حركتهم في هذا السبيل جدية لم يسبق لها مثيل فعاالجها رجالهم السياسيون معالجة هي غاية في المهارة والحذق . ذلك أنهم ابتدأوا فأخذوا شبه اجماع دولي بتأييد حمايتهم التي ضربوها على مصر بغير رضاها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ودموا هذا الاجماع باخذهم آخر الامر اقرار تركيا على هذه الحماية وتصديقها على اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان وأصبح المعروف رسمياً بين جمهور الدول أن مصر قطر من الاقطار الخاضعة لحماية انكلترا وان السودان مشترك الادارة بينهما وان أهل السودان في الخارج هم كاهل مصر تحت حماية انكلترا

٢ ومهما يكن من مخالفة هذا الاجراء للحق والعدل فانه هو الواقع الذي لا ريب فيه . وهو وان كان مستنكراً في عرف نظريات القانون الدولي التي تقتضى بان الحماية لا تكون الا بمقد بين الحامى والمحمى الا أن الدول متى تعاقدت ولو على مظلمة لمى مرتبطة بمعاقداتها وهذه المعاهدات تصبح في حق المتعاقدين قانوناً واجب الاحترام . فالقانون الدولي الرسمي الآن لا يعرف لمصر

شخصية دولية قاعلة . بل المقرر فيه انها تحت حماية انكثرا حماية
من النوع الحديث الذي جرى عليه العرف الدولي في القرن الماضي
ونتيجة ذلك حرمان مصر وحكومتها من أن يكون لها
علاقة بأى دولة من الدول وصيرورة أمرها بيد الانكليز
دون سواهم

٣ بعد ان برر الانكليز دوليا حمايتهم لمصر وتأبطلوا هذا السلاح
الماضى التفتوا للمصريين وقابلوا وقدم وكان من نتيجة المفاوضات
ذلك المشروع الذى لم يقبله الوفد بل عرضه على الامة المصرية
ليتعرف رأيها فيه

ان سياسة الانكليز فى هذا المشروع لا تخفى على من ينظر
فى الأمور بعين الناقد البصير . هى تنحصر فى هذه الصيغة : (أخذ
اقرار الامة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم ازاءها كما أخذوا
اجماعاً أو شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر
والسودان ليم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من
الداخل أو الخارج معاً)

٤ ولما كان الانكليز أناساً جملين لا يهمهم التعلق بالانفاذ دون
المعاني وكانوا قد شاهدوا أن الامة المصرية تنفر من لفظ الحماية
ولا تريد الا الاستقلال التام الذى من أهم مشخصاته التمثيل الحرفى
الخارج فقد أطرحوا لفظ الحماية من مشروعهم وصرحوا لمصر

بتمثيل نفسها في الخارج ولكنهم في صلبهم لم يخرجوا مصر من حمايتهم مطلقاً بل بقيت هذه الحماية قائمة لم يمتورها الا مجرد التنوع في مشخصاتها اذ الواقع ان كون بلد ما تحت الحماية أو ليس تحت الحماية هذا أمر يرجع فيه اما الى ما هو متفق عليه دولياً بشأنه واما الى ما هو مقرر في عقد نظامه السياسى

هـ فالمتفق عليه دولياً في كافة المعاهدات الاخيرة ان مصر تحت حماية بريطانيا العظمى التى أعلنتها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهى حماية من النوع الحديث السابق الاشارة اليه . وما لم يبلغ هذا الوصف باتفاقات دولية أخرى أو على الاقل باتفاق مع مصر يتقرر فيه هذا الالغاء صراحة ويبلغ من الطرفين أو من أحدهما للدول فهو لن يزال لاصتقاً بمصر من جهة الاتفاقات الدولية . وبريطانيا لم تقبل أن تنص صراحة على هذا الالغاء بل عارضت فيه بشدة وأرادت مثلاً ان تقنع بان هذا الالغاء حاصل بطريق الاتهام من جهة كون التمثيل الخارجى معتبراً انه من مشخصات الاستقلال لا من مشخصات الحماية . قول لا تقنع فيه البته . ولقد كنا نقبله من باب التساهل لو كان ذلك التمثيل الخارجى تمثيلاً حراً خالياً من كل قيد . ولكنه تمثيل ابرئ نحن فيه أبداً أسراء السياسة الانجليزية تتبعها حيثما توجهت لعادى من عاداتها ونوالى من والاهي ولا نستطيع ان مست أمة شرفنا ان نناوئها أو نعلن عليها حرباً . الا

برأى انجلترا حتى لا نخلق لها المشاكل بل لا نستطيع أن نفقد
أى عقد يكون فيه ما يضر بها كما لا نستطيع أن نتخذوا لمصالحنا
غير ممثلى انكلترا فى البلاد التى لا تمثل لنا فيها . لسنا اذن أحراراً
فى سياستنا الدولية بل مضطرون فى كل حركة نتحركها وفى كل
عقد نعمله حتى من العقود الدولية التى كان لمصر سابقاً أن تباشره
بنفسها أن تتحرى عما اذا كان يضر المصالح الانكليزية أو لا يضرها
وواجب علينا قبل كل حركة وكل عقد أن نرجع الى المشاورة مع
انكلترا لاننا لا نعلم خفايا سياستها ولا مبلغ مصالحها ولا نستطيع
التحكم بمحض رأينا فيما هو ضار بها وما ليس بضار . بل ان فاتنا
نحن ان نستشيرها فيما نحن عازمون عليه فلا يفوت عميلتنا من
الدول أن تقتضى منا هذه المشورة الاولى حتى لا تعرض نفسها
للمشاكل مع انكلترا . فشورة انكلترا فى كل مظاهر سياستنا
الخارجية أمر حتمى يوجب حسن قيامنا باداء عهدنا هذا الذى
نماهدنا عليه . ومتى كان الامر كذلك فلا يستطيع أحد أن
يقول بحق اننا أحرار فى سياستنا الخارجية ولا أننا خرجنا فيها
من المراقبة الانكليزية الشديدة ولا أن مثل هذا التمثيل الخارجى
المراقب يتنافر مع الحماية المتفق عليها دولياً .

اذن لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ان لم يحصل الغاؤها بنص
صرح خال من الابهام والمواربة فانها تبقى قائمة مقرر لدى الدول

والمشروع الذى نحن بصددده هو مصداق صحيح لها . وبقاؤها يجعل مركز انكلترا ثابتاً فى مصر ويجعل لها حق التدخل المستمر فى شؤون مصر . لا . وهى الاسباب والعبث بنظامها ودستورها لادنى علة ويبعد الدول عن سماع أى ظلامة مصر باعتبار ان مشاكلها مع انكلترا هى مشاكل داخلية صرفة

٦ — اما الغاء هذه الحماية صراحة فيجعل تقدير مركز مصر الدولى راجعاً الى تعاقدها مع انكلترا لا غير . فاذا قدرنا حصول هذا الالغاء مع بقاء المشروع على ما هو عليه فلا شك عندى انه مشروع بذاته يجعل مصر تحت الحماية الانكليزية ايضاً ولا عبرة بلفظ « الاستقلال » الوارد فيه

ذلك لان اشكال الحماية لاحصر لها والدول تبتدع منها ما تراه . أنسب لمصالحها وللظروف وليس لها صيغة مقرررة لاتعتقد بدون استئصالها بل وجودها يتحقق بتحقيق معناها فى أى ثوب كان من أثواب العبارات وكثيراً ما تستعمل لها عبارات فخمة المبني مسمومة المعنى مثل التحالف والارتباط الودى الذى امتلكت به بريطانيا العظمى ناصية ممالك الهند جميعاً . وضابط الحماية الوحيد بحسب الاصطلاح الدولى هو : « ان تكون دولة صغرى تحت كنف دولة كبرى هى وحدها التى تدفع عنها الطوارئ والتعديات على الدوام والاستمرار » فكلما تحقق هذا المعنى فى أى صيغة

كانت فيه تخلق الحماية . ولا شك عندي انه معنى يتجلى واضحاً
في المشروع الذى نحن بصددده

أما عبارة « الاستقلال » فيجب ان ندرك قبل كل شئ هاتين
الحقيقتين وهما : (اولاً) ان الحماية يسهلها قانوناً التعاقد عليها
الا اذا كانت الامة الصغرى مستقلة اى ذات كيان خاص وشخصية
متميزة لان استقلال الامة اى افرادها بشخصية خاصة متميزة
هو شرط أساسى فى أهليتها لمثل هذا التعاقد . فتونس ومراكش
مثلاً لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما الا وهما دولتان مستقلتان
(ثانياً) ان الحماية لا تعمح شخصية الامة ولا استقلالها بل بالعكس
أول غرض من أغراضها (المفروضة) هو المحافظة التامة على هذه
الشخصية وهذا الاستقلال فتونس ومراكش هما دولتان مستقلتان
تحت حماية فرنسا

متى علم ذلك امكننا بالبداية ان نعلم لماذا لم ينكر الانكليز
على مصر استقلالها من وقت أن أعلنوا حمايتهم عليها بل صرح
جلالة الملك فى خطابه للسلطان حسين انه عامل على منع كل ما يمس
بهذا الاستقلال كما امكننا ان نفهم ان اعترافهم فى مشروع الاتفاق
باستقلال مصر ليس الا من باب تحصيل الحاصل لان مرادهم به
هو تفرد مصر بشخصية خاصة . وهذا أمر ضرورى بدون
لا يستطيعون قانوناً التعاقد مع مصر

اذن ليس الاستقلال) ولا (الاعتراف بالاستقلال) هو ما يهم في قضيتنا لان الاستقلال كما رأيت حاصل للأمم التي تحت الحماية . انما الذي يهم هو (حرية الأمة في سياستها الداخلية والخارجية) فاذا كانت شروط العقد غير ماسة بهذه الحرية فالاستقلال جدي سليم والحماية ضرب مما كان معروفاً الى اوائل القرن الماضي باسم الحماية البسيطة وهي قد تكون مفيدة جداً للدولة الصغرى اذ نأخذ بيدها حتى تقوى ولا تحتاج بعدها . وسبب هذا النوع من الحماية في الغالب ليس فكرة الاستعمار بل حفظ الموازنة الدولية . أما ان كانت شروط العقد ماسة بتلك الحرية فالحماية قائمة والاستقلال لفظ لا معنى له سوى تفرد الأمة بشخصية خاصة ونظام حكومي خاص . وسبب هذا النوع من الحماية هو غالباً فكرة الاستعمار وهو يعرض الأمة الصغرى لاشد الاخطار اذ قديماً في زمن زول فيه شخصيتها وتؤول الى الضم . ولا يهولن أحداً قولي ان الاستقلال في هذه الضورة لفظي فان معاهدة باريس سنة ١٨١٥ التي وضعت بمقتضاها جمهورية الجزر اليونانية تحت حماية بريطانيا العظمى قد تقرر فيها ان هذه الجمهورية « هي دولة حرة مستقلة تحت حماية بريطانيا العظمى » . مع ان نظام هذه الحماية كان من أقسى أنظمة الحماية اذ كان المندوب السامي الانكليزي هو الحاكم بامرهِ في تلك الجزر يتدخل في كل شيء حتى في تعيين اعضاء الجمعية التشريعية

لاشك اذن أن استقلالنا هو بمقتضى المشروع تحت حماية
 انكلترا ولاشك ان هذه الحماية ليست من النوع البسيط بل هي
 أقرب الى النوع الحديث فان حرية السياسة في الخارج
 عليها مراقبة شديدة أشرنا اليها فيما تقدم وأما في الداخل
 فالمشروع مفعم بالاشتراطات الماسة بهذه الحرية وبسيادة البلاد
 فأولا — اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية في الاراضي
 المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقاً مع سيادة البلاد في الداخل بل
 هو من طبيعة الحال في كل بلد للغير حماية عليه أو ملكية فيه
 وندر أن توجد قوة أجنبية في بلد مستقل حر . وليس محوصفة
 الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق
 الحكومة المصرية بمنع من انها في ذاتها قوة أجنبية مجرد
 وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التي للبلاد على نفسها
 والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ للامبراطورية
 الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من افريقيا وفلسطين
 والعراق والهند وغيرها . وانواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية
 وحديدية وتلغرافية وتلفونية وهوائية . وللانكليز مع هذا
 الاتهام أن يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة
 داخل حدود القطر المصري (بخلاف قناة السويس) فيصدق
 عليه انه من مواصلات الامبراطورية البريطانية وأن يرتبوا على

ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى أى نقطة في القطر
المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ويكون ذلك من
أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية

ان كل ما زال عن مصر فيما يتعلق بهذه النوة ان مصاريها
لن تكون على مصر وانها تستطيع اعلان الاحكام العرفية في
البلاد ولا تقتضى من البلاد مطالب مما هو مقرر قانوناً أن يكون
من حقوق عسكر الاحتلال . وما عدا ذلك فهي قوة عسكرية
تستطيع القتال وإلزام خصمها الحجة بالقوة الجبرية عند مسيس
الحاجة . من يقل أن الاقرار بوجود هذه القوة لا ينافي سيادة
البلاد الداخلية أو انه ليس رمزاً على اشتراك انكثرا في هذه
السيادة او انه ليس من مشخصات الحماية فكلامه هذا غير مسلم به
ثانياً - تشترط بريطانيا العظمى في الفقرة الثالثة من المادة
الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك معها مستشاراً انكليزياً بالمالية
وتشترط بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان الموظف
الانكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين
يديه فوق وظيفته الأصلية وظيفتي مستشار الحقانية والداخلية
معاً لقول العبارة (ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية
للاستشارة في اية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييداً
فعلياً)

فالوزارات الثلاث التي هي روح الادارة الداخلية في البلاد وهي المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الانجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا . مهما يقال من ان هذين المستشارين لن تكون لهما اية سلطة تنفيذية وان الوزراء معهما سيكونون احراراً لانهم غير مسؤولين الا أمام البرلمان وأن هذه المسؤولية تقتضي قانوناً وعملا عدم الانصياع لأراء المستشارين ومهما يقال فوق ذلك من ان المستشار المالي لن يكون له القول الفصل في المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء فان أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والامن العام في البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانجليز . فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ودخائل ادارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الاهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط) ويكفي هذا ليتحقق للانجليز ولو معنى المراقبة على ادارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل اثرها طعن في سيادة البلاد الداخلية ومصادق واضح للحماية على أن القول بأن المراقبة المذكورة انما هي نظرية فقط . انما هو قول لا يسلم به الا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى

بالصغرى . ان هذين المستشارين حتي لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما في شئ ما فانه لا مانع يمنعهما من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما . والاخذ والرد بينهما وبين الوزراء — وهما قويا — تسندهما سلطة ممثل انكلترا ذي المركز الخاص والنبوة العسكرية الانجليزية الموجودة بالبلاد والوزراء على كل حال ضعاف — لا بد أن ينتج عنه في العمل ان ينصاع الوزراء لآرائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ويجهدون في ترويج آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه ان يعرض عليه وينتهي الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هي عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انجلترا القوية وتلبث البلاد أبدا لا بد من بقوة الاتفاق تابعة للآراء الانجليزية في أمورها الداخلية . هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجري وما من شأنه أن يجري بين القوى وبين الضعيف . وعلى كل حال فواقع الامر ان أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وادارية ستكون تحت مراقبة الانجليز ولو تضاءلت هذه المراقبة وان هذا أساس بالسيادة ومصدق للحماية

على اني فيما قدمت استنتجت اهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين والا فالمتعمن يرى ان موظف الحقانية سيكون في الواقع مستشاراً لكل وزارات

الحكومة فان كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الاوقاف
انما تسير على مقتضى القانون الخاص بها والنظام ليس شيئاً آخر
سوى مراعاة الامة حاكمها ومحكومها لما تقتضى به القوانين . فاذا
أضيف لهذا ان الوظيفة الاساسية لهذا الموظف هى مراقبة
تنفيذ القوانين فيما يتعاقب بالاجانب (وهذه الوظيفة كانت
محدودة هكذا فى المشروع الاول أما فى المشروع الاخير فدخل
عليها بوسيلتها فقط وهى ضرورة احاطة هذا الموظف علماً بكل
ما يتعلق بإدارة القانون بالنسبة للاجانب) وهى وظيفة لا تقف
عند حد الشورى بل تقتضى بذاتها المداخلة والازام بالرجوع
لموجب القوانين وانها بذلك وظيفة تنفيذية محضة . تقول متى
أضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين ان هذا الموظف سيكون
هو الكل فى الكل فى الحكومة المصرية وما ظن أحداً يمكنه أن
يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة

ثالثاً — لا تقتضى أى مخالفة من المحالفات المفقودة بين
الامم المستقلة الحرة أن يكون لممثل احداها مركز خاص وتقدم على
ممثلى الدول الاخرى الا بموافقة مشتركة بالفقرة السادسة من المادة
الرابعة أن من آثارها هذا

ان كون ممثل انجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على
سائر معتمدى الدول الاخرى لا يصح مطلقاً أن يكون نتيجة

من نتائج التحالف العادى وانما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجا تحت المراقبة الانجليزية دون سواها . وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير الا فى البلاد المحمية بغيرها . وأما المستقلة الحرة فلا شئ فيها من هذا القبيل

رابعاً — ان ما اشترط فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من أن مصر تكون دولة دستورية ذات أنظمة نيابية وما اشترط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة مما يجب أن يشمله دستور البلاد كل هذا تدخل فى أمور هى من الأمور الداخلية التى ليس لاحد التدخل فيها لو كانت مصر مستقلة حقيقة وهو باب آخر مفتوح للانجليز يتسللون منه للمراقبة وللتدخل السياسى العسكرى فى شؤون مصر لو حدث بها أدنى اضطراب يخل بقواعد الدستور

خامساً — ان استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الاجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الاجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل فى التشريع والقضاء فى حق الاجانب وغل يد المصريين أيضاً عن المناوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والاجانب معاً فى مصر لاعميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط الا الانجليز وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الانجليز بها الا اذا كان لهم بمصر مركز

غير مجرد مركز الخليف العادى بل مركز الخليف الحامى ومن
يقبل بغير ذلك فواهم

في هذا القدر ما يكفي لبيان حقيقة هذا المشروع وان مصرمه
باقية تحت الحماية الانكليزية والمراقبة الانكليزية والتدخل
الانكليزى القانونى والفعلى داخلا وخارجا سواء ألقى اعلان ١٨
ديسمبر سنة ١٩١٤ بالنص الصريح أو لم يلغ . غاية الامر ان
بالغائه صراحة يرق ذلك الغشاء الذى بأذان الدول وقد يبلى
ويتهتك مع الزمن فيصبح من المحتمل أن تصنى لشكوانا اذا
ظلمنا الانكليز

٧ أقول ذلك وفي آن واحد أعترف بان في المشروع نزايامى
أن يكون لنا مجلس نواب تام السلطة بقدر ما تسمح به حالة البلاد
التي سيادتها واقعة تحت مثل هذه المراقبة وأن تكون الوزارة
مسؤولة أمام نواب البلاد وان يكون لنا في الخارج ممثلون وان
كانت أيديهم مغلوطة في السياسة ووظائفهم فيها خيالية اكثر
منها حقيقية وان يكون لنا في ظرف سنتين أن نخرج من شئنا
من خدمتنا من الضباط والموظفين الانكليز والاجانب وأن يكون
لنا جيش غير محدود العدد

ولكن من يرجع نظره الى الماضى ير ان مصر كان لها دستور سياسى
يجعلها مطلقة اليد حرة من كل قيد فيما يتعلق بامورها الداخلية

فكان لا مبرها أن يعطى البلاد مجلس نواب تام السلطة وأن يجعل
 الوزارة مسئولة لديه (وهذا قد كان حصل فعلاً) . وكان قانوناً
 لحكومتها أن تعين من الموظفين الأجانب من شاءت وت عزل
 من شاءت وكانت حرة في كل وزاراتها ما عدا المالية فكانت فيها
 تحت المراقبة الثنائية وهي مراقبة لم يكن شأنها الدوام بل كانت
 عرضية صرفة وما عدا الحرية فكان جيشها محدود العدد وكان
 لها وزارة خارجية وكان لها أن تعقد المعاهدات التجارية والاقتصادية
 وبعض المعاهدات الأخرى كالاتفاقات الخاصة بإنشاء المحاكم
 المختلطة ولم يكن بارضها قوة عسكرية تركية ولا مستشار تركي
 لتأييد القانون والنظام . وهذا الدستور السياسى كان معمولاً به
 قانوناً وفعلاً الى وقت الاحتلال وبقي قائماً قانوناً طول مدة
 الاحتلال وكان الاحتلال يتمسك به شديد التمسك أو يغيب به
 بحسب ما توحىه اليه مصلحته حتى كانت الحماية . فلانكيز في
 مشروعهم الذى نحن بصددده ان كانوا تجاوزوا المصر عن شئ فمعظمه
 من حقوقها القانونية الثابتة وفي نظير تجاوزهم وطردوا مركزهم
 في مصر ومراقبتهم عليها بل كفالتهم لها واستقلوا فيها بشؤون
 الأجانب أيضاً حتى لا يراحمهم مزاحم . فهم في الواقع وصلوا الى
 ما كانوا يرغبون وأخذوا اكثر مما يستحقون
 ومن يرجع للنظر أيضاً الى خطاب السير ملن شيتام

للسلطان حسين في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو الوارد به نظام الحماية اجمالا يجد انه قائم على أمور ستة

أولاً — أن تكون مصر سلطنة تحت حكم أمير من العائلة الخديوية

ثانياً — أن تكون بريطانيا هي التي تدفع عن مصر كل تعد أجنبي

ثالثاً — أن يزول القيد المحدد لعدد الجيش المصري ونظامه

رابعاً — لا يكون لمصر علاقة مباشرة مع ممثلي الدول لديها بل تكون هذه العلاقة لممثل انكلترا

خامساً — أن يحور نظام الامتيازات بما يلائم ما وصات اليه مصر من الرقي

٦ — أن تعمل بريطانيا مع السلطات المصرية وبواسطتها لترقية شؤون البلاد واشراك الامة تدريجياً في الاعمال الحكومية والاخذ بيدها لتوصيلها الى حكم نفسها بنفسها

ومن يقارن بين هذه الامور وبين المشروع الجديد يجد أن روحاً واحدة سارية في كليهما مع بعض تنويع اقتضته الظروف وهذا التنويع ينحصر في أمرين :

الاول — أن يكون لمصر علاقة بممثلي الدول الاجنبية لديها وتمثيل في الخارج . ولكن من يلاحظ أن مصر كان لها وزارة

خارجية لها علاقة مباشرة مع ممثلى الدول الاجنبية وان هذا لم يكن مانعاً من انها بلد نصف سيده . ومن يلاحظ أن التمثيل الخارجى هو تحت مراقبة الانكليز الشديدة وانه بهذه الصفة لا يخرجها عن كونها منقوصة السيادة يجد أن هذا التجاوز من انكلترا لا يضر ضرراً سياسياً حقيقياً بمركزها . على انها انما أتت به لتنال غرضاً سياسياً خطيراً جداً وهو حصر كل الحقوق الامتيازية التى للدول فى يدها . اذ هذا الحصر من جهة يجعلها صاحبة النفوذ الوحيدة فى مصر ومن جهة أخرى يقلل من أهمية وزارة خارجيتنا وتمثيلنا الخارجى لان أهم ما كانت تشتمل به وزارة خارجيتنا هو تسوية المشاكل الناشئة عن نظام الامتيازات فهذا التنويع اذن ان كان فيه شئ قليل على انجلترا ففيه شئ كثير لها وروح خطاب السير ملن شيتام موجودة فيه تماماً

الثانى - أن الانكليز فى الخطاب المذكور كانوا يقولون انهم لن يملكوا الامة حكم نفسها الا تدريجاً ولكنهم فى المشروع قد ملكوها هذا الحكم من الآن . هذا التنويع اذا كان مفيداً لمصر كما هو الواقع فلا ضرر فيه على مركز الانكليز السياسى ولا خروج فيه عن حد ما يحتمله الخطاب المذكور . اذ كل ما فى الامر أن الانكليز فى هذا الصدد عجّلوا ما كانوا عازمين على تأجيله ومراقبتهم على كل حال باقية

ولقد أوردت هذه المقارنة لأين أن للانجليز غرضاً سياسياً
يسعون لتحقيقه طبقاً لخطّة مرسومة عندهم فهم يعدلون في هذه
الخطّة بحسب المناسبات والظروف ولكن الغرض ثابت لا يتحول
وهو استئثار مصر تحت حمايتهم واستمرار قبضهم على ناصيتها

٧ على انى مع موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره وسماع رأى
البلاد التى تكلفنا بقوله مع التحفظات التى نرغبها لا أرى سبيلاً
سوى متابعة رأى البلاد والتصرّح بقوله مع التحفظات

٩ ولكن هناك أمراً هاماً هو أن الانكليز يلقون نقاذ
المشروع حتى مع قبول الجمعية الوطنية له بعد المفاوضات الرسمية
على أمرين — أولاً أن تقبل الدول إلغاء محاكمها القنصلية فى مصر
ثانياً أن تصدر المراسيم الخاصة بإعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفذ
فعلاً ، وكلا هذين الأمرين خطر

عن الأمر الاول — كل ما يصح طلبه من مصر هو أن تصرّح
لبريطانيا العظمى بالمفاوضة مع الدول لوضع اتفاقات بها تنتقل
الحكومة الانكليزية كل الحقوق التى كانت للحكومات الاجنبية
بمقتضى نظام الامتيازات على شروط خاصة ترضى تلك الدول
ومصر مصرحة بذلك كمقتضى المادتين ٧ و ٨ من المشروع فهى فى
علاقتها مع انجلترا قد قامت فعلاً بما عليها وليست مطالبة من هذه
الوجهة بشئ آخر فها هو اذن السبب فى جعل تنفيذ الاتفاق فيما

هو متعلق بها وبمصر فقط من جهة الدستور الداخلى والتمثيل الخارجى وغير ذلك موقوفاً على قبول الدول ؟ أتخشى انجلترا أن مصر بعد ان تأخذ حظها من تنفيذ ما فى مصلحتها من المشروع تمرقل مسعاها لدى الدول للحصول على تنازلهن لها عن حقوقها الامتيازية ؟ هذا تخوف بعيد الاحتمال لان أية دولة لا تقبل من مصر السعى فى نقض ما تم من جهتها وبرضاها كما انه من الصعب ان يفرض لمصر أن أول عمل تقوم به بين الامم الاخرى هو خفض ذمتها ونكث عهدها . الواقع اننا لا نرى مسوغاً لاستبقاء هذا النص المريب بل نراه مثاراً لسوء الظن والتشكك فى سلامة النوايا عن الامر الثانى — تعليق تنفيذ المعاهدة على صدور المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفيذها فعلاً هو عقدة من أخطر العقدة التى تضعها انجلترا فى هذا المشروع . كأنى به اندرك ان غالبية المصريين شيقة لفض النزاع والدخول فى حال تستلم الامة فيها أزمة حكم نفسها فى . تريد بهذا الاكراه الادبى أن تجعل المصريين يتعاملون فى قبول ما تضعه من المشروعات لاعادة الترتيب المختلط مما يمكن فيها من المساس بحقوقهم .

كنا نفهم ان لجنة اللورد ملر وهى بمصر وضعت بمعرفة السير سيسل هرست مشروعات لاعادة الترتيب القضائى ثم سمعنا فى شهر يونيه الماضى ان هذه المشروعات لا يعول عليها الآن

وانها استبدل بمشروعات أخرى تلائم الحالة الناشئة عن الاتفاق. المشروع فيه . ثم رأينا الانجليز بعد هذا التصريح قد رجعوا لنفس تلك المشروعات واظهروا أنهم مصممون عليها . بدليل ما بلغنا من أنهم عرضوها على الوزارة المصرية الحاضرة لتدرسها وتأخذ بها . فتوصلت من تبعثها وأحالت أمر النظر فيها على الوزارة التي تخلفها . بدليل ان نسخة منها وصلت لنا بطريق غير رسمى وغير مباشرة . وفيها تعديل بسيط لا يمس المبادئ المؤسسة هي عليها بل في هذا التعديل ما يسلب مصر حقوقاً كان سها واضع المشروعات عن انزاعها في اصل الوضع

وبما أننا لانضمن مطلقاً ان الانجليز حتى مع رفع الشرط التعلق بهذا الخصوص ومع ارجاء النظر في هذه المشروعات لما بعد لا يسمعون بكل وسيلة في طاعتهم لمحل الحكومة المصرية على الاخذ بهذه المشروعات كما هي أو مع تعديل طفيف لا يمس جوهر مبادئها خصوصاً وأنهم مشربطون في المشروع ان مصر تعطى لهم كل الحقوق التي تضمن مصالحها والتي تضمن تنازل الاجانب لهم عن امتيازاتهم

وبما ان هذه المشروعات قائمة على مبادئ ان تعذت كانت . نتيجتها الحتمية القضاء على مصر وسلباً بالشمال لبعض المزايا التي يعطونها الآن لها باليمن

فأثقت النظر لهذا الامر الخطير وأكرر اللاحاح فى ان يفهم
الانجليز ان المصريين لا يقبلون ان يقوم الترتيب المختلط الجديد
الاعلى المبادئ الآتية وان مبادئ مشروعات السيرسسل هرست
المنافية لها لا يمكن مطلقاً قبولها .

(ا) تكون غالبية القضاء فى الاستئناف والمحاكم الكلية
للوطنيين بحيث يكون منهم فى كل محكمة الثلاثان ومن الاجانب الثلث
وتكون الرئاسة الفعلية فى كل من الاستئناف والمحاكم الكلية
للوطنيين . وكل قاض مفرد كالقاضى الجزئى وقاضى المواد المستعجلة
وقاضى الامور الوقتية وقاضى التحقيق وقاضى المخالفات لاملح
ان يكونوا وطنيين . ويكون النائب العمومى وكل وكلائه على
اختلاف درجاتهم وطنيين

(ب) اختيار وتعيين القضاة جميعاً بالاستئناف أو بالمحاكم
الكلية وترقيتهم للوكالة أو للرئاسة وترقية قضاة الكلى للاستئناف
من حق حكومة مصر وحدها بدون تدخل لمثل انجلترا ولا لاي سلطة
اخرى اجنبية فى ذلك . وانما لا يجوز لمصر ان تعين قاضياً اجنبياً
من غير التبعية الانجليزية الا بعد أخذ رأى ممثل انجلترا . أما تأديب
القضاة وعز لهم فيكون بجمرفة الجمعية العمومية بالاستئناف

(ج) اختيار وتعيين وترقية النائب العمومى وكافة وكلائه
على اختلاف درجاتهم من حقوق حكومة مصر وحدها وكذلك

تأديهم وعز لهم بدون تدخل لممثل انجلترا ولا لاي سلطة اجنبية
اخرى في ذلك

(د) عمال القضاء يكونون جميعاً وطنيين الا في احوال استثنائية
بحسب ما تراه حكومة مصر ضرورياً ؛ ويكون تعيينهم وترقيتهم
من حق الحكومة المصرية وحدها ، اما تأديهم فيكون بمعرفة
المحاكم الموظفين هم فيها ؛ وللمجلس الوزراء ان يعز لهم بقرار منه
أخذاً بحقه هذا المقرر في شأن موظفي الحكومة جميعاً .

(هـ) لا يؤسس اختصاص المحاكم المذكورة الا على قاعدة
جنسية خصوم الدعاوى فقط ولا يرجع مطلقاً في الاختصاص بنظرية
المصاحبة المختلفة

(و) لا يعتبر اجنبياً خاضعاً لقضاء المختلط الا من لهم الغاية
اغسطس سنة ١٩١٤ حقوق جنسية الدول التي لها معاهدات
امتيازات مع تركيا تعطى صراحة حق الشاء محاكم قنصلية لها كمة
رعاياها فيما بين بعضهم والبعض من المنازعات المدنية والجناائية
ولم تتنازل عن هذه المعاهدات . فكل رعايا تركيا وما انفصل
عنها من الولايات واستقل أو تتبع للغير وكل ممالك أوربا
والقارات الاخرى التي لم يكن لها في الاصل معاهدات مع تركيا
في هذا الصدد وكل اهل المستعمرات الغير الحاصلة على حقوق
جنسية الدول التابعة هي لها وكذلك أهل مملكتي وسط اوربا

اللتين تنازلتا عن نظام الامتيازات كل هؤلاء يكونون في مصر تابعين للقضاء الاهلى مدينياً وجنائياً كالوطنيين سواء بسواء على أن هذا المبدأ تتمسك به بصفة عامة وترك للمفاوضات الرسمية المناقشة في نتائجها وتطبيقاته من جهة أهل المستعمرات والحمايات الغير الحاصلين على حقوق جنسية الدول ذوات المعاهدات الامتيازية التابعين هم لها

(ز) كافة شركات المساهمة التى تمقد. بالقطر المصرى وكافة شركات التضامن أو التوصية التى لا يدخل فى عنوانها أجنبي خاضع للقضاء المختلط وتكون معقودة بالقطر المصرى تعتبر أشخاصاً معنوية مصرية الجنس ولا تحاكم فى علاقتها مع الوطنيين الا لدى المحاكم الاهلية مهما يكن بين حملة سهامها أو بين الشركاء فيها من الاجانب او مهما يكن فيها من رؤوس الاموال الاجنبية

(ح) اشتراط اختصاص القضاء الاهلى فى أى عقد هو اشتراط صحيح نافذ على المتعاقدين وعلى كافة من تؤول لهم حقوقهم من ورثة وموصى لهم ومشتريين ودائنين وغيرهم . ويكون هذا القضاء وحده المختص دون المختلط مهما يكن من الاجانب بين المتعاقدين أو من تؤول لهم حقوقهم

(ط) للقاضى الوطنى الذى مارس القضاء بالمحاكم المذكورة مدة خمس سنوات متواليات حق اصدار أوامر القبض على

الاجانب وتفتيش منازلهم الخصوصية ، ويكون تنفيذ أوامره بالتفتيش أو القبض الذي لا يستدعى دخول المنازل الخصوصية بمعرفة العمال الوطنيين ، وأما أوامره التي تستدعى دخول المنازل الخصوصية فيكون تنفيذها بمعرفة الوطنيين أيضاً فيما عدا مدن مصر والاسكندرية وبورسعيد ومركز الرمل أما فيها فيكون بمعرفة أو بحضور عمال أجانب يندبهم القاضى الوطنى الصادر منه الامر .

فان كانت أوامر القبض أو تفتيش المنازل الخصوصية صادرة من قاض أجني او من محكمة ولوجزئية قاضيا وطني فيكون تنفيذها بمعرفة العمال الوطنيين في كافة الجهات وكذلك الحال في تنفيذ كافة الاحكام التي تستدعى دخول المنازل الخصوصية (ى) اذا كان الحكم الابتدائى فى مواد الجنع أو المخالفات صادراً من قاض وطنى وجب ان تكون الاغلبية فى الدائرة الاستئنافية التى تنظر هذا الحكم للاجانب مع حفظ رياستها الوطنى اما محاكم الجنايات فتكون اغلبية قضاتها والرئاسة فيها للوطنيين وانما تكون الاغلبية للاجانب فيما يتعلق بثبوت التهمة على المتهم الاجنبى وعدم ثبوتها وتتوافر هذه الاغلبية بزيادة الاصوات الاجنبية فى هيئة المحلفين (ك) لا تختص محاكم الجنايات بالالجرائم المعتبرة قانوناً انها

جنايات وبما ارتبط بها من جرائم الجنج ، اما كافة الجنج فتكون من اختصاص القاضى الجزئى ، وللنيابة العمومية والمدعين بالحقوق المدنية رفع كافة دعاوى الجنج والمخالفات مباشرة

ولا يظن احد ان ليس لمصر التمسك بوضع هذه المبادئ فان من يقارن بين حالة مصر وقت انشاء المحاكم المختلطة وبين حالتها الحاضرة ويعرف أن الحال التى حدثت برجالها السياسيين لتتجاوز عن بعض حقوقها عند انشاء المحاكم المذكورة قد زالت ولم يبق لها أثر ويعرف أن نفس قوانين المختلط تعطينا بأصل وضعها كثيراً من الحقوق الواردة بالمبادئ المذكورة وان وظيفة مراقبة ادارة القانون بالنسبة للاجانب تلك الوظيفة التى قررها المشروع الانجليزى هي امتياز جديد ثقيل كان مفهوماً عند الكلام فيه أن سيكون لنا في المحاكم المختلطة حقوق واسعة جداً . نقول من يعرف هذا يرى ان لنا حقاً واضحاً في طلب ما يضمن من الآن تقرير هذه المبادئ في الترتيب المختلط الجديد . وعندى ان هذا هو أهم مكسب للمصريين وهذا أمر لا يصح أن يخفى على من يريد النظر لمصلحة البلاد الحقيقية . ولذلك فان هذه المبادئ ان لم يحصل الاتفاق عليها من الآن أو على الأقل ان لم ينص صراحة في مشروع الاتفاق على ان قوانين الترتيب المختلط لا يمكن ان تصدر الا بعد مناقشتها بالبرلمان المصرى واقاراره عليها فاني اصرح بان ضرر

(٣٠٣)

المعاهدة يكون اكبر من تقمها والضرر لا يسعي اليه عاقل
هذا رأي الذي أبديته ولا زلت أبديه وأصمم عليه ولحضرات
اخواني الرأي الاعلى
الامضاء
عبد العزيز فهدى
اكتوبر سنة ١٩٢٠



مشروع ملنر

بحث في احكامه القانونية

✽ للعلامة شارل دييوى العضو بجمعية القانون الدولى ✽

نشرت جريدة الاهالى بعددها الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
بهذا العنوان مانصه :

(كانت الجمعية المصرية فى باريس قد استفتت الاستاذ العالم
شارل دييوى العضو فى جامعة الحقوق الدولية فى مشروع اللورد
مانر . وقد جاءنا منها نص هذا الفتوى فتطوع الاستاذ مصطفى
افندى الشوربجى المحامى لتعريبها وها هو التعريب ننشره ليطلع
القراء على حكم اكبر عالم من علماء القانون الدولى)

ليس الغرض أن أبحث هذا المشروع من الجهة السياسية
ولكن الغرض أن أبحثه من جهة أحكامه القانونية ليس غير .
ومعنى ذلك انى لن أتعرض بأى حال من الاحوال الى الاعتبارات
السياسية التى قد يلتزم معها أولاً ياتئم قبول المشروع أو رفضه
أو تعديله . وان كل ما أعنى به انما هو بحث المعانى والمراى التى
تؤدى اليها قانوناً نبصّص المواد الهامة فى هذا المشروع . ويبان

كيفية منافاته للاستقلال ومقدار بعده عنه وقربه من الحماية
بل وامكان اتحاده معها والتباسه بها

تنص الفقرة الاولى من مذكرة المشروع على ما يأتى : « لاجل
أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات
ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً . ويجب تعديل ما تتمتع
به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعفاء
وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد »

وهنا أول افتراض يسنح للفكر حتماً اذ لو كان الغرض حقاً
تأكيد الاستقلال لمصر لكفى بداهة اعلان هذا الاستقلال وما
كانت هناك حاجة الى تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر
تحديداً أدق منه بين مصر وأية دولة أخرى . وإذا كان من اللازم
تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر بدقة خاصة أليس معنى
ذلك أن انجلترا لا تنوى أصلاً الاعتراف لمصر ازاء الحكومة
الانجليزية بنفس الاستقلال الذى لمصر امام كل حكومة أخرى ؟
أليس معناه أن انجلترا تضم احتفاظها قبل مصر بحقوق الدولة
الحامية وواجباتها ؟

أما لفظ « الحماية » فقد اختلفت المذاهب حقيقة فى مؤداه
فالفرنسيون يذهبون الى أن الحماية تتمتع بتعهد دولة تدعى
الدولة الحامية لدولة أخرى تسمى الدولة المحمية بأن تدافع عنها

امام كل خطر خارجي ومن هذا التعهد الذي يبدو كأنه بجملمته لمصلحة الدولة المحمية تستخرج الدولة الحامية احكاماً مرجعها عقلاً حرص الدولة الحامية على تجنب تبعات كبرى تقع عليها بسبب أغلاط قد ترتكبها الدولة المحمية . أحكاماً تنتهي بترتيب رقابة للدولة الحامية . ذلك ان الدولة التي لا تفي بتعهداتها الدولية تكون عرضة الى احتجاجات وصدمات مختلفة بقوة بل الى الاغارة عليها . وغزوها بالسلاح في بعض الاحوال . فمن الطبعي أن لا تقبل الدولة الحامية المخاطرة للدفاع عن الدولة المحمية التي قد تثير ضد نفسها نائرة دول أخرى بسبب انكارها للحقوق أو بسبب طيشها وعدم تبصرها

ولما كانت المشاكل الدولية تأتي عادة من سوء ادارة الامور الخارجية أو سوء الادارة المالية التي قد تؤدي الى الاضرار بحقوق الدائنين الاجانب أو من سوء ادارة القضاء التي تنتهي بانكار حقوق أصحاب القضايا الاجانب فان الدولة الحامية تأخذ لنفسها بطبيعة الحال حق الرقابة على الامور الخارجية والمالية والقضائية . (على الاقل فيما له مساس بالاجانب) ثم هي تضيف الى ذلك حقها في احتلال البلاد المحمية عسكرياً وهو حق يبرره تعهداتها بالدفاع عن البلاد المحمية أمام كل خطر

وهذا هو مذهب رجال التشريع الدولي الفرنسيين في معنى

الحماية أما الانجليز فانهم يعطون للفظ « الحماية » معنى ربما كان أقل وضوحاً في تحديده وأكثر خضوعاً لتأويلات مختلفة . ومع ذلك فالظاهر أن علماء القانون من الانجليز يذهبون الى أن ركن الحماية الاساسى يتوافر بنزول الدولة المحمية الى الدولة الحامية عن حريتها فى ادارة أمورها الخارجية فقد قال « هول » فى سنة ١٨٩٤ ما نصه (١) : « ان العلامة المميزة للدولة أو الامة المحمية سواء كانت متمدينة أم غير متمدينة هى عدم أهليتها للتعامل مع الدول الاجنبية الا بواسطة الدولة الحامية أو باذنها » وقد اعتبر « وستليك » جمهورية افريقيا الجنوبية (الترنسفال) تحت حماية بريطانيا العظمى لجرد وجود المادة الرابعة فى معاهدة لندره المعقودة فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤ التى تنص على أنه . « ليس للجمهورية افريقيا الجنوبية أن تمقد بدون مصادقة ملكة انجلترا معاهدة أو اتفاقاً مع أية دولة أو أمة أو قبيلة مقيمة شرق الجمهورية أو غربها ما عدا دولة الاورانج الحرة . وتعتبر حكومة الملكة مصادقة اذا مضت ستة شهور على ارسال صورة المعاهدة الى هذه الحكومة دون أن تعلن الجمهورية بمخالفة المعاهدة لمصالح بريطانيا العظمى أو أحدى ممتلكاتها فى افريقيا الجنوبية (يجب ارسال

(١) راجع رسالته (الدول الاجنبية وحقوق التاج الانجليزى

فى الحكم جزء ٩٦ صحيفة ٢٢٨)

صورة من المعاهدة بعد وضعها النهائي مباشرة الى حكومة المملكة (٢) — ويقول « وستليك » : « اذا كانت الحماية تقررت بعقد اتفاق فيجب أن نبدأ بدرس نصوص هذا العقد بدقة » ولكن « يكون للدولة الحامية بدون شك فوق الحقوق التي ينص عليها عقد الاتفاق الحق في طلب الامتيازات اللازمة لقيامها بواجبات الدولة الحامية اذا لا حاجة بها الى التقيد بمحظورات لا فائدة منها. »



فبناء على ما تقدم هل ينبغي لنا ان نعتبر مشروع المعاهدة الانجليزية المصرية المرسومة قواعده في المذكرة المعروضة مشروعاً لمعاهدة حماية ؟ ان الرأي الذي يبدو لاول وهلة هو ان المشروع مشروع لحماية مستورة .

نعم اننا نلاحظ بعد استقراء القواعد استقراء دقيقاً ان هذا المشروع الذي توافرت فيه جميع صفات الحماية الجوهرية لا يحدد صفة منها تحديداً دقيقاً ولا يذهب باحداها الى اقصى احكامها . ولكن الرأي بانها حماية مستورة لا يكاد يتلطف شيئاً بهذه الملاحظة . قلنا ان روح الحماية عند الفرنسيين هي تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية امام كل اعتداء خارجي . فالنبد الثالث

(١) وستليك : انجلترا وجمهورية جنوب افريقيا بمجلة القانون

الدولي والتشريع المقارن ١٨٩٦ جزء ٢٨ ص ٢٧٦ وما بعدها

من قواعد المشروع لا ينص على تعهد صريح كهذا اذ ان انجلترا لا تتعهد فيه بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجي وانما هي تتعهد فيه بتعهدات في منتهى الابهام شكلا وموضوعا . فن حيث الشكل نرى محالفة وفي الحقيقة انها محالفة ولكنها محالفة غير محدودة بمدة فهي اذن محالفة أبدية ومن حيث الموضوع فلا تلزم المحالفة انجلترا بحماية مصر فعلا ضد الاعتداءات المحتملة وانما تلزمها فقط « أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها » — على أن هذه المحالفة الابدية التي تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها تشبه شهاً فوق العادة التعهد بحماية مصر امام كل اعتداء خارجي ولا فرق بين هذين الشبهين الا الدقة والصراحة في شكل أحدهما وموضوعه دون الآخر . اذ لا نزاع في ان كل اعتداء يضر في الخطر سلامة أرض الدولة المعتدى عليها وان كل تعضيد لها هو حماية

أما مصر فانها من جهتها « تتعهد انها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ان تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استملاك ما فيها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية » . فالمخالفة ليست اذن بين طرفين متساويين اذ ان مصر لا تلزم بالمساعدة الا داخل حدود بلادها أما انجلترا فيجب عليها

تعضيد مصر ولو خارج الحدود البريطانية . ومن المحقق ان في عدم تساوى الحليقتين شيئا جليا بالحماية وأن مصر تتعهد بمساعدة انجلترا وهذه المساعدة مستحقة عليها حتما عدوان أعداء انجلترا اولئك الذين لن يقصروا في القاء التبعة على مصر بسبب مساعدتها لعدوهم كما انهم لن يحجموا عن محاربتها لنفى مساعدتها هذه . وقد يظن ان هذا التعهد من قبل مصر ينزع عن المحالفة ثوب الحماية اذ الحماية تقضى ان تتعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ولا تلزم الدولة المحمية بالدفاع عن الحامية . ولكن هذا الظن في غير محله اذ أن من الصعب عمليا تخلص الدولة المحمية من مساعدة حاميتها المسيطرة عليها كما أنه من الصعب أن لا يعتبرها أعداء الدولة الحامية كعدوة لهم أثناء قيام الحرب بينهم وبين حاميتها . وبناء على ذلك فاننا اذا أمكننا أن نقول باختلاف هذه المحالفة عن الحماية من الوجهة النظرية فلا شك في امكان اتحاد هذه المحالفة مع الحماية العادية من الوجهة العملية

أما الرأي الانجليزي فعنده أن روح الحماية توجد في نزول الدولة المحمية عن « حرية التعامل في أمورها الخارجية » فهل يترك المشروع لمصر حرية التعامل في أمورها الخارجية ؟ الذي يظهر ان المشروع يترك لمصر هذه الحرية شكلا اما في الموضوع فانه يحرمها منها . يسلبها على الاقل لدرجة كبيرة وبطريقة مبهمه

أو غير محدودة . وبالرغم من أن صيغة المشروع الانجليزي المصري تختلف عن نظريتها في معاهدة لورندرة المؤرخة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ والمعقودة بين بريطانيا العظمى وجمهورية جنوب أفريقيا لأن صيغة المعاهدة الانجليزية المصرية أقل وضوحاً ودفقة بالرغم من هذا الاختلاف في الصيغتين فإنهما تؤديان عملياً الى أحكام ونتائج واحدة

يقول البند الرابع فقرة أولى : (تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته ، تمهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني) . فهذه النصوص تبدو وكأنها ترك لمصر حق ادارة أمورها الخارجية بواسطة معتمدين تختارهم هي بمحض ارادتها ومع ذلك فسرى أن الامر على خلاف ذلك وأن هذه النصوص لم تقصر في تقييد حرية مصر في اختيار هؤلاء المعتمدين . ان الدولة المستقلة حرة في أن تستعمل أو ألا تستعمل حق ارسال ممثلين لها في الخارج وعند استعمال الحق تكون حرة في اختيار ممثليها كما تهوى سواء من الوطنيين ام من الاجانب فالمشروع يعطى مصر حق التمثيل في البلاد الاجنبية ولكنه يحتم عليها ان تختار الممثلين اما من المصريين او من البريطانيين ثم وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد فلا يمكن ان يكون لمصر غير الممثل البريطاني والظاهر من النصوص ان

الممثل البريطاني يكون ممثلاً لمصر وجوباً وبقوة المعاهدة في كل بلد لا يوجد فيها ممثل مصرى معتمد

على أن المشروع لا يقتصر على تقييد حرية مصر في اختيار ممثليها وإنما هو يحدد أيضاً حريتها في معاملاتها مع الدول — يقول النص : (تتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) فمن ترى يكون الحكم في القول بأن خطة مصر في البلاد الأجنبية تختلف أو لا تختلف مع موجب المحالفة ؟ من يكون الحكم في اعتبار أو عدم اعتبار عمل ما سبباً في إيجاد صعوبات لبريطانيا العظمى ؟ من الحكم في تقدير اتفاق ما إذا كان ضاراً أو غير ضار بالمصالح البريطانية ؟ لاشك أن هذا الحكم هو انجلترا ولن يكون غير انجلترا وحدها

وإذا كانت انجلترا لا ترى فائدة من الاعتراض على إجراءات مصر الخارجية متى كانت هذه الإجراءات مفيدة لها أو غير ضارة بها أمكننا أن ندرك بسهولة الحقيقة التي قدمناها وهي أن مؤدى المشروع الانجليزي المصرى كمؤدى معاهدة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ إذا أن هذه المعاهدة تقضى بصحة إجراءات جمهورية افريقيا الجنوبية مع الدول إلا إذا اعترضت عليها انجلترا في الوقت اللازم بسبب

اضرارها بها على أنه لا يفوتنا أن نلقت النظر الى وجود فرق بين المشروع محل البحث وبين معاهدة لندره ذلك ان المشروع بخلاف المعاهدة لا ينص على تحديد مدة تبدى فيها انجلترا معارضتها لعمل مصر وعلى ذلك فسيكون لانجلترا الحق دائماً أن تبطل أى اتفاق أو معاهدة من أى وقت بحجة ضررها لمصالحها وستلتزم مصر اذن باخذ تصديق انجلترا على كل معاهدة قبل لزومها

قلنا ان الدولة الحامية تفرط لنفسها عادة حق احتلال البلاد المحمية عسكرياً وفي المشروع نرى حقاً أن انجلترا حرمت على نفسها الرغبة فى ابقاء احتلالها العسكرى ولكنها مع ذلك لم تفرط فى أخذ الحق بابقاء قوة عسكرية لها فى الاراضى المصرية ولا يكاد يوجد فرق بين الاحتلال العسكرى وابقاء قوة عسكرية فى اراضى البلد الاجنبى

ينص البند الرابع فقره ثانية من المشروع على أن : (تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتأمين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من الوسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة باى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يعس حقوق حكومة مصر)

ووضع هذا النص على هذا النحو مدعاة للدهشة اذ انه بناء على

النص لا يكون تعهد بريطانيا العظمى بتعزيد مصر للدفاع عن سلامة أرضها هو السبب في ابقاء القوى البريطانية على أرض مصر وإنما السبب حماية المواصلات الامبراطورية ولكن مهما كان السبب الذي يمزى اليه وجود القوى البريطانية فما لا شك فيه ان وجود هذه القوى على الارض المصرية يشعر على الاقل بوجود نقص في استقلال مصر وبعدم الثقة بها وبرغبة بريطانيا العظمى في مراقبة استخدام مصر لقواها الحرية الخاصة فيما له مساس بتأمين طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية حليفها — ولا شك في أن القوى البريطانية ستكون في بعض أمكنة معينة فهل هذه الامكنة ستكون حراماً على غير هذه القوى أو يكون للقوى المصرية أن تشارك في حماية المواصلات الامبراطورية ؟ ويقول النص بأن بقاء القوى البريطانية في الاراضى المصرية لا يمنح حقوق حكومة مصر . فهل معنى ذلك ان القوى البريطانية لا يكون لها ان تتحرك مهما كانت الظروف الا برضاء الحكومة المصرية وهل معناه ان هذه القوى لا تستطيع ان تحتل اية نقطة في مصر خلاف معسكراتها الابدعوة من الحكومة المصرية ؟

ينص البند الرابع فقرة ثالثة على ما يأتى : (تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات الحالية التي لا أعضاء صندوق الدين ويكرن

تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل
الآخري التي قد ترغب في استشارته فيها)

ان هذا الحكم هو نتيجة لازمة لوجود الحماية البريطانية على
مصر وبدهى أنه لا يمكن أن يكون نتيجة معقولة للاستقلال .
ومن الواضح ان مصر المرتبطة مع الدول بتمهيدات لا يمكنها أن
تعمل في تمهيداتها الا برضا الدول وكذلك من الواضح أن
استقلال مصر لا يستفيد شيئاً باحتكار المستشار البريطاني لجميع
الاختصاصات التي لأعضاء صندوق الدين الممثلين لدول مختلفة
بمقتضى عقود دولية

أن الرقابة الأجماعية الدولية لمى عادة أخف وطأة وأهون
ضغطاً من الرقابة الخاصة التي تكون لدولة واحدة وأن هذه
الرقابة الخاصة لا يمكن تفسيرها بغير وجود الحماية

وان المستشار البريطاني المسلح باختصاصات صندوق الدين
الحالية يكون حسب النص تحت تصرف الحكومة المصرية
لاستشارته في جميع المسائل الآخري التي قد ترغب في استشارته
فيها — والذي يخيل لنا من هذا النص أن الحكومة المصرية
تكون فيما عدا اختصاصات صندوق الدين حرة في أخذ رأى
هذا المستشار أو عدم أخذه . ولكن سوابق إنجلترا في مصر
تتحم علينا ان نتساءل اذا كانت إنجلترا لا تميل الى وضع الحكومة

المصرية تحت تصرف المستشار المالى ؟ وفى الحقيقة فقد كان للحكومة المصرية مستشار مالى من قديم . مستشار انجليزى حتمت انجلترا على مصر الاخذ دائماً بنصائحه . مستشار ولكن آراءه ليست مجرد آراء يجوز التنجى عنها وانما هى أوامر لا مفر من تنفيذها . فهل ترى فى نصوص المشروع الحالى ما يكفل لمصرنى هذا التفسير لو وظيفة الاستشارة وهو تفسير تبرر السوابق المقررة الاخذ به ؟



ويقول البند الرابع فقرة رابعة : (تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحفانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام فهذا الحكم كالحكم السابق مرجعه الحيلة التى تتخذها الدولة الحامية لنفسها كى لا تقع فى تبعات أمام الدول الاخرى بسبب ادارة سيئة للدولة المحمية فى القضاء والنظام بما يمس حقوق الاجانب ثم ان هذا الحكم يكون طبعياً ما دام لانجلترا الحماية على مصر كما أنه لا يكون طبعياً اذا زلت انجلترا عن هذه الحماية . الا أن تعديل الامتيازات الاجنبية وتغيير قواعدها لا يكون متى افترضنا

استقلال مصر حقاً الا بمفاوضات واتفاقات تحصل لهذا الغرض بين مصر وحدها وبين الدول ذوات الامتيازات كما ان تنفيذ الاتفاقات بعد لزومها لا يكون متى افترضنا ذلك الاستقلال الا من اختصاص الحكومة المصرية فما المعنى اذن توسط هذا الموظف البريطاني ورقابته ؟

ان نصوص البند الرابع فقرة رابعة تلوح كأنها تقصر عمل هذا الموظف البريطاني على وظيفة مستشار يجب على الحكومة المصرية احاطته علماً بكل ما له مساس بتطبيق القانون على الاجانب ويمكنه ان شاءت ان تستشير في كل ما يتعلق بتأييد القانون والنظام أى فى أى أمر يرتبط بالامن العام والقضاء وسترى من الاحكام الآتية ان هذه الوظيفة أعظم شأنها مما تلوح هنا فلا يمكن تفسير وجودها الوجود الحماية او شبه الحماية على اقل تقدير



يقول البند السابع من المشروع: (تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى (لا بين مصر) وبين الدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها ومريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية

المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع
الاجانب فى مصر ويضيف البند الثامن على ذلك : (تنص هذه
الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت
تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات
وتقول الفقرة الخامسة من البند الرابع (نظراً لما فى النية من نقل
الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب
نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية وتصرح هذه الفقرة
بأن (مصر تعترف بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها
فى مصر لمنع أن يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى
الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها
ألا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً
بالاجانب) وأخيراً تنص الفقرة السادسة من البند الرابع على
ما يأتى : —

(نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا
العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائياً فى مصر
ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين)
ان حلول انجلترا محل مصر فى المفاوضات لتعديل الامتيازات
لا معنى له الا أن انجلترا تريد أن تظهر بسيطرتها على مصر. وهذه
الارادة تتأكد بانتقال حقوق الدول الاجنبية المختلفة ذوات

الامتيازات اليها وان الموظف القضائي الذي يجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب يمكنه أن يرفع أمره الى ممثل بريطانيا العظمى اذا لم تستشره الحكومة المصرية أو أنها لم تتبع رأيه بعد استشارته وهنالك يتدخل هذا الممثل لينع أن يطبق على الاجانب قوانين مصرية تستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية اذا تراءى له أن مفعول هذه القوانين يحذف بالاجانب وان هذا الممثل الممنوح مركزاً استثنائياً والمخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين لهو يشبه منتهى الشبه النائب العام الذي يوجد في البلاد الخاضعة للحماية ويسيطر على شؤونها وان المحالفة غير الموقوتة المراد عقدها بين مصر وانجلترا لتشبه شبهاً غريباً المحالفة الابدية غير المتساوية الطرفين التي تنقرر بها الحماية . وفي الحقيقة ان المحالفة العادية لا تؤدي أصلاً الى منح ممثلي الدول الخليفة حق التقدم على غيرهم كما أنها لا تؤدي الى اكتسابهم حق الرقابة على تطبيق القانون والنظام وتأيدهما

تقول الفقرة الرابعة من البند الثامن أن (المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغرافات تبقى نافذة المفعول) وريثاً لمعقدات اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها اشترطت بريطانيا

العظمى في المعاهدات التي تعقدها مع الدول لتعديل الامتيازات (أن تعمل مصر في المسائل التي ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدولة الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء اكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب)

إن أحكام هذه المادة غريبة جداً ولنا أن نتساءل عما اذا كان انبساط جزء من القانون الدولي الاتفاقي الانجليزي على مصر لتعمل به وفقاً للمشروع المبحوث لا يكون من ورائه عدة مفاجآت أو عدة مصاعب في التطبيق — لقد كان الاقرب الى المعقول بغير شك أن تتفاوض مصر بنفسها لادخال التعديلات اللازمة على الامتيازات وأن تتعاقد بنفسها على جميع الاتفاقات التي تناسب مركزها والتي يستدعيها دخول التعديلات على الامتيازات



وأخيراً بعد العمل بالمعاهدة المصرية الانجليزية المشار اليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول كعضو في جمعية الامم. ولكن لا ينبغي أن ننفل ما جاء في البند الثالث الذي يقول :

«تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية». اذ هل يكون المعنى أن الاعتراف باستقلال مصر وببقاء هذا الاستقلال مرتبطان ببقاء مصر دولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وأن أى تغيير فى نظامها الدستورى يؤدى الى ضياع استقلالها الاسمى وابدال انجلترا حمايتها المستورة المقررة باتفاقها هذا بحماية صريحة رسمية

وفى الختام نقول اذا كانت نصوص المشروع تعلن استقلال مصر واذا لاح لنا بموجب هذا الاعلان كان انجلترا تؤكد نزولها عن حماية مصر . واذا كانت هذه النصوص تجنب الصراحة باعطاء انجلترا جميع حقوق الدولة الحامية العادية فان هذه النصوص مع ذلك لم تقصر فى تحديد سيادة الدولة المحمية . نعم انها لم تقصر قط فى تحديد هذه السيادة اذ انها حرمت مصر حريتها فى ادارة أمورها الخارجية وفرضت عليها حق ابقاء قوة عسكرية بريطانية فى أرضها ووضعها تحت السيطرة الانجليزية فى المسائل المالية والقضائية فيما له مساس بالاجانب فلا نزاع اذن فى أن المشروع شامل لجميع الصفات الاساسية للحماية ولا فرق بين نصوصه ونصوص معاهدات الحماية الا فى تجنب المشروع رسم هذه الصفات بلفظ صريح والدقة الملازمين لنصوص الحماية الفرنسية

على أن هناك تناقضاً لا ريب فيه بين الفرض الذى أبداه

« مشروع الاتفاق وهو د بناء استقلال مصر على أساس متين دائم »
 وبين أحكام الاتفاق التي هي أحكام حماية . وان هذا التناقض
 لا يمكن ازالته لانه اذا تمحدد الغرض في الاتفاق أى اذا تمحدد استقلال
 مصر بايجابه قبل جميع الدول ماعدا انجلترا فلا يكون هذا الاستقلال
 النسبي شيئاً آخر غير الحماية وفي الحقيقة فان الغرض من كل حماية
 ترجع الى المحافظة على استقلال البلاد المحمية قبل جميع الدول ماعدا
 الدولة الحامية



رد الوفد

على اللجنة

نشرت جريدة الاخبار بعددها الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بهذا العنوان

حضرة صاحب المعالي سعد باشا زغلول على خطاب لورد ملتر في جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وهذا هو نصه :

أتشرف أن أبلغكم انى تسلمت نص المذكرة التى تلوتموها فى جلسة ٩ نوفمبر الجارى

وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحاً بين
لجنتكم والوفد وانه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات
التي أبدتها الامة المصرية بالنسبة للمشروع الذى وضع فى ١٨
اغسطس الماضى وان محل هذا البحث يكون فى خلال المفاوضات
الرسمية وتلثير هذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية
التي تتجيم من ايقاف الرأي العام فى البلدين على الحالة بحيث توجد
بين الامتين روح حقيقية للوفاق بدونها لا يكون أى اتفاق ممكناً

ولا جرم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع
ولذلك ما فتئ يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور
الحالى من المفاوضات ولو تم ذلك لادت هذه المناقشة لازالة كل
سوء تقام ومحو كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقاً
كلياً وهو ايجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الامتين
ولا يخفى أيضاً ان مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة
عنه لانها مرتبطة كل الارتباط باحكام المشروع الذى يراد أن
يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية فارجاء هذه المناقشة الى أن
تتبدأ المفاوضات بين الحكومتين معناه ارقام المفوض المصرى على
الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لاماني البلاد التى
تريد استقلالها كما تريد الغاء الحماية
وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشيء من
ثقة مواطنيه

ولاجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ اغسطس
ولنفس هذا السبب أيضاً لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما
أبدته من التحفظات التى تشرفت بإبلاغها الى جنابكم
على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى
تطبق فى مصر منذ سنين عديدة وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها
من الوسائل والاعمال التى لا تتماشى مع روح الاتفاق ولا مع

الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في القاء مقاليد حكم البلاد الى
أبنائها وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة في توجيه الدعوة
لاحلال الثقة في النفوس

فالإنسان الذي يقف في مثل هذا الجوليدعو الى الاتفاق لا بد
أن تعده البلاد خادعاً أو مخدوعاً مهما كانت الثقة فيه غير محدودة
ومهما كان حائزاً لاحترام الجميع ومحبتهم ولا شك انه يسقط تحت
صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجاً منافياً للحقيقة ولشعور كل
مصري ولحكم العقل نفسه

وعلى ذلك فالوفد المصري يأسف كل الأسف لانه يرى من
المستحيل انتهاج السبيل الذي تدعونه اليه ولقد كان يعد نفسه
سعيداً اذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التي تمكنه من أن
يسعى سعياً نافعاً في إيجاد تيار ميال للوفاق في البلاد

ومهما يكن من الامر فان ترك باب المناقشة مفتوحاً بين
لجنتكم والوفد يجعلنا نأمل في الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم
لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون في مقدرتنا أن نبث بين
أبناء الامة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة في الاتفاق
التام مع بريطانيا العظمى



احتجاج الحزب الوطنى

على شركة السودان بين مصر وانجلترا

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم ١٨ يناير سنة ١٩٢١ وقررت الاحتجاج باسم الحزب على شركة السودان بين مصر وانجلترا كعادتها فى كل عام وأرسلت فى هذا الشأن مكتوباً لحضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية كما أرسلت تلغرافاً لجناب وزير خارجية انجلترا وهذا هو نصهما :

﴿ ١ ﴾

حضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية
أشرف بان أبلغ دولتكم أن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى
اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى شركة السودان بين مصر وانجلترا
وكلفتني تبليغ دولتكم ما قررته فى هذا الشأن وهذا هو نص
قرارها :

« لما كانت الامة المصرية بأمرها تعمل متآزرة على
نيل مصر استقلالها التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد
هذا الاستقلال ولا شرط ينقص غواه . وكان المقد الذى وقعه

وزير خارجية مصر وقنصل جنرال إنجلترا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن جعل السودان شركة بين مصر وإنجلترا باطلا ومجحفاً بحقوق الامة المصرية التي ترى في السودان المصري روحها وحياتها فضلاً عما بذلته مصر في سبيله من التضحيات الغديدة بالرجال والمال . فان اللجنة التنفيذية للحزب الوطني تخرج باسم الحق والعدل على هذا العمل المخالف لحقوقها وكرامتها
وتفضلوا بقبول احترامات وكيل الحزب الوطني المصري
علي فهمي كامل

* ٢ *

جناب وزير خارجية إنجلترا بلندره
اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني وكلفتني بان ابلغ جنابكم بشأن السودان المصري لمناسبة ذكرى الشركة التي عقدت بين عملي حكومتى مصر وإنجلترا في هذا الشأن في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وهذا هو نصه :-

فلما كان السودان المصري جزءاً لا يتجزأ من مصر نفسها وكان الافتيات عليه افتياتاً على حياتها ومستقبلها وكرامتها فاللجنة التنفيذية للحزب الوطني تخرج بشدة كما احتجت في الاعوام الماضية مستمدة احتجاجها من حقوق الامة المقدسة — على العقد الذي أمضاه في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ كل من بطرس باشا غالى ولورد

كرومر عن الحكومتين المصرية والانجليزية بشأن جعل السودان
شركة بين مصر وانجلترا

واللجنة تعلن للحكومة الانجليزية في شخص جنابكم وللعالم
أجمع ان الامة المصرية التي صحت عزيمتها بكل ثبات واتحاد على
نيل مصر استقلالها التام وسودانها وملحقاتها استقلالاً لا تشويه
شائبة حماية أو وصاية أو احتلال أو سيادة او اى قيد يقيد هذا
الاستقلال ولا تقبل باى حال من الاحوال عقدا كهذا العقد
محجفاً بحقوقها ضاراً بمستقبلها . وتفضلوا بقبول احترامات
وكيل الحزب الوطنى المصرى .

على فهمى كامل

احتجاج الحزب الوطنى

على تصريحات مستر لويد جورج

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ١٨
فبراير سنة ١٩٢١ على ائراذاعة شركة روتتصريحات المستر لويد
جورج فى البرلمان الانجليزى وقررت أن ترسل اليه الاحتجاج
الآتى نصه :

جناب المحترم مستر لويد جورج الوزير الاول للحكومة

الانجليزية بلوندره

صرح المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بأن مصر جزء من الامبراطورية الانجليزية والعالم كله يدرك أن مصر مستقلة استقلالاً داخلياً واسعاً منذ سنة ١٨٤٠ وانها نادت ولا تزال تنادى باستقلالها التام وليس وجود انجلترا فيها الا وجوداً غير شرعى من جميع الوجوه

وان تصريح جنابكم في البرلمان الانجليزى بشأن مصر جعلنا نعتقد أن ما صرح به لورد ملتر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ من الرغبة في تقريب مسافة الخلاف بين الامة الانجليزية والامة المصرية واحلال روابط الود محل الكره والبغضاء لم تكن الارغبة لا أثر لها في نفس الحكومة الانجليزية التي ترأسونها !

والافهل من شأن تصريحات جنابكم أن تزيل أسباب نفور المصريين أو تقلل تمسكهم باستقلال بلادهم التام ؟ كلا . ان الامة المصرية بالرغم من جميع المناورات السياسية التي تجربها انجلترا الزاء مسائلها فان عزمها بامثال هذه التصريحات يشتد بلوغ غايتها مهما حملت من الاعباء في سبيلها ولا بد أن تراجعوا الحقيقة الواجب احترامها بالرغم من الدوافع السياسية فان انجلترا لم تفتح مصر حتى تعتبرها جزءاً من الامبراطورية وما كانت كذلك بلداً مباحاً لمن يحتله بل كانت مستقلة استقلالاً عرفه القانون الدولي وكانت انجلترا

أول المقررين لهذا الاستقلال

ليست مسألة مصر من مسائل إنجلترا الداخلية حتى تكون
علاقتها بها علاقة الاملاك المستقلة . فانها مسألة مصرية ودولية .
والامة المصرية بعواهبها ومركزها لا تقتر تناضل عن حقوقها
الشرعية ما طلت إنجلترا في الاعتراف باستقلالها التام مع سودانها
وملحقاتها ما ما طلت فان امام الامة المتحدة العاملة لبلوغ استقلالها
التام سبلا مشروعة تهتدى بها للاحالة الى تدليل كل ما يصادفها
في طريقها

واذا كانت إنجلترا لا تحترم وعودها وشرفها بجلائها عن بلادنا
فاننا قد أشهدنا العالم بامرء على مبلغ وطنيتنا وتمسكنا باري الآداب
السياسية ولننا لذلك اعجابهم وسيكون حظ مصر من هذا الاعجاب
اكبر في المستقبل

وان اليأس لا يبعد مكاناً في قلوبنا ليعوقنا عن المشاركة على
العمل لنيل استقلالنا

لذلك يحتج الحزب الوطني أشد الاحتجاج على هذا الافتئات
الجديد واثقاً من نيل الامة المصرية حقوقها كاملة بفضل اتحادها
ووثباتها ويقظتها . وتفضلوا يا جناب الرئيس بقبول عظيم احتراماتنا

وكيل الحزب الوطني

« على فهمي كامل »

الحزب الوطنى

ومؤتمر لندره

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١ وقررت ارسال تلغراف لرؤساء ممثلى الدول فى مؤتمر لوندرد وسكرتارية عصبة الامم بجنيف وهذا هو نصه :
جناب المحترم

أنشرف بان أبلغ جنابكم أن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى المصرى اجتمعت اليوم لمناسبة انعقاد مؤتمر لندرد وكلفتني بان أرسل الى جنابكم بوصف كونكم ممثلا لحكومتمك الجليلة فى هذا المؤتمر ما يأتى :

بما ان الحزب الوطنى المصرى مافى يعمل من زمن مديد وبجميع وسائل العدل والحق لاستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد ولا شرط

وبما ان مسألة مصر من أهم المسائل الكونية نظراً لاهمية مركزها فى العالم .

وبما أن السيادة التى كانت للدولة العثمانية على مصر لا يمكن ان تكون محلاً للمساومة بين الدول اذ انها طبقاً للحق والعدل والقانون الدولى نفسه أصبحت حقاً لمصر نفسها وان التنازل عنها

من قبل الدولة العثمانية يجب ان يكون لمصر دون غيرها .
وبما ان كل حل دولي للمسألة المصرية لا يجوز الصبغة الشرعية
الا اذا اقرته الامة المصرية .

وبما ان معاهدة سيفر لم تراعى حقوق مصر المشروعة بالمساومة
في تلك السيادة من جهة وبالاقراراف بعقد شركة السودان بين
مصر وانجلترا من جهة اخرى وهو العقد الباطل من جميع الوجوه .
وبما ان مؤتمر لندره لم ينعقد الا لاصلاح الخطأ الذى وقع
في معاهدة سيفر لتوطيد دعائم السلام فى العالم .

وبما ان مسألة مصر التى وراءها مسائل عدة سياسية وحرية
برية وبحرية واقتصادية . كما ان وراءها أمتها اليقظة العاملة لحريتها
واستقلالها — هذه المسألة من اهم اركان السلام المنشور .

وبما ان الامة المصرية جديرة باحترام العالم كله وقد خدمته
اكبر خدمة بحفر قناة السويس التى اصبحت اهم مرفق دولى فى
العالم والذى لا يمكن ان يسان مستقلا وعلى الحياد الا اذا كانت
مصر نفسها مستقلة وعلى الحياد فى اية حرب دولية .

لذلك يجدد الحزب الوطنى احتجاجه على ما جاء فى معاهدة
سيفر بشأن مصر وله الأمل فى محيى السلام ان يدركوا ادراكا تاما
ان فى مصر امة كبيرة عزيزة متحدة لا ترى الحياة موفورة الكرامة
الا بصيانة شرفها الوطنى واستمداها بسيادتها التامة فى داخل

(٣٣٣).

بلادها وفي خارجها .

وتفضلوا بقبول احترامنا
وكيل الحزب الوطنى
على فهمى كامل

قرار الحكومة البريطانية .

نشرت الصحف المحلية في ٥ مارس سنة ١٩٢١ مانصه :
« أرسل فخامة اللورد النبي نائب جلالة ملك إنجلترا الكتاب
الآتى الى عظمة السلطان وهذا نصه :

« القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى
ياصاحب العظمة

لم أتاخر عن ابلاغ حكومة جلالته .الرأى الذى أبدىتموه
عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع
اقتراحات اللورد ملتر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك
الامانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها

ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى .وانى متأكد
ان هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن
التي عهد فيها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لاجل الشروع
فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فى ما يختص بالاتفاق المنوى عقده

وانى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى روح حسن
النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية
قبل المفاوضات الرسمية

وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح
على الالهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب
المصرى على أساس ودى دائم

وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتكم
« ان حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها
اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى
فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع ان حكومة جلالتهم تتوصل
بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها
ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد
يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة
تضمن المصالح المخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من
تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الاماني المشروعة
لمصر والشعب المصرى

وانى أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيدى احترامى الفائق

«النبى»



وما نشرت الصحف المحلية هذا الخطاب حتى اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم السبت ٦ مارس سنة ١٩٢١ وقررت ابداء رأيها فيه ببلاغ أرسلته للصحف فاختصته جريدة المقطم فيما يأتى :

« أأنا والمقطم معد للطبع « بلاغ الحزب الوطنى فى الحالة الحاضرة » ويرى فيه أن الموقف لم يتغير بعد قرار الحكومة البريطانية الاخير وانه يجب عدم الدخول فى أية مخابرة كانت مع أية هيئة بريطانية كانت الا اذا اعترفت انكسرت بالاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها وأعلنت اعترافها بذلك رسمياً وأيدته بجلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية . وفى النهاية يشير الحزب الوطنى على الامة باتباع قراراته التى نشرها فى أشهر سبتمبر وديسمبر ويناير الماضيه



خطاب سياسي

اللقاء

على فهمي كامل بك
وكيل الحزب الوطني

في الذكرى الثالثة عشرة

لوفاته

﴿ مصطفى كامل بلشأ ﴾

بدار كلية « مصطفى كامل »

في ١١ فبراير سنة ١٩٢١

(بإشراف أمير الجيوش البراتي بمصر)

بموقع بلاتين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطاب سياسى

« لاستقلال مع احتلال ولا حرية مع حماية »

ألقى حضرة على بك فهمى كامل وكيل الحزب الوطنى خطاباً سياسياً أقرته لجنة الحزب التنفيذية فى الاحتفال بذكرى عيى الوطنية المصرية « مصطفى كامل باشا » فى يوم الجمعة ١١ فبراير سنة ١٩٢١ فى الساعة العاشرة صباحاً بدار كلية مصطفى كامل وهذا هو نصه :

(تكريم المبدأ)

أيها السادة

لم توافينا باكرين إلى هذا المكان ؟ ولم احتشدنا بقلوبنا قبل جسومنا فى هذا اليوم المشهود ؟ ولم نحن على هذا الحال من الخشوع والصمت كأن فوق رؤسنا الطير ؟

ألا إننا بكرنا واحتشدنا وخشعنا وصمتنا أحياء لذكرى الوطنية المصرية ، وطنية العمل لتحقيق الآمال ، وطنية الحرية والاستقلال ، وطنية « مصطفى كامل » ، ذلك الذى

عرفنا الوطن ومعاني الوطنية : ذلك الذي ضرب لنا الأمثال
 على فرض التمسك بالمبدأ المقدس وخدمته والتفاني في حب
 الوطن والجنس : ذلك الذي هز قلوبنا بتيار وطنيته ورجائه
 وثباته وصبره فأيقظنا من سباتنا العميق : ذلك الذي صاح
 في هذا الوادي الخصب وهو في عنفوان شبابه بصوته الجهير :
 « لو انتقل قوادى من الشمال الى اليمين أو تحولت
 الاهرام عن مكانها المكين . ما تغير لي مبدأ . ولا تبدل لي
 اعتقاد . بل تبقى الوطنية رائدى ونبراسي . ويبقى الوطن
 كعبتي . ومجده غاية آمالي » فوفي بعهده وكان من المخلصين
 ذلك الذي صاح مرة أخرى قبيل موته بصوت ردد
 صدهاء العالم كله : « بلادى ! بلادى . لك حبي وفؤادى
 لك حياتى ووجودى . لك دمي ونفسي . لك عقلى ولساني .
 لك لبي وجناني . فأنت أنت الحياة ولا حياة الا بك يا مصر »
 أجل : جئنا بقلوب مفعمة بحب الوطنية فائضة بهذا
 النور الالهى الذي دفعنا بصدق وأخلاص وعزيمة إلى الغرام
 بخدمة وطننا وأمتنا وحتم علينا العمل لحريتها واستقلالها

وهذا أنا جميعا السبيل السوى متآزرين متساندين على إعادة
مجد مصر سيرته الأولى لتكون كبيرة عزيزة كما كانت من
قبل كعبة المتعالمين وقبلة المستجيرين ، وملاذ اللاجئين
وجنة العالمين !

جئنا لنقيم دليلا جديدا لمن ضحكوا من وطنيتنا
وستخروا بمبدئنا وتقولوا على اتحادنا أننا نذكر في كل برهة
ما ذكره « مصطفى » ونعمل بما أرشدنا إليه من اتحاد ووثام
ليكون الفوز محققا والاستقلال التام مؤكدا ،

جئنا لنشهد العالم طرأ مرة أخرى على صدق عزيمتنا
وتماسك رابطتنا واجتماع قلوبنا وأن مبدأ حريتنا واستقلالنا
قد امتزج بدمائنا ومشاعرنا امتزاج الروح بالجسم . وأنه
لا يفارق القلوب الا اذا وقف نبضها ليلازم الروح في عالم
الخلود مشرقا على أبنائنا وأحفادنا !

جئنا لنوقظ النائمين كما أيقظنا « مصطفى » ونهدي
الضالين كما هدى . ونقف بكل قوانا في وجوه الذين
حسبوا أن مبادئ الحرية والاستقلال تقبل التغيير والتبديل

فيصبح حقها باطلا . وعاملها عاطلا . وعاجلها آجلا . وصاحب الحق فيها سائلا !

جئنا لنقول للذين لم يدركوا غایتنا جهلا أو عمدا أننا ماعظمنا ونعظم «مصطفى كامل» ولا احتفلنا ونحتفل بذكره . ألا تعظما للمبدأ الجليل الذي خدمه . مبدأ الشرع والحق . والایمان . مبدأ حرية الأمم واستقلال الأوطان ،

جئنا لننادی بصوت جهير أن كل مصرى یخدم وطننا ، هذا كما خدمه «مصطفى» حرا شریفا ثابتا صابرا منكرآ ذاته . ذا كرا حقوق أمته عاملا أمينآ لعظمتها ومجدها في حركاته . وسكناته . في غدواته وروحاته . فأنا نعظمه ونجمله ونذكره . نحن وأبناءؤنا وأعقابنا الى يوم الدين !

• لیفقه الذين اعتقدوا ان الأشخاص فوق المبادئ انهم عباد أو ثان لا خدام أو طان ! وأن إكرام خدم المبدأ ليس في الحقيقة الا إكرامآ للمبدأ نفسه . وهم الذين لو عملوا ضددهم لكانوا محتقرين منبوذين !

لیفقه الذين ظنوا ان الوطنية احتكار لذوی الألقاب

والأموال . أو أنها العربة من الأعيب الأطفال ، أو أنها مجرد أقوال لأفعال : — ليفقهوا أنها حلية الرجال وشارة الابطال . وعدة تحقيق الآمال ومحط السعود والاقبال في جميع الأجيال !

لقد قرأنا تاريخ وطنية الأمم كلها من يوم جعل الله الناس شعوباً وقبائل فلم نعر ولا استطاعة لأحد أن يمر فيه على وطنيتين لها لوانان أو شارتان أو معنيان متباينان بل وجدناها كافة وطنية واحدة لا تتعدد !

فالذين نادوا بحرية بلادهم واستقلالها كما نادى (مصطفى كامل) وكما نادى بعده قد نزل من نفوسهم هذا النداء منزلة العقيدة الراسخة فعملوا لها بنظام شامل ورابطة جاش وصبر جميل ونظر بعيد متحيين الأسباب التي تقربهم من النتائج حتى فازوا بفضائلهم المنشودة فوزاً عظيماً !

هذه هي الوطنية التي بملولها وبقوة حقيقتها من شعور وأمل وإيمان نكرم اليوم « مصطفى كامل » ذلك الذي اتخذها شعاره وأفنى فيها حياته وأوصانا باعتناقها

والارتداد برذائها :

فعلى العاملين مناهضة الوطنية فى المسئلة المصرية أن
يثبتوا ويصبروا ويصابروا وألا يئسوا ولا يعدوا السنين
طويلة على إدراك البلاد حقوقها كاملة ما دامت الأمة
تعضد بكل قواها وما دام الجهاد الوطنى غير محدود بزمان
أو مكان . وألا يئسوا أن كل عقد تشتم من حرف من
حروفه رائحة الحماية أو السيادة أو الوصاية أو الاحتلال أو
أى نقص من سيادة الأمة التامة فى داخل البلاد وفى خارجها
ليس الا عقداً مرفوضاً من الأمة التى لا يستطيع نوابها
أو زعمائها وكلهم خدامها الا العمل بإرادتها ، وأن يضموا
نصب أعينهم أن الحزب الوطنى الذى تتكلم باسمه والذى
هو هيئة كبيرة محترمة فى البلاد - من زمن بعيد - يقف
أعضاؤه كبيرهم وصغيرهم سداً منيعاً بقلوبهم وأرواحهم بين
المبادئ التى أقرتها الأمة وعملت وتعمل لها مثلاً عملت أمم
الأرض الحرة المستقلة وبين إغرائها لقبول ما لا يلائم حريتها
المنشودة واستقلال البلاد التام ، وليعلموا أن كل مضى

له الحق الكامل في مجادلة كل رجل يتصدر خدمة المسئلة
 المصرية فمن يشعر من نفسه بأنه خادم الشعب الأمين
 المحترم أحزابه وطوائفه ونزواته فله الاحترام التام والشكر
 الجزيل ! ومن لا يشعر بهذا الواجب وهذا الاحترام
 فليتنحل عن عمله ونجس نعدله هذا التحلي الوطنية !
 « فمن عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك
 بظلام للعبيد »

الحق الثابت

لا نزاع في أن الحرية والاستقلال حق طبيعي للناس
 جميعاً . لذلك كان النزاع فيه باطلاً يحكم الشرع والعقل والعدل
 بيد أن القوة الفاشية وهي الباطل المنكر اذا اعتدت على
 الحق ، والحق المرجو اذا ردت الباطل الى شياطينه ؛ تنازع
 هذا الحق قارة وتنصره قارة أخرى . ولم تحن بعد الساعة
 التي فيها تسخر القوة في أغلب أعمالها لنصرة حق الأمم
 والعدل والانصاف

لذلك كانت هذه الحرب أثرا من آثار القوة الفاشمة
التي قامت لنصرة الباطل لا محالة . وإلا فلو كانت هذه القوة
مسيرة لنصرة الحق لوقفت دون إراقة الدماء الغزيرة وتجويع
الملايين من بني الانسان ولا حلت محلها العقل والشرع
والانصاف !

ولعل الناس يتساءلون إلى متى تعمل القوة ضد الحق .
الثابت والحياة المشروعة ووجود الامم القائم على شرع
العدل والاحسان ؟ تعمل حتى تفنيها جهودها ومطامعها
فتظهر إذ ذاك قوة الحق التي لا تفنى بلغ الارهاق بهاما بلغ
أو أنزلت بها صواعق القوة الفاشمة ما أنزلت !
نعم . إن للحق قوة إن جهلها اليوم الساسة والمستعمرون .
فإنها لا بد أن تصدمهم وتصرعهم ولو طال الزمان !
على هذه القوة قوة الحق اعتمد المصريون قاطبة عالمين .
أنها من قوة الله مرددين قول مصطفى كامل :
« فنحن الأقوياء وهم الضعفاء ! نحن الأقوياء بقوة
الحق المقدس ! نحن الأقوياء بقوة عهودهم ! هم أنفسهم ! نحن .

الأقوياء بماضى بلادنا وحاضرها ومستقبلها ومركزها نحن
 الأقوياء بالمدينة التى تسلحنا بها وأصبح لنا الحق كل الحق
 فى الوقوف مع الامم المستقلة نحن الأقوياء بوجودنا ولتتنا
 ومزاجنا وعاداتنا ومرافقنا واتحادنا نحن الأقوياء بالانسانية
 التى تنادى جميع أعضائها بصوت الحق والانصاف « إن
 مصر مربية الشعوب لا تكون مستعبدة أبدا »

شعر كل مصرى بقوة هذا الحق فقامت الامة جمعاء
 تنشد استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد
 ولا شرط فظن بعض ساسة الانجليز أن هذا الاتحاد لا يلبث
 أن يعتوره التنازع فالفشل فتذهب ريحه وتمود هذه الامة
 الى عالم القبور !

ظن أولئك الساسة أن ضعفاء القلوب الذين يعدون
 على الأصابع والذين لهم نظراء فى كل وطن — وما هم إلا
 حقراء الوطنىة — قادرون على تخدير أعصابنا وتبديل
 شعورنا الحى ! ظن أولئك الساسة ذلك فاطلوا وسوفوا فى
 حل المسألة المصرية عساهم يظفرون بما أملوا فسكان ويكون

نصيبهم الفشل والخذلان ، لأن اتحادنا وثباتنا على مبادئنا قائم على أصول ثلاثة لا وجود لأمة إلا بها وهي « الحياة والحق والكرامة » . ومحال أن يزول هذا الاتحاد المسكين إلا بزوال هذا الوجود .

هذه حقيقة لا شية فيها . والا فإين أولئك الذين لا يقرون هذا المبدأ القويم ؛ أين هم اليوم لتعرفهم الأمة وليسجل عليهم التاريخ هذا العار ؛ أفي نفس واحد منهم شيء من الشجاعة إن كان له وجود وكان ما يعتقده حقاً من أن مصر مع سودانها وملحقاتها غير حقيقة باستقلالها التام ؛ إن كان فيهم هذا الواحد فليظهر لتقدم له الأمة بصوت واحد دليلاً حسيماً أنها تنكر مصريته وانسابه لا بناء النيل ؛ ألا إن الحق قوى بنفسه فالذين يريدون أن يتلاعبوا بالمسئلة المصرية من وراء ستار لا يستطيعون الجهر بمبادئهم الناقصة التي لو تحققت لا قدر الله لكانت الموت الأبدى والفناء كل الفناء ؛ ولا يستطيعون كذلك أن يظهر واتهمياً لهذه الأمة العظيمة المتحدة على العمل لنيل حقوقها كاملة ولا بد أن

تناهها فان الاتحاد في الوطنية قوة تحرك الجبال .

المحاربون

لقد حارب الكثيرون « مصطفى كامان » واخوانه
 المخلصين العاملين يوم كانوا يضمنون أساس الوطنية لبناء
 حرية الامة واستقلال البلاد فما بلغوا منهم مأربا ولا نالو
 منهم منالا . بل على الرغم من أساليبهم الشيطانية قد أتم
 أولئك الطاهرون البررة الأساس وأخذوا في تشييد البناء
 وكان من بين أولئك الذين حاربوا تلك الفئة الغاملة
 لاستقلال البلاد فئة الهدى واليقين من تابوا إلى رشدهم
 وتابوا إلى الله وانضموا إلى صفوف العاملين .

فهل بقي من أولئك الخوازج من يستطيعون اليوم وقد
 صار بناء الوطنية المصرية شاخا قويا أن يهدموه بأساليبهم
 التي لا يحبلها أحد من الوطنيين ؟ كلا . ثم كلا : فان بناءه كان
 بتوفيق من الله وبامداد روحه الذي لا يظب . وحق الشعب
 هو المنصور على باطلهم ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا .

الا إن أمة كأممتنا العزيزة اتحد صغيرها وكبيرها
 أجبرها وأميرها على خدمة المبدأ المقدس مبدأ الحرية
 والاستقلال وبلوغه بأي حال لا ترد عنه ولو كان الواقفون
 في سبيلها من أقدر الشياطين أو كانوا من أمهر الساحرين ؛
 ولعل سائلا يسألنا : إذا كانت الأمة بأمرها متحدة
 على هذا المبدأ الذي لا يقبل التغيير والتحويل فقيم هذا
 الاختلاف بين على صفحات الجرائد ولم هذا التشائم
 وهذا السباب ؟؟

نجيب السائلين بكل ارتياح أنه لم يكن ثمة اختلاف في
 مبدأ الاستقلال التام وأنه لم يظهر حتى اليوم — ولن يظهر
 في مستقبل الأيام — من يقبل عقداً بين مصر وإنجلترا
 ينقص هذا الاستقلال ؛ وإن ظهر — على الفرض — فمن
 يقبله ؛ فليست هذه الحملات الصحفية الانذراً لهذا القبول
 المقروض ؛ والحزب الوطني يقر بكل قوته هذه النذر لأنها
 في منفعة الأمة التي لا ترضى ولن ترضى من الاستقلال
 التام بديلاً ؛ بيد أن الحزب نفسه لا يقر التنايد بالشتم والسب

لأنه سلاح العاجزين ويتمسك بأرقي الآداب السياسية
التي قال فيها « مصطفى كامل » : (إني أترفع عن أن أدافع
عن بلادى بالثتم والسباب)

وليس الصحفيون في بلادنا الا أفراداً من الأمة
فمن يتمسك منهم بحقوق البلاد كاملة ومبادئ
الأمة العاملة لاستقلالها التام يكون محترماً مبعجلاً عزيزاً
ومن ينكث بها فانما ينكث على نفسه ولا تعده الأمة
الاخارجاً عليها مأجوراً مردولاً .

وكذلك الصحفيون الذين يفرقون كل الاغراق في
عبادة الأفراد دون المبدأ والأمة والوطن فانهم يفتحون
بأيديهم أبواباً للتشناتم والتساب نحن في حاجة لاغلاقها فان
ساعة تقديس الأفراد لم تكن بعد . وكل مايفعله أى زعيم
وطنى في مركز مصر الحاضر لأقل مما يجب عليه عمله لان
مؤازرة الأمة له وجهودها معه وخدمة الحوادث السياسية
لمسئلة بلاده كلها مما يبعث أكثر الحياة في عمله .

لاحرية مع الحماية

نشر لورد ملنر مذكرة لجنته في المسئلة المصرية بين هذه الأمة بأيدي بعض أبنائها خلل ساسة البلاد علماءها ومفكروها ما حوته من قواعد للاتفاق بين مصر وإنجلترا تحليلًا دقيقًا ووافق الكثيرون من علماء الغرب وأساطين شرح القوانين الدولية - حتى الذين جاءوا بهذه المذكرة - على أنها لا تشتمل إلا على قواعد الحماية فرفضتها الأمة رفضًا باتًا إذ لا معنى لقبولها أساسًا للاتفاق فان الأساس لا يتغير عند إقامة البناء فان كان الأساس حماية كان البناء حماية وإن كان الأساس استقلالًا كان البناء استقلالًا

هذه حقيقة لا ينازع الحزب الوطنى فيها منازع إذ أن الكثيرين من العلماء وأهل الرأى السديد اشتركوا معه فى أن مشروع لجنة لورد ملنر حماية ناطقة بل إن الوفد نفسه اعترف اعترافًا صريحًا بأن المشروع حماية لاشية فيها ؛ لذلك اعتبر الحزب الوطنى واعتبرت الامة بأسرها

معه أنه ليس ثمة مشروع موجود يعتبر أساساً للاتفاق . وأن المشروع الشامل لقواعد ترضاها الامة هو الذى تصاغ كل مادة من مواده بروح الاستقلال التام ، ولا تعد الامة النص على الغاء حماية سنة ١٩١٤ فى مادة من أى اتفاق كان كافياً لالغاء الحماية إذا كانت بقية مواده تشير إلى هذه الحماية فإن للحماية نصوصاً صريحة فى القانون الدولى الذى إذا اعتبر مواد أى عقد دولى بعضها متمماً لبعض فانه يعتبر كذلك . معنى كل مادة قائماً بذاته لانه يدل على حالة خاصة به عند تطبيق مواد العقد تطبيقاً عملياً ؛

السودان

ليست مشكلة السودان السياسية ازاء مصر بالمشكلة الغامضة كما يزعمون بل إنها مشكلة جليلة لا تحتاج الى شرح أو بيان بعند الشرح والبيان اللذين حوتهما تقارير الحزب الوطنى وخطاباته العديدة . غير أننا نرى من الواجب المفروض علينا فى مثل هذا الموقف أن نذكر السودان من

أعماق قلوبنا لأنه جزء لا يتجزء من وطننا العزيز بل هو
روحه وحياته.

يقول خصومنا: إن الأمة المصرية يوم تعاقدت إنجلترا
مع حكومتها على شركة السودان ما كانت أمة تملك حق
النظر في مثل ذلك التعاقد حرمانها من النظام النيابي ويقول
خصومنا كذلك أن صاحب السيادة على مصر وهو سلطان
الدولة العثمانية قد أقر ذلك الاتفاق الذي جعل السودان
شركة بين مصر وإنجلترا من ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

هذا ما يقوله خصومنا تبريراً لحقهم في هذه الشركة
وإننا بكل ارتياح وحق نرد عليهم في هاتين النقطتين

إن القول بحرمان مصر وقت ذلك التعاقد من حكومة
حذائية قول مردود لأن الأمة المصرية كانت مستمتعة بذلك
النظام وكان لها مجلس نيابي تام السلطة حتى إذا ما احتلت
إنجلترا مصر احتلها غير الشرعي من جميع الوجوه ألغيت
ذلك البرلمان وأقامت محله مجلساً شورياً لا سلطة له على
الاطلاق فالأمة المصرية إذا طالبت بحقوقها في السودان

واعتبرت عقد ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلا واحتجت عليه
 فذلك لأنها تعتمد على صفتها النيابية التي سلبت إياها من
 جهة وعلى ملكيتها وحدها للسودان من جهة أخرى لأنها
 الأمة التي تملك بمقتضى جميع القوانين والشرائع أرضها
 ومرافقها قبل كل سلطة تحكمها . فاذا قيل ان للسلطان
 سيادة وللخديو ادارة فلا ينكر أحد في الوجود ان للامة
 المصرية حق الملك دون غيرها وأن حقها هذا فوق حق أية
 قوة خارجة عنها :

على أننا لو كنا مستمعين بالحكم النيابي أكان يتم
 اتفاق السودان ويكون له ظل في الوجود ؟ ألا ان نواب
 أية أمة لا يمكنهم أن يوافقوا على اشتراك أمة أخرى مع
 أمتهم في حكم قطر كبير كالسودان الا اذا كانت لأمتهم من
 وراء هذه الشركة منفعة تعادل على الأقل الغرم الذي
 يعود عليها من قبلها ، وهل في شركة السودان منفعة
 لمصر وهو من جميع الوجوه الحرية والاقتصادية والسياسية
 والعائلية روحها المحي وقلبها النابض وعينها المبصرة ؟ كلا . فان

هذه الشركة ما كانت في منفعة مصر قط وليس لها من
دواء الافضها ليكون السودان من مصر كما كان لاشريك
لها فيه !

والقول بأن سلطان الدولة العثمانية اعترف بعقد
السودان بين مصر وانجلترا وتنزل بذلك عن سيادته لها
قول باطل من جميع الوجوه بالنسبة للامة المصرية نفسها .
لأن اعتراف جلالتة لا يغير شيئاً من ملكية الأمة المصرية
للسودان كملكيتها لاية مديرية من مديرياتها . وما قال قانون
من قوانين العالم ولا مشرع من مشرعيه بأن السيادة
ملكية . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القوانين الدولية
برمتها لا تبيح لسيد مهما كانت صفته أن ينزل عن سيادته
لغيره الا للمسود نفسه لا سيما في حالة مصر التي نظمت فيها
هذه السيادة بعد حرب ضروس وقعت بينها وبين الدولة
العثمانية ! وما كانت الأمة المصرية كذلك طرفاً في التعاقد
على هذا النزول ! وعدا ذلك فان سيادة السلطان على هذه
الديار قد زالت منذ أعلن مجلس النواب العثماني وهو

السلطة الشرعية في الدولة العلية استقلال مصر التام ومنذ
 نادى الأمة المصرية نفسها بتقرير مصيرها وعلان استقلالها
 التام . هذا المبدأ الذى اعتبره القانون الدولى الحديث منذ
 تقرير المبادئ التى اتفق عليها بعد أن وضعت الحرب أوزارها
 من أقدم المبادئ التى يعمل وسيعمل بها فى مستقبل الأيام
 وخلا ذلك فإن القوانين الدولية اذا أجازت أمراً
 تعاقبت عليه دولتان أو أكثر فانها لا تحتم على أية دولة
 أخرى لم تعاقده قبوله . والأمة المصرية لم تكن طرفاً أبداً
 فى أى تعاهد من هذا القبيل !

فانجلترا التى حالت دون استمتاع مصر بحقوقها النيابية
 هى التى تقيم اليوم هذه الحيلولة حجة لها على خلو مصر
 من الصفة النيابية التى تجيز لها المعارضة فى شركة السودان
 وانجلترا التى قبضت بقوتها على ناصية الحكومة المصرية
 هى التى سلخت عنها السودان فى سنة ١٨٨٤ . وهذا كتاب
 ذلك الوزير الحرامين المرحوم محمد شريف باشا رئيس
 وزراء مصر اذ ذاك لا يزال حجة قائمة على عدم شرعية هذا

الأمر الخطير ! وانجلترا هي التي حاجت فرنسا في «فاشوده» باسم مصر وقالت لها : ان النيل كله ملك مصر ! وانجلترا هي التي عند ما احتج سلطان الدولة العثمانية على عقد الشركة لعدم أخذ رأيه فيه بوصف كونه طرفاً أدنياً في مسائل مصر ودفاعاً عن حق الأمة المصرية الذي لم تصنه حكومتها — هي التي ضربت بالاحتجاج عرض الافق . وانجلترا هي التي وقفت في وجه السلطان في حادثة طابة — التي لا تعادل إلا ذرة من السودان بحجة الدفاع عن حقوق مصر . هي بعينها : انجلترا التي تعتبر اليوم اعتراف السلطان ضد مصر حجة لها كأن مصر في نظرها تشبه المستعمرات الافريقية التي أرغمت المانيا على النزول عنها ناسية أن مصر كانت ولا تزال مستقلة استقلالاً أوسع من أى استقلال داخلي معروف في نظر القانون الدولي وأنه لولا المعونة التي أستدرتها من مصر ابان هذه الحرب لما أدركت ما أدركته من القوز في الشرق ! على أن حاجة انجلترا لأخذ اعتراف من السلطان بصحة عقد السودان يقيم عليها الحجة اليقينة بأن عملها كان باطلاً

وهذا البطلان الواقع من جميع الوجوه هو الذى تتمسك به الأمة المصرية التى احتجت بلسان حزبها الوطنى من يوم قام ذلك العقد الباطل فى الوجود .

هذا ولما رأى بعض ساسة الانجليز أن حججهم واهنة فى هاتين النقطتين عمدوا الى حجة أو هن منها قائلين انهم ما نالوا حقهم فى شركة السودان الا بحق الفتح لأن جنودهم اشتركت فى استرداده مع مصر ، وهذا قول باطل كذلك . لأننا لا نفهم ولا العالم كله يفهم كيف أن انجلترا فتحت بلاداً تطلب من سلطان الدولة العلية الاعتراف بفتحها ؟ والسودان ما كان ثائراً فى وجه انجلترا بل كان ثائراً فى وجه مصر فحسب ! أليست انجلترا عند ما احتلت مصر وشعرت بأن احتلالها غير مشروع صرحت رسمياً مراراً وتكراراً بأنها لا غرض لها من هذا الاحتلال إلا أن تحمد ثورة الثائرين وتعيد الى البلاد السكينة . وقد تعهدت قبل احتلالها مع خمس دول كبيرة أخرى بأنها لا تبحث لنفسها فى مصر عن أى امتياز خاص !

لذلك السبب وبذلك التعهد احتل قسم من جيشها
 البلاد وألزم خزانها العامة بنفقاته التي دونت في جميع
 ميزانيات مصر في سنى الاحتلال؛ فجيشها هذا ليس إذا
 أزاء مصر الا جيشاً مأجوراً يعمل للهدوء والسكينة
 واطفاء لهيب الفتن التي تقوم في مصر وفي سودانها وملحقاتها
 فاذا كانت إنجلترا اشتركت في اخماد ثورة السودان بألاى
 من جيشها المحتل للبلاد فانها بذلك انما قامت بالواجب الذي
 أخذته على عاتقها وتعهدت به على نفسها امام الملأ أجمع
 ولا ريب أن مصر التي اكتسحت جيوشها أغلب
 بلاد اليونان في أوائل القرن التاسع عشر عند مادعتها الدولة
 العلية لمعلونها هي مصر عينها القادرة على اخماد فتنة السودان
 وحدها وهو بلا ريب دون اليونان علماً وسلاحاً
 على أننا اذا فرضنا المستحيل وكانت مصر غير قادرة
 ينفسها على اخماد ثورة السودان ورجعنا الى القانون الدولى
 الذى به يحاجونا على وجه غير شرعى لأجبناهم أن جيش
 مصر يحكم هذا القانون كان معتبراً غريقاً من الجيش العثماني

الذى كان محتما عليه أن يعيننا في كل ملمة اذا نصب معينه
 كما أعنا الدولة في حربها مع الروسيا في سنة ١٨٧٧ !
 وليس في العالم رجل رشيد يدعى ن مصر والدولة
 العلية معا لا تستطيمان اطفاء ثورة أو اخماد فتنة كتلك التي
 كانت في السودان ينما آلاى انجليزى واحد يستطيع ذلك !
 لذلك كان واجبا مفروضا على كل مصرى يؤمن بوجوده
 ووجود وطنه ألا يلتفت الى نظريات الخصوم والمبطين
 وأن يعمل بجميع الوسائل التي يقرها الشرع والحق والعدل
 لاستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها ولا بد لصاحب
 الحق من نيئه ما دام مناديا به عاملا له ولو طال الزمان !

ملحقات مصر

يجب البعض بمطالبة الحزب الوطنى بملحقات مصر
 لانهم إما يجهلون او اما لا يدركون أهميتها لهذه البلاد بالرغم
 من ادراك الامة كلها لها لذلك فاننا نذكر هذه الملحقات
 وأهميتها بإيجاز :

ان ملحقات مصر هي طور سينين وسواكن وزيلج وبربره وهرر وغيرها (كما يتبين من الخريطة التي نشرها الحزب الوطنى مع تقريره فى مسألة مصر فى أوائل شهر أبريل سنة ١٩١٩) ولبعض هذه الملحقات قيمة حرية كما أن للبعض الآخر قيمة تجارية وبها تم حدود مصر الاجتماعية فإذا لم تذكرها مصر الفتاة فى مناداتها وعملها لتحقيق استقلالها التام وهى من حقوق مصر الثابتة فانها ترجع ببلادها القهقرى عما كانت عليه قبل الاحتلال وهذا ما لا يرضاه رجل رشيد سياسياً كان أو غير سياسى يطالب بحقوق بلاده كاملة . ومن ينزل عن حق من حقوقه يحب عليه أن يطلب عوضاً فيه بما لا يقل عن منفعة كما قلنا وكررنا .

ان مصر تطلب الحياة كبيرة دون أن تعتدى على غيرها وهى لابد أن تصل بنهضتها الحاضرة الى أن تكون يوماً من الايام القريبة دولة تجارية بحرية كما كانت فى ماضى الايام . وقد رأينا الدول التى ليست ببلادها فى مركز مصر العالمى والبحرى تبحث عن كل ما يقوى كيانها التجارى .

من بلاد وموانئ ونقط اتصال تصون مرافقها ومواصلاتها
 فهل مصر وهى على هذا الحال من سمو المركز الاجتماعى
 لا تبحث على شىء جديد من هذا القبيل لتعد مستقبلها
 الحربى والاقتصادى ؟ انها تبحث ولا شك عن حقها المفقود
 ذلك الذى تطلبه ولا ينكره عليها أحد فى الوجود . تطلب
 ان تكون بلادها التى كانت فى حوزتها قبل الاحتلال
 البريطانى منضمة اليها فى مستقبل الأيام ومستقلة معها
 استقلالاً تاماً لاشية فيه! لذلك كان الحزب الوطنى محقا فى
 ندائه حريصاً على حقوق أمته وبلاده كاملة . ولذلك ذكر
 أيضاً الملحقات وذكروها مادام الحال حتى ينتصر الحق على
 الباطل « ان الباطل كان زهوقا »

قناة السويس

لا ينازع أحد فى أن قناة السويس ملكتنا لأنها جزء
 من أرضنا ولا ينازع أحد كذلك فى أن تخوّل مصر شركتها
 حفرها انما كان الغرض منه خير مصر نفسها وخدمة أوروبا

بصفة خاصة والعالم كله بصفة عامة . فمصر التي خدمت
الإنجلترا على الأخص أكبر خدمة لتقريب المسافة بينها وبين
مستعمراتها في الشرق بحفر هذه القناة لا تستحق منها
نكران هذا الجميل :

أجل : انهم يقولون ان الاتفاق بين مصر وإنجلترا
يحمي على الأولي قبول بعض الجنود الانجليزية لا بوصف انهم
محتلون بل ضيوف على احدى ضفتي القناة بحجة تأمين
مواصلات الامبراطورية البريطانية !

ونحن لا ندرك من هذا التحميم الذي لامبربر له في
الحقيقة الا وجهتين هامتين . الأولى — أن إنجلترا لا تريد
باحتلال احدى ضفتي القناة أن تخلي مظاهرها وجودها في
مصر بوصف كونها محتلة أو حامية أو سيادة أو بأية صفة
كانت . فهي تحم بقاء هذه القوة في القناة لهذا الغرض
والوجه الثاني — أنهم تناسوا في كل ما قالوه بشأن
الاتفاق حدود مصر وليست القوة التي يريدون إبقائها
الأحدا ظاهرا يكون من شأنه الفصل بين مصر

وفلسطين و بذلك يفصمون من شرق مصر قسما كبيرا من
ارضها له قيمة حرية كبرى لا ينكرها الا الجاهلون بالفنون
الحرية . وإلا فليقولوا لنا كيف تخاف انجلترا على طريقها
إلى الهند فتطلب في الاتفاق تأمنية في قناة السويس
وممن تخاف ؟ أمن فرنسا وهي حليفها ؟ أمن إيطاليا وهي
حليفها كذلك ؟ أمن غيرهما من الدول وأغلبها لا يملك في
جوار حدود مصر لاجيشا بر يا ولا أسطولا بحريا ؟
إذا كانت انجلترا لا تحسب حسابا لحلفائها اليوم وأنها
تخاف منهم في الغد المملوء بالحوادث والمعائب فلم
لا يكونون معها حماة لاستقلال مصر التام كما هو الحال في
اليونان وغيرها من الدول التي ضمنت السياسة الدولية
استقلالها التام ؟ على أن الخوف على القناة لا يكون من
البر وفي ضفتيها مصر وفلسطين وكلتاها تكون في مستقل
الأيام صديقة لانجلترا على فرض التحالف بينهما . وليست
بانجلترا إلا أقوى دولة بحرية واقفة بأساطيلها أمام فوهتي
القناة !

ألا إن الحقيقة لا تحتاج الى بحث طويل فخير لا إنجلترا أن
تأمن على القناة بقلوب الملايين من المصريين مجتمعة إذا هي
أخلصت لهم الود وسلمتهم حقوقهم كاملة عن أن تأمن
عليها ببضعة آلاف من جنودها !

لقد كان ولا يزال في تاريخ إنجلترا السياسي خطأ كبير
في يدها وحدها أن تمحوه . ذلك هو احتلالها مصر بغير
مسوغ شرعى وفى وسط سياسى محاط بأقسام وعهود
وتصريحات تاجها وساستها بأنها لا بد أن تنجلى عن مصر
وهاهى قد رأت وترى انها كلما أبطأت فى الجلاء عن
بلادنا اشتد تماسكنا فى طلبه . فهل تريد اتفاقاً قائماً على
الاخلاص مع احتلال القناة التى هى جزء من مصر يمثلها فى
شرفها وكرامتها ووطنيتها كبقية أجزائها

أتريد منا الاخلاص لها وهى بما تحتمه علينا فى الاتفاق
جمعها لا تفرس فى النفوس سوى البغض والحق المنافين
للاخلاص المرجو ؟

ليشرح لنا الساسة المحنكون والعلماء المتفوقون الضرر

الذى يعود على انجلترا اذا هي اعترفت باستقلالنا التام وجلت
جميع جنودها عن بلادنا . ليفصحوا لنا عن هذا السر
المكنون الذى لا ندركه ولا يدركه أحد في العالمين غير ساسة
انجلترا !

اللهم انه لا يستطيع سياسى واحد نزيه خال من الغرض
أن يقول بوجود هذا الضرر ويدلل عليه اذا نفذ الاعتراف
والجلاء !

الا ان القناة لا ريب تكون في مأمن من أى اعتداء
في مستقبل الايام كما كانت قبل احتلال انجلترا لهذه البلاد
بائتى عشر عاماً . وإلا فهل اعتدت دولة من الدول عليها أو
على مصر في تلك السنين ؟

ان انجلترا لو أخلصت لمصر وحالفها كما حالفت اليابان
مخالفة المستقل الحر للمستقل الحر دون أن تضع في طريق
هذا التحالف العقبات المزرية بالكرامة أو الحاطة بالشرف
القومى أو المعطلة لتقدم الأمة فان الامة المصرية قاطبة
تكون لا محالة أصدق حلفاء الامة الانجليزية اذا حالفها !

فنحن لا نكره التحالف ولا التقرب من الأمم انما
نكره أن يكون تحالفا ظاهره اللفظ وباطنه السخرية .
فالذين يطلبون منا مصافاة الامة البريطانية على أساس
تضحيتنا بالشرف الوطنى انما يطلبون منا أعز ما تملكه
الامم العاملة لصون وجودها والذود عن حقها
هذه نزعة كل مصرى شريف ومحال أن تجد السياسة
الانجليزية من يعاونها فى مصر على قلب الحق باطلا أو الباطل
حقا . بل ستجد فى مستقبل الايام كما وجدت فى الماضى
كرها شديدا وبغضا متزايدا ما دامت تضن برد حق مصر
اليها ذلك الرد الذى يعيد الى الامة المصرية حياتها

الاتحاد والعمل

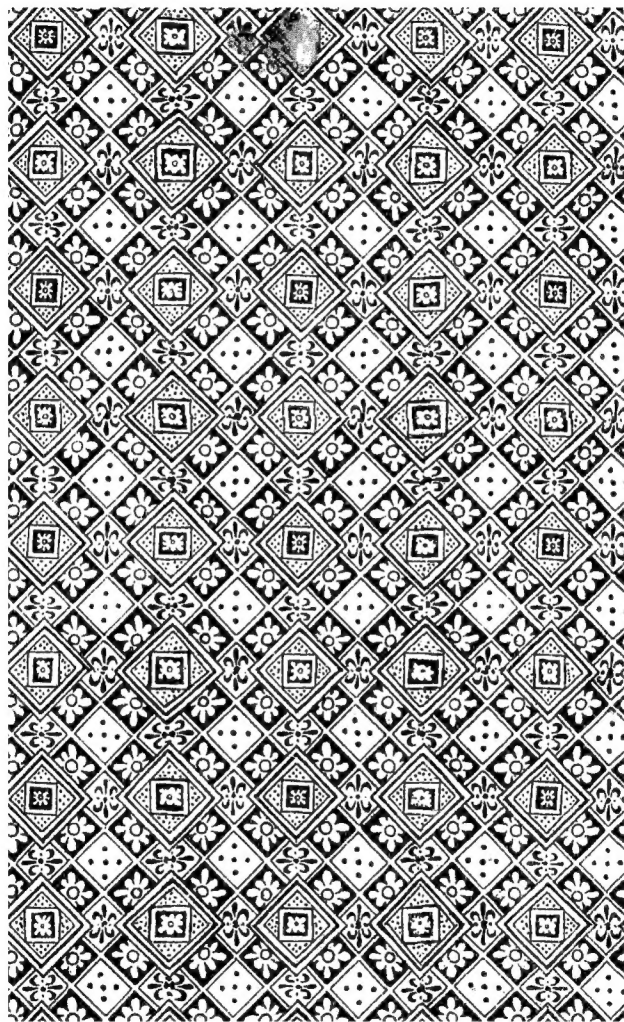
أيها السادة

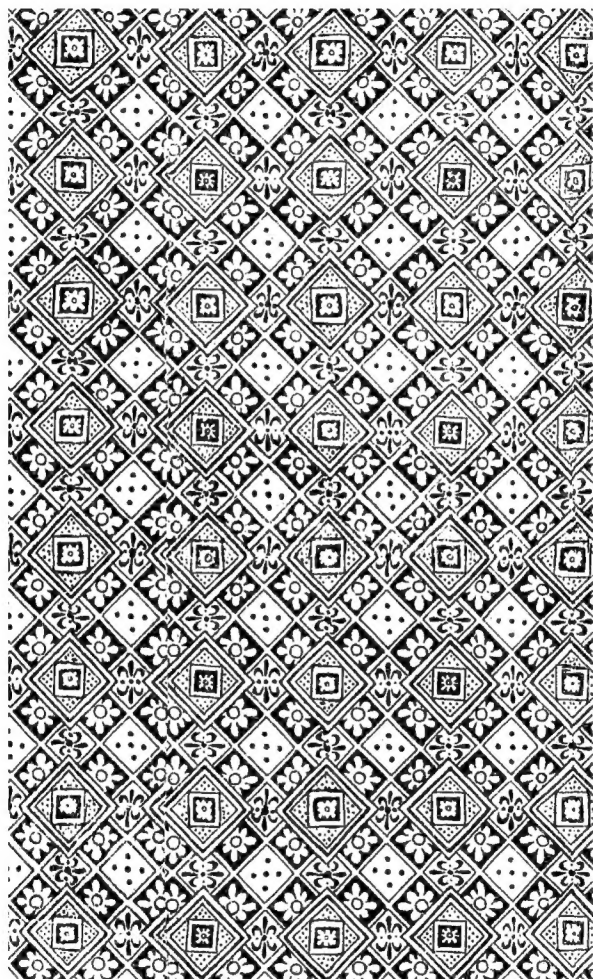
لقد قضى « مصطفى كامل » حياته مناديا بالوطنية
والاتحاد والرجاء ونشر العلم والتقدم فى كل مرفق من
مرافق الحياة . ولو كان اليوم ينناي سمع نداءنا ويرى اتحادنا

هو وثامنا ونعسكنا بشرفنا الوطنى واستقلال بلادنا التام
 لا غبط كل الأغباط ولنا كد من صدق نظره البعيد عند
 مقال : « اننا أمة لم تخلق عبثا »

لذلك كان واجبا مفروضا على كل مصرى مخلص لبلاده
 ان يزيد اتحاد الامة قوة ويحيطه بسياج متين من كل عزيز
 بلديه ١

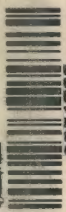
والحزب الوطنى يحذر الامة بكل التحذير من الانقسام
 في المبدأ المقدس الذى بقى الى اليوم سليما مصونا من كل
 اعتداء حتى تقوم حياة الامة فى مستقبل الأيام على
 مبدأ استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد
 ولا شرط . ونشر العلم والعمل فى أنحاء البلاد فهما من
 الاستقلال التام المنشود روحه ووجوده والله فى عون العاملين
 المخلصين







Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0251763